

مجلس الإدارة

سالم علي حسن العلي
عضو مجلس الإدارة

ماجد علي عويد عوض
عضو مجلس الإدارة

محمود عبد الرسول بهباني
عضو مجلس الإدارة

فوزي عبد المحسن العتيقي
أمين سر مجلس الإدارة

علي موسى الموسى
رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

عبدالرزاق عبد القادر الكندري
نائب رئيس مجلس الإدارة

الشيخ / أحمد دعيج الصباح
عضو مجلس الإدارة

عبدالرحمن عبدالله العلي
عضو مجلس الإدارة

كلمة رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب



علي موسى موسى
رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

السيدات والسادة / مساهمي البنك التجاري الكويتي المحترمين

يطيب لي بالأصالة عن نفسي ونيابة عن إخواني أعضاء مجلس الإدارة والجهاز التنفيذي بالبنك أن أقدم لكم التقرير السنوي للبنك التجاري الكويتي والذي يسلط الضوء على أهم إنجازات البنك خلال عام 2012.

أولاً: تقرير قواعد ونظم الحوكمة

يدخل القطاع المصرفي في دولة الكويت مرحلة جديدة من حيث بيئته الإدارية والتشغيلية بتطبيق نظام حوكمة جديد وضعت السلطة الرقابية المتمثلة في بنك الكويت المركزي مواصفاته المنسجمة مع المعايير الدولية، بالإضافة إلى الرقابة على الالتزام به. هذا فضلاً عن متطلبات هيئة أسواق المال ومتطلبات وزارة التجارة والصناعة بموجب قانون الشركات الجديد رقم 25 لسنة 2012 وتعديلاته ولائحته التنفيذية المنتظرة. وتعتبر الشفافية أحد أهم قواعد ومتطلبات الحوكمة وتترجم في الإفصاحات التي تقوم البنوك بالإعلان عنها للأطراف ذات الصلة.

وقد حرص البنك التجاري الكويتي على تلبية متطلبات الحوكمة، حيث تم تنفيذ العديد من متطلباتها مستقباً الموعد الإلزامي المحدد من قبل بنك الكويت المركزي من خلال مراجعة وتحديث الهيكل التنظيمي للبنك وسياساته وإجراءات العمل لديه، وذلك حتى يتسنى لمجلس الإدارة وإدارات البنك على مختلف مستوياتها موائمة أوضاعها وأساليب العمل فيها وبما يتوافق ومتطلبات الحوكمة.

ولهذا يأتي التقرير السنوي الذي بين أيديكم على غير ما عهدتموه، حيث روعي أقصى درجات الإفصاح والشفافية.

ثانياً: أداء البنك ومؤشراته المالية

حرصت إدارة البنك على تحسين جودة الأصول من خلال مسارين، الأول السعي إلى تسوية نهائية لأوضاع القروض المتعثرة رضاً أو قضاءً ولهذا حقق مصرفكم رقماً متقدماً في نسبة القروض غير المنتظمة (NPL)، حيث بلغت 2.76%، في حين بلغ متوسط هذه النسبة على مستوى القطاع المصرفي في البلاد 4.95%. والمسار الثاني من خلال تعزيز المخصصات لدى البنك، حيث بلغت تغطية المخصصات للديون المتعثرة في نهاية 2012 نسبة 169% في حين بلغ مؤشر القطاع 94.8%. ونتوه أن الإجراءات التي اتخذتها إدارة البنك ترتب عليها تحقيق نسبة عالية في كفاية رأس المال بلغت 19.95%.

ثالثاً: نمو النشاط

شهدت هذه السنة تراجعاً طفيفاً في حجم القروض الممنوحة للشركات بنسبة 5.48%، وذلك من 1,899 مليون دينار إلى 1,795 مليون دينار، ويعود ذلك إلى الأسس الانتقائية التي يتبعها البنك في منح التسهيلات، وذلك باستهداف العملاء الجيدين والمشاريع الواعدة والمدررة، بالإضافة إلى تغيير الشروط والأسس التي يتبعها البنك في منح القروض الجديدة، هذا مع عدم إغفال الوضع الإئتماني العام في الدولة والتي تشهد شحاً في المشاريع التي تتطلب توفير تسهيلات إئتمانية لها. أما فيما يتعلق بالقروض الممنوحة للأفراد فقد ازدادت بنسبة 8.25%، وذلك من 403 مليون دينار إلى 436 مليون دينار.

أما بالنسبة إلى الإيرادات التشغيلية، فجدير بالذكر أنها انخفضت من 129.9 مليون دينار إلى 123.2 مليون دينار، إلا أن حقوق المساهمين قد ارتفعت من 531.4 مليون دينار إلى 553 مليون دينار. هذا ولم يعلن البنك عن أرباح صافية تستحق الذكر فهي بحدود 1.2 مليون دينار.

رابعاً: النشاط الدولي

يفتخر البنك التجاري الكويتي بأنه مصرف محلي يصرف جل اهتمامه على تقديم خدماته للعملاء المحليين والاهتمام بهم وستبقى سياسته بهذا المجال في المستقبل المنظور، ولكن ذلك لا يمنع من التوسع في بعض العمليات الدولية خاصة في مجال الخدمات الموجهة لتمويل التجارة الدولية والمشاريع الدولية المشتركة بين دولة الكويت والدول الشقيقة والصديقة.

خامساً: نظرة إلى المستقبل

نظرتنا إلى مستقبل النشاط الاقتصادي المحلي على المدى القصير نظرة إيجابية تستند بالدرجة الأولى على وضع المالية العامة، كما تستند إلى الإنفاق العام وبالدات الإنفاق الرأسمالي إذ تشير التصريحات المنشورة أن العديد من المشاريع الحكومية في طريقها إلى التنفيذ. غير أننا ننظر إلى عام 2013 بكثير من الحذر، حيث من المنتظر أن تحتدم المنافسة بين البنوك محلياً وبالذات في مجال تسعير الخدمات التي تقدمها البنوك، وهو الأمر، وإن كان يصب في مصلحة المستهلكين والمقترضين، إلا أنه سيشكل تحدياً وهاجساً للبنك وكافة البنوك المحلية الأخرى.

أما نظرتنا إلى ربحية البنك فلا مفر من الإفصاح عن أن آلية تحديد صافي الربح والتوزيعات في البنوك الكويتية والاعلان عنها هو أمر لا تتفرد إدارات البنوك الكويتية بالقرار فيه بل هو قرار مشترك بين هذه الإدارات والسلطات الرقابية، وليس من الحكمة ولا اللياقة التنبؤ بقرار السلطات الرقابية حيث سلطتها في هذا الشأن سلطة تقديرية مطلقة وهي صاحبة الكلمة النهائية في هذا الشأن على أية حال.

أما فيما يتعلق بالنمو الائتماني فالبنك سوف يستمر في أسلوبه الإنتقائي في منح الائتمان التجاري مع التركيز على الربحية أكثر والأنشطة الأقل مخاطرة، حتى لو كان ذلك على حساب التوسع بحجم الائتمان. وبالتالي فمن المحتمل ألا يحقق البنك نمواً ملحوظاً في هذا النشاط خلال عام 2013.

وعلى الجانب الآخر فإن توجه البنك نحو التركيز على الائتمان للأفراد والتوسع فيه، إلا أن هناك عنصراً جديداً قد يؤثر سلباً على ذلك، ألا وهو مسألة شراء الدولة بعضاً من محافظ البنوك للقروض الإستهلاكية والمقسطة، وذلك في إطار صندوق الأسرة الذي يتم مناقشته حالياً في مجلس الأمة، إذ أنه من الممكن أن ينخفض حجم هذه المحفظة بشكل ملحوظ وأيضاً العائد منها، ولكن حتى تاريخ إعداد هذه الكلمة لم يتضح بعد ماهية برنامج التسوية الذي سيدخل مرحلة التطبيق الفعلي.

وعلى صعيد آخر بدأ البنك بالتركيز على تطوير وتحسين خدماته مستهدفاً تطوير التقنيات المستخدمة في تقديم الخدمة لعملائنا.

ومن ضمن الاتجاهات العامة للبنك خلال عام 2013 عدم التوسع في شبكة الفروع المحلية إلا في اضيق الحدود، حيث أن التطور في تقديم الخدمات عبر أدوات تقنيات المعلومات هو الأكثر فعالية على أية حال حاضراً ومستقبلاً بالنسبة للصناعة المصرفية، علماً بأن البنك التجاري الكويتي يتمتع سلفاً بشبكة واسعة من الفروع المحلية تصل حالياً إلى 52 فرعاً. ويعمل البنك بشكل مستمر على تقييم أداء هذه الفروع وفعاليتها في مختلف المواقع في البلاد، مع مراعاة جدوى تبديل مواقع هذه الفروع إذا تطلب الأمر ذلك.

وختاماً أرفع أسمى آيات التقدير والعرفان إلى مقام صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه وسمو ولي عهده الأمين الشيخ / نواف الأحمد الجابر الصباح وسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ / جابر مبارك الحمد الصباح، وذلك لما قدمته الدولة من دعم وسند للقطاع المصرفي. كما يود مجلس الإدارة أن يتوجه بالشكر والتقدير من سعادة محافظ بنك الكويت المركزي وكافة الجهات الرقابية على دعمهم المتواصل للقطاع المصرفي في الكويت.

كما أنتهز هذه المناسبة لأتقدم إلى المساهمين بالشكر والامتنان على ما قدموه من دعم متواصل للبنك، وإلى كافة عملاء البنك على ولائهم، والشكر موصول إلى الجهاز التنفيذي للبنك وكافة العاملين فيه على تفانيهم وإخلاصهم بالعمل.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،



علي موسى الموسى
رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

عرض موجز للأوضاع الاقتصادية

لا يزال الاقتصاد العالمي يعاني من حالة عدم اليقين والتباطؤ الذي سيطر على البيئة الاقتصادية خلال عام 2012. وتسعى العديد من التكتلات الاقتصادية الكبرى في جميع أنحاء العالم إلى دفع عجلة برنامج التيسير الكمي "Quantitative Easing Program" الذي يتم من خلاله ضخ مزيد من السيولة بغرض إنعاش الاقتصاد. وما تزال أزمة ديون منطقة اليورو تمثل تهديداً لاقتصادات كل من الدول المتقدمة والناشئة على حدٍ سواء.

وقد خفض صندوق النقد الدولي من توقعاته بشأن معدل نمو الاقتصاد العالمي في عام 2013 لتكون بحدود 3.9% وحذر من أن النظرة المستقبلية قد تشهد مزيداً من الانخفاض إذا لم يسرع صانعو السياسات في أوروبا في حل مشاكل الديون.

ومن واقع المعطيات الحالية وما يحدث في جميع أنحاء العالم، فإن عام 2013 سوف يكون عام مليء بالصعوبات والتحديات التي تهدد النمو العالمي والتي من أهمها:

- المشكلات المتعلقة بالديون في منطقة اليورو.
- ضغوط انكماشية تعاني منها الولايات المتحدة نتيجة لزيادة الضرائب وانخفاض معدل الإنفاق.
- حالات التوتر والقلق الجيوسياسية التي تسود منطقة الشرق الأوسط وشبه الجزيرة الكورية.
- تباطؤ معدلات النمو في الصين وأسواق الدول الناشئة الأخرى.

وبشكل عام، فإن النظرة المستقبلية لا تبعث على التفاؤل، وتلوح في الأفق المزيد من الأزمات الاقتصادية نظراً لمشكلة الديون الأخذة في الزيادة إضافة إلى عدم معالجة عمليات العجز في الموازنات العامة في معظم اقتصادات الدول المتقدمة وهو ما أضعف فرص توفير مزيد من المحفزات المالية والاقتصادية.

الاقتصاد الكويتي

إن حالة عدم اليقين التي شهدتها الأجواء السياسية بالمنطقة كان لها تأثير سلبي على الاقتصاد الكويتي خلال عام 2012، حيث أن العديد من المشاريع التنموية لم يتم إنجاز أي تقدم بشأنها. وقد قام بنك الكويت المركزي باتخاذ مجموعة من الإجراءات الهامة التي جاءت في الوقت المناسب وذلك بوضع مجموعة من السياسات المالية والنقدية، وهو ما أدى بدوره إلى احتواء التداعيات السلبية وتوفير مزيد من الاستقرار للاقتصاد الكويتي. وفي خطوة أخرى نحو تعزيز الاقتصاد الكويتي، قام بنك الكويت المركزي بتخفيض سعر الخصم على الدينار الكويتي بواقع 50 نقطة أساس في شهر أكتوبر 2012 وهو الإجراء الأول المتعلق بتخفيض سعر الخصم منذ شهر فبراير 2010.

وكسائر دول الخليج، تعتمد الكويت بشكل كبير على الإيرادات النفطية التي تمثل حوالي 50% من الناتج المحلي الإجمالي و90% من الإيرادات. وقد ارتفعت الإيرادات النفطية لدولة الكويت خلال عام 2012 حيث استمرت أسعار النفط عند أعلى مستوياتها. ونتيجة لانخفاض معدل الإنفاق عما كان مخطط له، فقد حققت الكويت فوائض قياسية في الموازنة العامة لديها خلال السنة المالية الحالية المنتهية في شهر مارس.

وتنتظر الأسواق انتهاء حالة الاضطرابات السياسية في القريب العاجل وانفراج حالة التأزيم ليشهد عام 2013 انطلاق مشاريع التنمية لدفع عجلة الاقتصاد الكويتي والارتقاء به نحو آفاق جديدة من التقدم والنمو الاقتصادي.

سوق الكويت للأوراق المالية

ساد سوق الكويت للأوراق المالية خلال عام 2012 حالة من التشاؤم نتيجة لحالة عدم اليقين التي شهدتها الأجواء السياسية بالمنطقة والتقلبات الحاصلة في أسعار الأسهم العالمية وكذلك سوق النفط الذي أدى إلى توشي المستثمرين الحيرة والحذر وعدم التوجه نحو زيادة مستوى مخاطر الانكشاف تجاه الأسهم. سجل مؤشر السوق تحركاً محدوداً ما بين مستوى 6,522 نقطة و5,618 نقطة خلال عام 2012 مقارنة بمستوى 7004 نقطة و5,746 نقطة خلال العام الفائت.

ظلت معدلات السيولة عند أعلى مستوياتها لدى الجهاز المصرفي نتيجة للارتفاع النسبي في الإيرادات النفطية، بفضل ارتفاع أسعار النفط. وبدون شك، فإن السيولة المرتفعة قد أدت إلى انخفاض أسعار الفائدة، إلا أن ذلك لم ينعكس على أداء سوق الكويت للأوراق المالية حيث استمر تباطؤ نمو الائتمان وما صاحبه من تباطؤ النمو الاقتصادي بشكل عام.

ومع حلول عام 2013 وفي ضوء التوقعات بتنفيذ مشروعات خطط التنمية الطموحة التي تم الإعلان عنها بالفعل من قبل الحكومة والإصلاحات الاقتصادية واحتمالية ارتفاع أسعار النفط، والأهم من ذلك تحقيق نتائج أفضل من قبل الشركات، فإن ذلك كله من شأنه أن يبعث على الأمل والتفاؤل نحو ارتفاع مؤشر سوق الكويت للأوراق المالية إلى مستويات أعلى خلال عام 2013.

نشاطات البنك

يقدم قطاع الخدمات المصرفية للأفراد بالبنك لعملائه من الأفراد مجموعة من المنتجات والخدمات المصرفية المميزة والمتنوعة وذلك من خلال شبكة فروع البنك المنتشرة في جميع أنحاء الكويت ومن خلال أجهزة السحب والإيداع الآلي وكذلك من خلال الموظفين المختصين بخدمة العملاء بالإضافة إلى خدمة التعامل المصرفي عبر الإنترنت. وقد أولى قطاع الخدمات المصرفية للأفراد أهمية كبيرة خلال عام 2012 لتعزيز مركز البنك وخدماته المقدمة للأفراد عن طريق تطوير منتجاته وخدماته المصرفية وطرح منتجات أخرى جديدة. وفي هذا السياق، قام البنك بطرح الحساب الشخصي المصرفي المميز Premier خلال الربع الأول من عام 2012 ليحل محل حساب الريادة حيث تضمن معايير جديدة تؤهل العملاء للانضمام إلى هذا الحساب من حيث الراتب وإجمالي الرصيد المتوفر، بالإضافة إلى استحداث مزيد من المزايا، وقد تم تخصيص صالات خاصة بأربعة عشر فرعاً لتقديم خدمة أفضل لهذه الشريحة من العملاء توفر لهم المزيد من الخصوصية.

وعلى نحو متصل، فإن عملاء حساب التجاري الشخصي المميز يمكنهم الدخول على الصفحة الخاصة بهم على الموقع الإلكتروني للبنك لمعرفة المزيد عن الخدمات المعدة خصيصاً لهم والتي تفي باحتياجاتهم وترتقي لتطلعاتهم. كما قام البنك باستحداث بطاقة فيزا بلاتينيوم خلال الربع الأول من عام 2012 وهي متوفرة بأربعة تصاميم جذابة، حيث تتيح للعميل حرية اختيار التصميم الذي يناسبه.

وبهدف تقديم أقصى قدر من الراحة لعملاء الحساب الشخصي المميز، قام البنك بتوقيع اتفاقية مع شركة مرموقة ومتميزة في تقديم خدمة أولوية المرور Priority Pass حيث يتم الحصول على بطاقة أولوية المرور بصورة تلقائية عند إصدار بطاقة فيزا بلاتينيوم والتي تتيح للعملاء فرصة الدخول إلى أكثر من 600 قاعة من قاعات كبار الزوار في المطارات حول العالم يستفيد منها أصحاب بطاقات فيزا بلاتينيوم وفيزا انفينيت.

من ناحية أخرى، وفي إطار جهود البنك الرامية إلى منح عملائه المزيد من الفرص والاستفادة من خصومات مجزية لدى العديد من المتاجر والمحلات المشهورة، فقد قام البنك وبالتعاون مع كبرى المحلات والمتاجر بتقديم عروض ترويجية وخصومات خاصة لعملاء حساب التجاري الشخصي المميز، وقد تم إبلاغ عملاء حساب التجاري الشخصي المميز بهذه العروض والخصومات من خلال خدمة الرسائل القصيرة على الهاتف النقال وكذلك عبر رسائل على البريد الإلكتروني الخاص بهم.

وقد قام البنك خلال العام بطرح بطاقة الهدايا والتي حققت نجاحاً هائلاً، وهي متوفرة بثلاث فئات بقيمة 20 و50 و100 دينار كويتي. وتعد هذه البطاقة فكرة رائعة بديلة للهدايا، ولا يمكن إعادة تعبئتها مرة أخرى بعد إنفاق مبلغ التعبئة. ويمكن استخدام هذه البطاقة لدى نقاط البيع وفي عمليات الشراء التي تتم عبر الإنترنت وهي متاحة للعملاء في كافة فروع البنك.

كما واصل قطاع الخدمات المصرفية للأفراد جهوده نحو إبرام اتفاقيات شراكة مع مجموعة من المحلات والمتاجر بهدف تزويد حاملي البطاقات الائتمانية والبطاقات مسبقة الدفع الصادرة عن البنك بخصومات مميزة لدى مجموعة من المحلات والمتاجر المرموقة وذلك من خلال إبرام اتفاقيات استرداد نسبة من قيمة المشتريات والتي تتيح لحاملي تلك البطاقات الحصول على خصومات مميزة، بالإضافة إلى إبرام اتفاقية شراكة مع محلات Maachla التي توفر خدمة الشراء والتسوق عبر الإنترنت وبموجب تلك الشراكة استفاد عملاء التجاري من أصحاب البطاقات بخصم نسبته 10% على مدار العام.

وما زالت بطاقات الائتمان الصادرة عن البنك التجاري الكويتي توفر مجموعة واسعة من المزايا لأصحاب هذه البطاقات، إذ استمر البنك ومن خلال هذه البطاقات في تزويد عملائه بأسلوب سهل ومرن لإدارة أمورهم المالية من خلال مجموعة متنوعة من بطاقات الائتمان تناسب معدلات الإنفاق الخاصة بكل عميل. وبطاقات الائتمان الصادرة من قبل البنك مزودة بالشريحة الذكية وتوفر خاصية الرسائل القصيرة لإخطار العميل بأي معاملة يتم إجراؤها وهو ما يوفر الطمأنينة للعملاء ويمكنهم من التحكم في مستوى إنفاقهم.

وقد واصل مركز البطاقات جهود الرامية إلى توفير أكبر قدر من الحماية لعملاء البطاقات من خلال توظيف أحدث المعايير التكنولوجية المتبعة عالمياً في هذه الصناعة. كما واصل مركز الاتصال دوره المميز في تقديم خدمات مصرفية هاتفية متميزة تستجيب لاستفسارات كافة العملاء خاصة في فترات العطلات الطويلة وخارج أوقات العمل الرسمية.

قطاع الائتمان التجاري

يقوم قطاع الائتمان التجاري بالبنك - أحد قطاعات النشاط الرئيسية بالبنك - بإدارة ما يعادل 70% من إجمالي موجودات البنك.

وتجارباً مع الأوضاع والظروف الصعبة والتداعيات السلبية المستمرة التي خلفتها الأزمة المالية العالمية، انتهج البنك سياسة ائتمانية متحفظة تقوم على توخي الحيلة والحذر، وهو ما دعا القطاع إلى توحيد مركزه من خلال خفض حجم الأصول غير المنظمة وتعزيز مستويات الجودة كلما وحيثما كان ذلك ممكناً.

وفي الوقت الذي يتبع فيه البنك نهجاً يعتمد بشكل كبير على الحرص الشديد عند ممارسة أنشطة أعماله، فقد واصل قطاع الائتمان التجاري مساهماته الكبيرة في تمويل الأنشطة المتعلقة بالاقتصاد المحلي والهادفة إلى تعزيز التنمية المجتمعية عن طريق تقديم التمويل اللازم لبعض

المشاريع بقيمة تجاوزت 350 مليون دينار كويتي خلال 2012. وقد ذهب هذا التمويل للعديد من المشاريع الرئيسية التي قامت بتنفيذها جهات رئيسية منها على سبيل المثال لا الحصر وزارة الأشغال العامة ووزارة الكهرباء والماء ووزارة الصحة العامة وشركة نفط الكويت وشركة البترول الوطنية الكويتية وجامعة الكويت.

وحرصاً من البنك على الاستمرار في الاحتفاظ بدوره كأحد المؤسسات التي تلعب دوراً رئيسياً في القطاع المصرفي المحلي، يعمل البنك حالياً ومن خلال قطاع الائتمان التجاري، لتوفير التسهيلات التمويلية اللازمة لعقود تبلغ قيمتها حوالي 130 مليون دينار كويتي.

وفضلاً عن الأنشطة التمويلية الهامة التي قام بها القطاع لمشاريع القطاع العام، فقد لعب القطاع دوراً بارزاً في عملية القرض المشترك الضخم والذي شارك فيه عدداً من البنوك المحلية والعالمية لصالح أحد العملاء البارزين في قطاع الاستثمار. هذا بالإضافة إلى عمليات التمويل التقليدية للعديد من المنشآت العقارية المعروفة وعمليات تمويل شراء الأسهم وكذلك تمويل أنشطة التجارة العامة التي تتضمن عمليات الاستيراد الكبيرة.

ويعمل لدى قطاع الائتمان التجاري فريق عمل مهني يتكون بصورة أساسية من الكوادر الكويتية أصحاب الكفاءات المهنية العالية الذين يعملون بصفة مستمرة على توفير المنتجات والخدمات التمويلية والحلول المالية التي يتم إعدادها وتصميمها بشكل يتناسب مع احتياجات القطاع المصرفي ولأغراض تمويلية محددة. وحرصاً من البنك على استيفاء المعايير المهنية العالية، يحرص قطاع الائتمان التجاري بالبنك على تزويد موظفيه بالدرورات التدريبية اللازمة حتى يكونوا على دراية وعلم بأحدث المتغيرات الحاصلة في الأسواق المحلية والعالمية.

إن الهدف الأساسي لقطاع الائتمان التجاري هو تزويد عملائه بمجموعة كاملة من الخدمات التمويلية والحلول المالية المبتكرة، مع القيام في الوقت ذاته بتقديم الاستشارات المالية الصائبة لعملائه من الشركات.

الإدارة المصرفية الدولية

يتمتع البنك التجاري الكويتي بعلاقات عمل قوية مع البنوك المحلية والإقليمية والعالمية والتي تعمل الإدارة المصرفية الدولية من خلالها على دعم عملاء ومساهمي البنك على حد سواء. ومن خلال البنوك المراسلة التي تحتفظ الإدارة المصرفية الدولية معها بعلاقات عمل متميزة ووطيدة، تقوم الإدارة بتمرير مجموعة كبيرة من الأعمال التجارية المتبادلة مع البنوك الأجنبية المراسلة. كما تعمل الإدارة المصرفية الدولية على الاحتفاظ بمراكز عمل مباشرة لصالح البنك مع تلك البنوك من خلال الاستثمار في محفظة تركز أنشطتها في المقام الأول على الأعمال التجارية، بالإضافة إلى الأنشطة الأخرى المتعلقة بعمليات الإقراض. من ناحية أخرى، تقوم الإدارة المصرفية الدولية بدعم الاحتياجات المصرفية المختلفة للشركات متعددة الجنسيات من خلال منحهم تسهيلات ائتمانية مصممة خصيصاً للوفاء بمتطلباتهم التمويلية.

إدارة الخزينة

في ضوء المتغيرات السريعة وغير المستقرة التي اتسمت بها البيئة الاقتصادية في الآونة الأخيرة، اتبعت إدارة الخزينة منهجية تهدف إلى إدارة موجودات ومطلوبات البنك من خلال العمليات الناجحة التي ترتبط بها الخزينة مع العديد من الأسواق المالية.

وتعمل إدارة الخزينة من خلال منظومة تقوم بتوظيف أحدث التقنيات وكافة خدمات الاتصال الحديثة التي تتعامل مع مختلف أنواع المعاملات المالية الخاصة بالعملاء من أجل مساعدتهم في التغلب على المشاكل المالية التي تواجههم بأقل التكاليف وهو ما قد جعل من إدارة الخزينة أحد الجهات المفضلة للشركات التي تتعامل بمنتجات الخزينة.

قامت إدارة الخزينة بتجهيز مكاتب مختصة يعمل بها عدد من المتداولين المهنيين من أصحاب الخبرة العالية للقيام بمختلف الأنشطة المتعلقة بإدارة الخزينة والتي يتم القيام بها بشكل أساسي من خلال:

- مكتب عمليات القطع الأجنبي: ويتضمن أنشطة التداول في العمليات الفورية والعمليات الآجلة وعمليات المقايضة.
- مكتب سوق النقد: ويتناول الاهتمام بإدارة تدفق النقدية والعائد الثابت والأوراق المالية والسيولة وإدارة النسب الرقابية الأخرى ذات الصلة وخلافه.
- مكتب خدمة الشركات: ويعمل على الاهتمام بتلبية متطلبات العملاء الخاصة بتقديم أنواع مختلفة من المنتجات الأساسية لإدارة الخزينة فيما يتعلق بالودائع وسوق القطع الأجنبي بما في ذلك عمليات التحوط ضد مخاطر العملات الأجنبية وأسعار الفائدة من خلال عقود التغطية الآجلة.

وسعيًا نحو مزيد من التقدم، ينصب تركيز إدارة الخزينة حالياً على مجال الاستثمار في سندات الشركات بهدف تنويع فئات الأصول مع استهداف محافظ ذات مردود عالي في الوقت ذاته.

كما أولت إدارة الخزينة اهتماماً خاصاً نحو تعزيز وتوطيد علاقات التعامل المصرفية مع بنوك في دول مجلس التعاون الخليجي وكذلك البنوك العالمية، وهو ما عاد بالنفع والفائدة على البنك من خلال الحصول على خطوط ائتمانية كبيرة.

ويعزى نجاح إدارة الخزينة إلى إتباع أحدث الأساليب والتقنيات بالإضافة إلى فاعلية وكفاءة النظم والعمليات التي تستند إلى أفضل المستويات والممارسات المهنية والأخلاقية.

قطاع إدارة المخاطر

يولي البنك أهمية كبيرة لإدارة المخاطر التي تكتنف أنشطته أعماله حيث يقوم البنك، وعلى النحو المناسب والملائم، بتحديد وتقييم وإدارة وتخفيف عوامل المخاطر المحتملة التي قد تتعرض لها أعمال البنك. ومن أهم المخاطر الجوهرية التي قد يتعرض لها البنك عند مزاوله أعماله اليومية هي المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية ومخاطر السيولة ومخاطر سعر الفائدة ومخاطر السمعة والمخاطر الإستراتيجية.

وهيكل إدارة المخاطر لدى البنك هو عبارة عن هيكل متدرج يحتوي على عدد من اللجان التي تضم مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية لغرض منح الموافقات اللازمة ورفع وإعداد التقارير. ويشمل التقرير السنوي للبنك، ضمن أحد أقسامه، شرح مفصل لهيكل الحوكمة المطبق بالبنك.

التعامل مع مختلف أنواع المخاطر:

وتعرض المعلومات المبينة أدناه أنواع المخاطر التي يتعرض لها البنك وكيفية التعامل معها:

أ) المخاطر الائتمانية

تضع كل من السياسة الائتمانية وسياسة إدارة المخاطر الائتمانية المبادئ الإرشادية لأنشطة الإقراض وأسس قياس ومراقبة وإدارة المخاطر الائتمانية، وتبين السياسة الائتمانية الإرشادات اللازمة لتحديد معايير الإقراض وكافة القرارات التي يتم اتخاذها والمتعلقة بالنواحي الائتمانية وذلك بعد أخذ متطلبات السياسة الائتمانية في الاعتبار.

كما أن السياسة الائتمانية تدعمها وتكملها سياسة إدارة المخاطر الائتمانية التي تضع البنية التحتية لإدارة المخاطر الائتمانية وتتضمن أدوات تقييم المخاطر وتحليل المحفظة الائتمانية وإجراء مراجعات مستقلة. كما يتم وضع حدود داخلية للتركز الائتماني وجودة الائتمان. ولا يتم منح الموافقات الائتمانية إلا بعد إجراء دراسة تفصيلية نافية للجهالة للعروض الائتمانية تأخذ في الحسبان عمليات المراجعة التي تتم بصورة مستقلة وبمئناً عن وحدات الأعمال التي تطوي أنشطتها على بعض المخاطر. وتتضمن الدراسة النافية للجهالة تقييماً لنوعية المعلومات المالية والأداء المالي السابق للجهة المنشأة للطالبة للائتمان والتوقعات المستقبلية وهيكل التسهيلات الائتمانية وارتباطها باحتياجات العمل والخبرة التي تمتلكها إدارة المنشأة ومصادر السداد المحددة والضمانات المتاحة وعمليات الدعم الإضافية المتوفرة وخلافه. بالإضافة إلى ذلك، يتم إجراء مراجعات شاملة لاحقة للموافقة على الائتمان سواء على مستوى الأفراد أو على مستوى المحفظة الائتمانية وذلك بهدف متابعة ومراقبة المحفظة الائتمانية القائمة على نحو فعال. ويتم رفع التقارير الخاصة بالمحفظة الائتمانية والمراجعات اللاحقة للموافقة على الائتمان إلى الإدارة ومجلس الإدارة.

قام البنك خلال العام باستحداث النموذج المعدل لتصنيف المخاطر المتعلقة بالمقرضين، حيث يتم إتباع أسلوب منطقي متطور يعتمد على المعايير المالية وغير المالية لتحديد معدل المخاطر المرتبطة بالعميل. ويستخدم النظام قياس يتراوح من 1 حتى 11 درجة حيث تمثل الدرجة (1) أفضل المخاطر، بينما تمثل الدرجة (11) أسوأ المخاطر. ويتم استخدام عملية تصنيف المخاطر الداخلية لتعزيز عمليات منح الموافقة الائتمانية، وكذلك يتم تحديد وقياس المخاطر المرتبطة بالمقرضين وفقاً لاحتمالية التخلف عن السداد. وبالنسبة للاعتبارات غير المالية فهي محددة في أي قطاع وهو ما يسمح بإجراء تقييم ينسجم بمزيد من الوضوح والدقة للمخاطر في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي. كما يتم تطبيق الحدود القصوى للإقراض الموجه للأطراف المقابلة وفقاً لمخاطر الانكشاف ووفقاً للقواعد والممارسات الرقابية المتعلقة بالتركز الائتماني.

إن استخدام تحليل ملائم للمخاطر يضمن توافق وتناسب الحدود المعتمدة مع تركيبة المخاطر المرتبطة بالمقرض. وبخلاف الحدود المسموح بها للإقراض على أساس إفرادي بالنسبة لكل عميل على حدة، فقد تم تحديد حدود الانكشاف على مستوى المحافظ الائتمانية الكبيرة بالنسبة للقطاعات التي تطوي أنشطتها على مخاطر عالية ويتم متابعة مخاطر الانكشاف على هذه القطاعات بصورة مستمرة. ويتم وضع حدود الإقراض المرتبطة بالدول استناداً إلى تقييم المخاطر الداخلية وتقييم المخاطر السيادية من قبل وكالات التصنيف الائتماني الخارجية مثل موديز وستاندرد آند بورز، لضمان التنوع والتوزيع المناسب للمحفظة فيما يرتبط بالتصنيفات السيادية ومخاطر الانكشاف الجغرافية المرتبطة بالدول. كما قام قطاع إدارة المخاطر بتطبيق نموذج تقييم مخاطر القطاعات والذي يوفر مزيد من الدقة عند تصنيف القطاعات.

ويقوم البنك بقياس رأس المال الداخلي المعرض لمخاطر الائتمان وكذلك مخاطر الإقراض على أساس الاسم وتركز الضمانات وفقاً للركن الثاني من معايير "بازل2".

(ب) مخاطر السوق

إن الانكشاف لمخاطر السوق يبدو واضحاً للبنك فيما يتعلق بمحافظ الأسهم والقطع الأجنبي التي يتم التداول فيها بصورة كبيرة وكذلك المراكز الأخرى التي تستمد قيمها العادلة مباشرة من معايير السوق.

ويقوم البنك بتطبيق مجموعة من الحدود المتعلقة بمخاطر السوق للتحكم في مخاطر الأسهم والقطع الأجنبي، حيث يتم مراقبة مخاطر القطع الأجنبي بشكل يومي من خلال الحدود الأساسية المتعلقة بالعملة وكذلك حدود إيقاف الخسائر. كما يتم تطبيق الحدود الرقابية لعمليات التداول الليلة واحدة والتي تشتمل على حدود كلية مطلقة.

كما يقوم البنك بتقييم مخاطر السوق من خلال قياسات القيمة المعرضة للمخاطر (VaR) التي تم تطويرها داخلياً، حيث يعتمد قياس القيمة المعرضة للمخاطر على المحاكاة التاريخية خلال الفترة التي تضمنت الملاحظات ذات الصلة بتلك القيمة ويتم احتسابها على أساس الحد الأقصى المحتمل للخسائر خلال فترة الاحتفاظ أو التملك ذات الصلة عند نسبة 99th percentile. ويتم تطبيق الحدود المتعلقة بالحد الأقصى المسموح به للقيمة المعرضة للمخاطر بالنسبة لمراكز القطع الأجنبي والأسهم. ويتم فحص نماذج القيمة المعرضة للمخاطر سنوياً لتأكيد مدى فاعليتها. بالإضافة إلى ذلك، يتم احتساب رأس المال الداخلي لمخاطر السوق وكذلك التكررات التي تتضمنها تلك المخاطر بصورة منتظمة.

وتخضع العروض الاستثمارية للدراسات النافية للجهالة التي تتضمن إجراء مراجعات مستقلة ومنفصلة عن وحدات الأعمال مقدمة العروض. ويتم تصنيف الاستثمارات ضمن فئات الأصول المحددة سلفاً وتخضع إلى الحدود المعتمدة مسبقاً لتلك الفئات. كما أن الطاقة الاستثمارية الكلية للمجموعة وتلك الخاصة بالبنك تلتزم بالحدود المقررة والتعليمات الصادرة من قبل بنك الكويت المركزي.

(ج) مخاطر السيولة

يدير البنك مخاطر السيولة والتي تتمثل بصورة واضحة في الفجوات بين فترات الاستحقاق وتركز الإيداعات ضمن بند المطلوبات. ويضع البنك مجموعة من الحدود للتحكم في مخاطر السيولة وتشتمل هذه الحدود الحد الأقصى المسموح به للفجوات التراكمية. وقد تم خلال العام استبدال الحدود السابقة المتعلقة بنسبة القروض إلى الودائع بحدود جديدة تتعلق بالحد الأقصى للمبلغ المسموح بإقراضه وذلك وفقاً للتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي في هذا الشأن. كما تم وضع حدود داخلية لتوخي الحيلة والحذر من أجل ضمان الالتزام بالحدود الرقابية بصفة مستمرة. ويتم تعزيز إدارة مخاطر السيولة من خلال الحدود التي تحد من تركيز الودائع من عميل واحد وكذلك الودائع التي يتم استحقاقها خلال فترات زمنية محددة ومن ثم ضمان استمرار تنوع مصادر التمويل على نحو ملائم. ويتم إجراء تحليل تفصيلي لبند المطلوبات على أساس دوري لمعرفة الحالات والأنماط المتغيرة وتحديد الودائع الراسخة والتوجهات السلوكية في الأموال بإشعارات قصيرة الأجل وارتباطها بمتغيرات الاقتصاد الكلي.

بالإضافة إلى ذلك، تتطلب سياسة إدارة مخاطر السيولة لدى البنك إعداد تخطيط ملائم للسيولة بشكل دوري وإجراء اختبارات الضغط التي تعتمد على تحليلات للسيناريوهات المحددة من قبل البنك. كما تشكل الخطة التفصيلية لحالات الطوارئ واستمرارية الأعمال جزءاً من الإطار العام لإدارة المخاطر. ووفقاً للركن الثاني من معايير بازل 2، يتم قياس رأس المال الداخلي المتعلق بمخاطر السيولة بصورة منتظمة باستخدام منهجية يتم تطويرها داخلياً.

استحدثت لجنة بازل للرقابة المصرفية مقررات بازل 3 والتي تتضمن - من بين أمور أخرى - وضع إطار عالمي لإدارة مخاطر السيولة. وفي الوقت الذي يتم فيه تطوير هذه المقررات حالياً للبنوك الكويتية، عمد البنك خلال عام 2012 إلى استحداث نسب جديدة للسيولة مثل نسبة تغطية السيولة (LCR) وصافي نسبة التمويل المستقر (NSFR). ويتم قياس ومراقبة هذه النسب بصفة منتظمة مقابل الحدود الداخلية التي يتم تطبيقها على مراحل تدريجية للوفاء بالمعايير الرقابية.

(د) مخاطر أسعار الفائدة

يتم إدارة مخاطر أسعار الفائدة وفقاً للإرشادات المحددة بسياسة إدارة مخاطر أسعار الفائدة. إن معظم الموجودات والمطلوبات لدى البنك يتم استحقاقها أو يتم إعادة تسعيرها خلال سنة واحدة، ومن ثم يوجد انكشاف محدود لمخاطر أسعار الفائدة. ويتم متابعة مخاطر أسعار الفائدة بمساعدة نظام مراقبة حساسية معدلات الفائدة (IRSM) والذي يتم فيه توزيع الموجودات والمطلوبات على فترات استحقاق محددة سلفاً وفترات زمنية يتم خلالها إعادة التسعير. ويتم احتساب الربحية مقابل المخاطر (EaR) بتطبيق أسلوب محدد سلفاً يبين ويحاكي الصدمات التي قد تتعرض لها معدلات الفائدة وفقاً لنظام مراقبة حساسية معدلات الفائدة ويتم مقارنة ذلك مقابل الحدود الداخلية التي تحدد نزعة البنك تجاه تلك المخاطر. قام البنك خلال العام بالتحول من تطبيق أسلوب واحد لصدمات معدلات الفائدة على كافة الموجودات والمطلوبات وفقاً لنظام مراقبة حساسية معدلات الفائدة إلى أسلوب الصدمات المختلفة التي قد تتعرض لها معدلات الفائدة لفترات زمنية مختلفة أو بعملة مختلفة بهدف احتساب الربحية المعرضة للمخاطر. بالإضافة إلى ذلك، يتم احتساب القيمة المعرضة للمخاطر للأسهم طبقاً لبعض الظروف المحددة سلفاً. ووفقاً للركن الثاني من معايير بازل 2، يتم قياس رأس المال الداخلي المتعلق بمخاطر سعر الفائدة بصورة منتظمة باستخدام منهجية يتم تطويرها داخلياً.

هـ) المخاطر التشغيلية

تركز إدارة المخاطر التشغيلية على الحد من تأثير المخاطر التي قد تنشأ عن التمرير غير المناسب للأعمال والأخطاء البشرية وأعطال النظام والعوامل الخارجية وذلك باستخدام مجموعة من أساليب التقييم التي تتضمن إعداد التقييمات الذاتية لمراقبة المخاطر والتحكم فيها (RCSA) وإجراء مراجعة شاملة للإجراءات التي يتم اتخاذها على نطاق البنك. ويتم استخدام بطاقة تسجيل النقاط بصورة موضوعية لتقييم المخاطر التشغيلية المختلفة في كافة الإدارات بناءً على معايير محددة سلفاً وذلك لكي يتم تصنيفها ضمن فئات معينة. ويتم استخدام هذا التصنيف في قياس رأس المال الداخلي المتعلق بالمخاطر التشغيلية والمخاطر القانونية. كما أن البيانات المحتفظ بها داخلياً والمتعلقة بالخسائر يتم تجميعها بشكل أساسي من خلال التقارير المعدة حول الأمور المرتبطة بالأحداث والتي من شأنها توفير معلومات حول تكرار وأثر تلك الأحداث التي أدت إلى وجود المخاطر التشغيلية. ويتوافر لدى البنك إطار عام لخطة مواصلة الأعمال ومعالجة أي حالات طارئة غير متوقعة والتي تهدف إلى ضمان استمرارية الأعمال وعدم حدوث أي اختلالات للنظم والعمليات الهامة للبنك. وتساعد التغطية التأمينية على التخفيف من المخاطر التشغيلية. وتضع سياسة إدارة المخاطر التشغيلية إرشادات عامة لإدارة النواحي التأمينية المرتبطة بأعمال البنك. كما أن استمرار البنك في استخدام بوليصة التأمين الشاملة على كافة أصوله ومقوماته قد ساهم بصورة فعالة في تحويل المخاطر التشغيلية إلى مؤسسات وجهات تأمينية ذات ملاءة عالية.

و) المخاطر الأخرى

لدى البنك مجموعة من السياسات المرتبطة بمخاطر أخرى من ضمنها المخاطر القانونية والمخاطر الإستراتيجية. وهذه السياسات تحدد الأدوار والمسؤوليات لمختلف الأطراف المتداخلة في إدارة هذه المخاطر والتحكم فيها. بالإضافة إلى ذلك، تم استحداث الأساليب الكمية لقياس رأس المال الداخلي لهذه المخاطر.

إدارة تكنولوجيا المعلومات

تواصل إدارة تكنولوجيا المعلومات بالبنك إستراتيجيتها الرامية إلى مساعدة قطاعات النشاط بالبنك لتوفير أكبر قدر من الراحة لعملاء البنك من خلال تمكين إدارات الأعمال المختلفة من تقديم خدمات لجمهور العملاء على مدار الساعة وطيلة أيام الأسبوع والعمل على الحد من شكاوى العملاء مع المراجعة الدقيقة للملاحظات العملاء لتلبية كافة احتياجاتهم وتطلعاتهم.

تطبيق الحلول ومواجهة التحديات

نجحت إدارة تكنولوجيا المعلومات في مواجهة العديد من التحديات خلال عام 2012 بفضل الجهود الحثيثة لموظفي الإدارة. وقد تم تنفيذ عدد من المشاريع الرئيسية التي تستهدف خدمة العملاء والانتهاه منها و/أو تعزيزها مثل المعلومات المتعلقة بالحسابات من خلال الخدمات المصرفية عبر الإنترنت والخدمة المصرفية الهاتفية وخدمة الرسائل القصيرة.

النظام المصرفي الأساسي المتكامل باستخدام الحاسب الآلي والمزايا المقدمة للعملاء

تم الإلغاء الكامل للنظام المصرفي الأساسي القديم واستبداله بالنظام المصرفي المتكامل باستخدام الحاسب الآلي.

الخصائص الجديدة لأجهزة السحب الآلي والبطاقات

واصلت إدارة تكنولوجيا المعلومات خلال العام عملية تحديث أجهزة السحب الآلي ونظم إدارة البطاقات لدى البنك للتأكد من توافق أجهزة السحب الآلي لدى البنك مع معايير EMV لكل من بطاقات الفيزا والماستر كارد. وتقدم أجهزة السحب الآلي لدى 12 فرع من فروع البنك خدمة الإيداع النقدي لعملاء البنك، ويعمل البنك على توفير المزيد من هذه الأجهزة لضمان الراحة للعملاء. كما تتم الآن عملية الإصدار الفوري لبطاقات الخصم لدى 28 فرع من فروع البنك من أجل تلبية الاحتياجات الفورية للعملاء.

خطة التعافي من الكوارث ومواصلة الأعمال

قامت إدارة تكنولوجيا المعلومات بتأسيس مركز جديد لبيانات خطة التعافي من الكوارث ومواصلة الأعمال في فرع البنك الواقع بشارع بيروت، ويأتي ذلك تماشياً مع التعليمات المشددة الصادرة عن بنك الكويت المركزي لضمان استمرارية تقديم الخدمات لعملاء البنك في حالة تعرض مركز البيانات بالمركز الرئيسي لأي انقطاع يحول دون تقديم الخدمات المصرفية للعملاء.

تواصل إدارة العمليات دورها نحو تقديم أفضل الخدمات والعمل على دعم وتعزيز أنشطة إدارات البنك التي تتعامل مباشرة مع العملاء، وذلك بهدف مساعدة كافة إدارات ووظائف المكتب الأممي على الوفاء بالخطط والبرامج التي يلتزم بها البنك تجاه العملاء.

وسعيًا نحو تعزيز الخدمات المقدمة للعملاء وتوفير أقصى درجات الراحة لهم، فقد تم دراسة أعمال وحدة المعالجة المركزية بعناية بالغة ليتم إعادة هيكلتها وأتمتتها، وهو ما أسفر عن سرعة تمرير المعاملات الخاصة بحسابات العملاء بصورة آنية وانعكس إيجاباً على مستوى علاقات العمل بالعملاء.

وبالنسبة لوحدة الخدمات التجارية، فقد شهدت تدريباً عملياً شاملاً في موقع العمل على العديد من الأعمال والمهارات اللازمة للموظفين حيث ساهم هذا التدريب في صقل موظفي الوحدة بالمهارات والخبرات اللازمة للوفاء بمتطلبات العملاء وتحسين مستوى الخدمات المقدمة للعملاء.

وقد بلغت درجة إعادة عمليات الخزينة 100% فيما يتعلق بتمرير الرسائل المرتبطة بعمليات الدفع والتي تم الإشادة بها والثناء عليها صراحة من قبل البنوك المراسلة، حيث لم يكن هناك أي شكوى من قبل العملاء. وقد عملت الإدارة عن كثب خلال الربع الثالث من عام 2012 لتطبيق النظام المصرفي المتكامل باستخدام الحاسب الآلي بهدف رفع مستوى الكفاءة الإنتاجية بما يتماشى مع الإستراتيجية العامة للبنك.

قامت وحدة تمرير الحسابات وحفظ السجلات وهي أحد إدارات المكتب الخلفي بالتركيز على تحقيق الرضا التام للعملاء والالتزام بتعليمات بنك الكويت المركزي وتقديم أفضل الخدمات مع المحافظة على التكاليف. ومنذ شهر مارس 2012، كان هناك تعاون مشترك مع فريق ضمان الجودة التابع لقطاع الخدمات المصرفية للأفراد لتحسين مستوى جودة الخدمات المقدمة للعملاء، ولعل هذا كان بمثابة نقطة انطلاق وبداية ناجحة لمواصلة المزيد من التقدم في كافة الأعمال المشتركة بين إدارات البنك.

ويواصل البنك العمل على تعزيز مستوى الكفاءة التشغيلية على صعيد كافة الإدارات والأقسام. وحيث أن البنك يولي أهمية كبيرة لتوفير أقصى درجات الراحة للعملاء، فقد تم إنشاء وحدة مختصة بمتابعة نظم المعلومات وجودة تمرير العمليات في الربع الثالث من عام 2012 حيث تم تطوير وتحويل مكتب إدارة المشاريع إلى إدارة متعددة المهام والأعمال، وهذا بدوره يعمل على اتساع نطاق التكاليفات والمهام بصورة ملحوظة وكذلك تنظيم المشاريع قيد التنفيذ بصورة تتماشى مع الأهداف الكبرى للبنك. وتشتمل إدارة متابعة نظم المعلومات وجودة تمرير العمليات على ثلاث وحدات وهي وحدة جودة تمرير العمليات ومكتب إدارة المشاريع ووحدة إعداد وحفظ المستندات الخاصة بالإجراءات والسياسات المعمول بها لدى البنك. وتهدف إدارة متابعة نظم المعلومات وجودة تمرير العمليات إلى تحقيق الجودة والتميز من خلال عمليات إعادة الهيكلة واتخاذ الترتيبات اللازمة لرفع مستوى دقة وسرعة انجاز الأعمال والبرامج الأخرى ذات الأهمية الإستراتيجية للبنك. وتعمل إدارة متابعة نظم المعلومات وجودة تمرير العمليات على تخصيص وتوجيه العمليات والنظم المتعلقة بالبنك لأغراض محددة، والتركيز على تحقيق التكامل بين كافة النظم والعمليات لتعزيز الإطار الذي يتم من خلاله تقديم الخدمات وتوفير أقصى درجات الراحة للعملاء من خلال تقديم أفضل الخدمات المصرفية في السوق المصرفي.

إدارة الموارد البشرية

تعمل إدارة الموارد البشرية لتعزيز كفاءة وإنتاجية موظفي البنك وتطوير مهاراتهم الوظيفية وتحقيق الرضا التام لهم أثناء أداء أعمالهم بالبنك. كما تعمل الإدارة على تعزيز ثقافة تطوير الأداء وهو ما يساهم بدوره في خلق بيئة عمل إيجابية تحقق الرضا لكل من الموظف والبنك على حد سواء. بالإضافة إلى ذلك، تقوم الإدارة بدعم موظفي البنك لتحقيق مزيد من التقدم والنجاح سواء على المستوى المهني أو الشخصي، ولا تدخر جهداً في العمل على توظيف المواطنين لدى البنك عن طريق توفير فرص للعمل والتطوير المهني للخريجين من الشباب الكويتي وذلك في إطار حرص البنك الدائم على رفع نسبة العمالة الوطنية التي وصلت إلى 60% من إجمالي القوى العاملة لدى البنك.

وتتضمن إدارة الموارد البشرية بالمهام الأساسية التالية:

- إدارة النواحي الإدارية المتعلقة بتمرير الرواتب والمزايا للموظفين.
- تقديم المشورة بشأن الأمور المتعلقة بسياسة شؤون الموظفين وتقديم المساعدة لموظفي البنك.
- توظيف واختيار الموظفين من أصحاب الكفاءات بشكل يتناسب وهيكلاً الوظائف المتاحة لدى البنك.
- تهيئة بيئة عمل ملائمة تساعد على تطوير كفاءات الموظفين وتزويدهم بالدورات التدريبية اللازمة.
- تنفيذ الخطط والاستراتيجيات المتصلة بالموارد البشرية.
- وضع البرامج والخطط التدريبية لموظفي البنك من أجل تطوير أدائهم الوظيفي.

وكعادتها دائماً، فإن إدارة الموارد البشرية يكون لها السبق والريادة نحو تعزيز وتهيئة بيئة عمل إيجابية مرتكزة على المهنية العالية للموظفين وعلاقات العمل وروح التعاون بين جميع الموظفين دون أي إغفال للمساهمات الفردية التي تميز موظفاً عن آخر. وتسمى الإدارة إلى إيجاد قنوات

تواصل مفتوحة للموظفين داخل البنك بما يساعد الموظفين والمدراء على طرح استفساراتهم حول بعض السياسات والإجراءات الخاصة بالعمل بالبنك واستيضاح أية أمور مرتبطة بذلك.

ويقوم قسم التخطيط والتوظيف بأداء المهام والاختصاصات الأساسية التالية:

- التأكد من توظيف واختيار الكوادر والكفاءات اللازمة للبنك.
- جذب وتطوير أداء الموظفين أصحاب الكفاءات من الشباب حديثي التخرج عن طريق برنامج تدريب الموظفين الجدد.
- دراسة وتوقع متطلبات واحتياجات البنك للتوظيف من أجل ملء الشواغر مع إجراء التنسيق والترتيب اللازم لعملية التوظيف ضمن الهياكل الوظيفية المحددة بالبنك.
- توفير الكفاءات المتميزة من الموظفين مع إتاحة الفرصة لهم لاكتساب الخبرة المهنية والعملية من خلال برامج التدريب وصلتهم بالخبرات العملية اللازمة.

المزايا والتعويضات

- تطوير وتطبيق والحفاظ على سياسات وبرامج التعويضات والمزايا التنافسية العادلة والتي تساعد البنك على اجتذاب وتوظيف وتحفيز والحفاظ على موظفي البنك أصحاب الخبرات والمهارات العالية.
- الاضطلاع بمسؤولية التصنيف الوظيفي وإدارة نظام دفع الرواتب القائم على الجدارة والاستحقاق بما يتماشى مع السياسة المعمول بها لدى البنك بخصوص زيادة الرواتب للحصول على معدلات أداء أفضل.
- تحقيق التميز فيما يتعلق بتحديد وتقديم التوصيات الخاصة بنظم تقديم رواتب ومكافآت تنافسية بما يتماشى مع التوجهات الحالية لدى المؤسسات المماثلة.

أما بالنسبة للمسؤوليات التي تضطلع بها وحدة التدريب فهي على النحو التالي:

- تزويد الموظفين بالتدريب المناسب من خلال الدورات والبرامج التدريبية التي تضمن حصولهم على المهارات الضرورية لإنجاز أعمالهم.
- إيلاء أهمية كبيرة نحو توفير الاحتياجات التدريبية اللازمة للموظفين بما يتناسب، بل ويتجاوز المعايير والمستويات المتعارف عليها في مجال الخدمات المصرفية والإدارية.
- تسجيل الموظفين في برامج تدريبية للحصول على شهادات معتمدة ومن هذه البرامج التدريبية برنامج الشهادة المعتمدة في إدارة الائتمان وبرنامج مدير فرع وبرنامج مساعد مدير فرع وغيرها من البرامج.
- اتخاذ الترتيبات اللازمة لتسجيل الموظفين في برامج تدريبية متخصصة بالخارج.
- إعداد برامج تدريبية خاصة للموظفين الجدد لتزويدهم بالمعلومات الأساسية حول قطاعات الأعمال المتعلقة بالخدمات المصرفية والمالية والاستثمارية.

ومن ثم، فإن إدارة الموارد البشرية تأخذ على نفسها عهداً نحو التأكد من قيام البنك باجتذاب وتوظيف وتطوير والحفاظ على موظفي البنك أصحاب الخبرات والمهارات العالية وتعزيز أدائهم الوظيفي من خلال تطوير وتطبيق السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بإدارة الموارد البشرية.

إدارة التدقيق الداخلي

يرى البنك أن التدقيق الداخلي أحد أهم الوظائف ذات الطبيعة الإشرافية بالبنك، ومن هذا المنطلق فإن إدارة التدقيق الداخلي بالبنك، بما لديها من كفاءات وخبرات عالية يعهد إليها مسؤولية إجراء الاختبارات والتقييمات الموضوعية والمستقلة اللازمة لقياس وضمان التزام وحدات الأعمال والتشغيل بأنظمة الرقابة الداخلية المطبقة بالبنك وكذلك السياسات والإجراءات الداخلية والمتطلبات الرقابية والقانونية. كما تعمل إدارة التدقيق الداخلي على كُتب لتقديم توصيات بشأن التحسينات اللازمة للأنشطة التشغيلية وجودة الخدمات.

ويتم إعداد الخطة السنوية لإدارة التدقيق الداخلي بناءً على تقييم المخاطر لمختلف إدارات الأعمال والإدارات التشغيلية بالبنك، ويتم اعتمادها من قبل لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة. وقد تضمنت أعمال التدقيق التي تم القيام بها خلال العام - من بين أمور أخرى - مختلف إدارات الأعمال والتشغيل بما في ذلك النظام المصرفي المتكامل باستخدام الحاسب الآلي، ووحدات النظام المصرفي الأساسي التي تم تطبيقها، والتحليلات الخاصة بقياس الثغرات الأمنية للنظام والاختبارات المتعلقة بقياس مدى قابلية النظام للاختراق، وذلك وفقاً للخطة المعتمدة لإدارة التدقيق الداخلي. كما قامت إدارة التدقيق الداخلي بالعديد من التحريات الخاصة حول الأمور التي تم إحالتها من قبل إدارات البنك المختلفة، كما لا تدخر إدارة التدقيق الداخلي جهداً في تقديم الخدمات الاستشارية التي تطلبها إدارة البنك من وقت لآخر.

يعتبر الالتزام بالمتطلبات القانونية والرقابية أحد أهم الوظائف في الجهاز المصرفي والمالي، وذلك في ظل تنامي المتطلبات التشريعية والرقابية المحلية في مختلف الجوانب المتصلة بأعمال البنوك، بالإضافة إلى متطلبات الالتزام بالمعايير الدولية ذات الصلة والتي تصدرها بين حين وآخر بعض المؤسسات الرقابية الدولية، خاصة في أعقاب الأزمة المالية التي عصفت بالنظام المصرفي والمالي في العالم خلال السنوات القليلة السابقة.

وقد حرص البنك التجاري الكويتي على مواكبة التطورات في مجال الالتزام بالمتطلبات المختلفة، حيث تم إعادة هيكلة إدارة الالتزام ومكافحة غسيل الأموال، ودعم هذه الإدارة بمجموعة من المسؤولين الذين يتمتعون بخبرات وكفاءات عالية في هذا المجال، ويأتي ذلك لتجنب المخاطر المالية والمعنوية التي قد تترتب على عدم الالتزام بالمتطلبات المشار إليها، وذلك حفاظاً على البنك ومصالح مساهميه والمتعاملين معه.

وتقوم الإدارة بالتنسيق والتعاون مع كافة إدارات البنك من جهة، ومع مسؤولي بنك الكويت المركزي من جهة أخرى، وذلك بغرض التحقق من المتطلبات القانونية والرقابية يتم تطبيقها من إدارات البنك المختلفة بالصورة المطلوبة.

وبغرض متابعة كافة الملاحظات التي تثيرها السلطات الرقابية والمدققين الداخليين والخارجيين للتأكد من اتخاذ ما يلزم من إجراءات تصحيحية حيال تلك الملاحظات في الوقت المحدد لها، فقد تم إنشاء وحدة جديدة في الإدارة "وحدة المتابعة" تقوم بأعمال التنسيق والمتابعة لأي ملاحظة يتم إثارتها من الجهات المختلفة والتحقق أنه يتم اتخاذ اللازم حيالها في الوقت اللازم.

ومن ضمن المتطلبات الرقابية المتنامية ما يتعلق بمكافحة عمليات غسيل الأموال وتمويل الإرهاب والتي تشكل هاجساً مقلقاً ليس على مسؤولي الجهاز المصرفي والمالي وإنما على مسؤولي الدولة والعالم ككل. وعلى الرغم من أن البنك التجاري الكويتي يتوافر لديه أنظمة وإجراءات مناسبة لتطبيق المتطلبات المشار إليها، إلا أن الإدارة العليا قامت بعدة إجراءات لتعزيز وتطوير تلك الأنظمة والإجراءات من خلال ما يلي:

1. إعداد سياسة جديدة لمكافحة عمليات غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، حيث تم اعتمادها من مجلس الإدارة في 2012/3/19، وتشتمل هذه السياسة على كافة متطلبات بنك الكويت المركزي، وتأخذ بالاعتبار المعايير التي تم إقرارها على المستوى الدولي.
2. تطوير الأنظمة الآلية الخاصة بمتابعة العمليات المشبوهة وذلك بالتعاون مع إحدى المؤسسات العالمية الرائدة في هذا المجال، حيث يمكن تتبع أي عملية لا تتماشى مع أنشطة العمل الاعتيادية، ومن ثم التحقيق من هذه العملية للتحقق من سلامتها واتخاذ ما يلزم بشأنها إذا تطلب الأمر ذلك.
3. الاتفاق مع أحد كبار شركات المعلومات العالمية لتزويد البنك بقوائم الأشخاص والشركات الذين يشكلون مخاطر على البنك لدى التعامل معهم، ويأتي هذا الإجراء لتعزيز حماية البنك من التعرض للمخاطر المرتبطة بعمليات غسيل الأموال وتمويل الإرهاب. وجدير بالذكر أن القوائم المتاحة حالياً في البنك تستوفي كافة متطلبات البنك المركزي من جهة، وللمعايير الدولية من جهة أخرى. وتشمل كذلك القوائم المحظور التعامل معها وفقاً لقرارات مجلس الأمن (الأمم المتحدة)، فضلاً عن قوائم الدول غير المتعاونة في مجال مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب وفقاً لقرارات مجموعة العمل المالي الدولي لمكافحة غسيل الأموال FATF، وغيرها من القوائم التي تصدرها مختلف الدول والمنظمات.
4. تطوير نموذج "أعرف عميلك KYC" لتشمل كافة المعلومات والبيانات التي تطلبها السلطات الرقابية المتمثلة في بنك الكويت المركزي. كما تم تطوير ذلك النموذج بالإضافة إلى إجراءات أخرى لتواكب متطلبات قانون الامتثال الضريبي الصادر من الولايات المتحدة الأمريكية المعروف باسم FATCA. وفيما يتعلق بقانون الامتثال الضريبي (FATCA) الصادر من الولايات المتحدة الأمريكية، فهو يشكل تحدياً جديداً للبنك التجاري الكويتي وبنوك العالم كافة، ولهذا تم تشكيل فريق في البنك لمواجهة متطلبات ذلك القانون، حيث تم مراجعة القانون المذكور وتحديد التزامات البنك تجاهه ومن ثم بوشر باتخاذ الإجراءات اللازمة من هذا الخصوص، وذلك بالتنسيق بين إدارات البنك المعنية وما يتطلبه الأمر من تطوير النظم الآلية بالبنك لتسهيل عملية استخراج المعلومات والبيانات المطلوبة واتخاذ اللازم بشأنها وذلك بالتنسيق مع نخبة من المستشارين القانونيين.
5. تنظيم دورات تدريبية وجلسات توعية وإجراءات أخرى تستهدف زيادة الوعي لدى كافة موظفي البنك في مجال مكافحة عمليات غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.

وتقف الإدارة متحضرة لأي تعديلات قد تطرأ على التعليمات الرقابية والمعايير الدولية الصادرة، وذلك بتطوير إجراءاتها، حفاظاً على سمعة البنك من جهة وتجنباً لأي مخاطر محتملة نتيجة عدم الالتزام بتلك المتطلبات.

الإدارة القانونية

تقوم الإدارة القانونية بتوفير الحماية لأصول البنك من خلال مراجعة كافة العقود والمعاملات التي يتم إبرامها مع الغير وتتعلق بأنشطة البنك، كما تقوم باتخاذ كافة الإجراءات القانونية اللازمة لحماية البنك من أي إجراءات متخذة من الغير. وتعمل الإدارة القانونية، بالتعاون مع كافة الإدارات المختلفة بالبنك، لتحقيق وتنفيذ الأهداف المطلوبة وفق إستراتيجية وسياسة البنك وذلك من خلال التنسيق والتواصل المستمر مع

كافة العاملين بالبنك وتزويدهم بأي استشارات قانونية وإعداد كافة أنواع العقود والاتفاقيات اللازمة وإزالة أي معوقات قد تعترض سير العمل بإدارات البنك، كما تقوم الإدارة القانونية بتمثيل البنك أمام مختلف الجهات الحكومية كوزارة العدل ووزارة التجارة والصناعة وكافة المحاكم بدرجاتها المختلفة لتحقيق أكبر قدر من الحماية والأمان لحقوق البنك ومساهمي وموظفيه.

إدارة الإعلان والعلاقات العامة

كان عام 2012 عاماً آخر من التميز على صعيد أنشطة المسؤولية الاجتماعية بالنسبة للبنك إذ تواصلت جهود إدارة الإعلان والعلاقات العامة بالبنك وتعددت الفعاليات المجتمعية التي قام البنك برعايتها أو المشاركة في إنجازها لتغطي قطاع عريض من مؤسسات المجتمع المدني، إذ يؤمن البنك أن المسؤولية الاجتماعية تحدو به إلى التفكير في مجالات العمل الاجتماعي المبتكرة.

وتتجلى وتتبلور المسؤولية الاجتماعية للبنك من خلال تواصله المستمر مع كافة فئات المجتمع، كما لا يغفل البنك دوره تجاه موظفيه ولا يتوانى عن تقوية أواصر التعاون بينه وبين جميع الموظفين، ومن هذا المنطلق حرصت إدارة الإعلان والعلاقات العامة بالبنك على تنظيم معرض هواة التجاري لما يمثله من فرصة تمكن الموظفين من عرض مواهبهم والالتقاء في إطار الأسرة الواحدة، حيث ضم المعرض تشكيلة واسعة من الأشغال اليدوية. واستمرت برامج التجاري الرامية إلى تجسيد مفهوم المسؤولية الاجتماعية بكل صورها إذ قام البنك بتنظيم حملة فريدة من نوعها تحت اسم "يا زين تراثاً" وذلك على مدار ثلاثة شهور متتالية اشتملت على العديد من الفعاليات الهامة والمتنوعة تأتي في مقدمتها إنتاج البنك لأغنية أعدت خصيصاً لهذه الحملة بالتعاون مع فرقة تلفزيون الكويت. وفي إطار جهود البنك الرامية إلى التواصل مع كافة فئات المجتمع، قام البنك بطرح حملة "هون عليهم" لتوزيع مياه الشرب والكمادات على عمال النظافة والبناء المتواجدين بالشوارع وقد لاقت هذه الحملة المبتكرة تجاوباً لافتاً من كافة فئات المجتمع الذين تفاعلوا مع هذه الحملة وأشادوا بها.

وجرياً على عادته كل سنة، قام البنك بإصدار الرزمة السنوية لعام 2013 والتي تضمنت صوراً حية للتراث والعادات الكويتية القديمة. كما قام البنك برعاية العديد من المؤتمرات والمنتديات والفعاليات المجتمعية التي أكدت مفاهيم المسؤولية الاجتماعية التي رسخها التجاري منذ زمن بعيد.

ولما كانت أنشطة التجاري وعطاءاته قد شمل القاصي والداني وأصبحت مسؤوليته الاجتماعية نموذجاً يحتذى به بين مؤسسات القطاع الخاص، فقد قام البنك بإصدار كتيب خاص عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية حملت صفحاته بعض التفاصيل عن أهم مجالات العمل الاجتماعي ونشاطات البنك في هذا المجال.

قواعد ونظم الحوكمة

أولاً: مقدمة

احتل موضوع الحوكمة مكان الصدارة لدى دول العالم كافة، خاصة في أعقاب الأزمة المالية العالمية التي عصفت بالعديد من الدول ومؤسساتها الكبرى. وقد أكدت تلك الأزمة والتي تقاضت خلال عام 2008 ولا زالت تبعاتها جارية، أن ضعف معايير الحوكمة تعتبر أحد أهم أسباب الاخفاقات التي أدت إلى انهيار أو تردي أوضاع العديد من البنوك والمؤسسات المالية في مختلف دول العالم.

ولهذا السبب سارعت المؤسسات الرقابية الدولية، كلجنة بازل للرقابة المصرفية، إلى إعداد مبادئ ومعايير جديدة تكون حاداً أدنى لما يجب توافره في وحدات الأجهزة المصرفية والمالية. وقد تبنى بنك الكويت المركزي تلك المعايير وأرسل بموجبها تعليمات ملزمة لكافة البنوك المحلية على أن يتم تطبيقها بالكامل بتاريخ 2013/7/1.

وفي هذا الصدد فإن البنك التجاري الكويتي سبق وأن أرسى ومنذ سنوات عديدة قواعد ونظم حوكمة رشيدة تأخذ بالاعتبار كافة التعليمات التي أصدرها بنك الكويت المركزي عبر السنوات السابقة، وهذه القواعد والنظم تعتبر عنصراً فاعلاً في تأصيل أسس الإدارة السليمة في البنك وحمايته من أي أزمات محتملة نتيجة سوء الإدارة.

إن البنك التجاري الكويتي حريص على أن يكون الالتزام بقواعد ونظم الحوكمة الصادرة من بنك الكويت المركزي من ضمن أولوياته، وذلك ليس فقط بغرض الالتزام بتعليمات الجهات الإشرافية، ولكن حماية للبنك ومصالحه ومصالح مساهمي ودائنيه والعاملين فيه وكافة الأفراد والجهات الأخرى ذات العلاقة بالبنك.

وبالنسبة للتعليمات الجديدة الصادرة من بنك الكويت المركزي في يونيو 2012 فقد باشرت الإدارة العليا في البنك فور تسلمها تلك التعليمات بإنشاء فريق حوكمة برئاسة رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب، وقام الفريق بتحديد كافة متطلبات الحوكمة الجديدة، حيث تم اتخاذ إجراءات فاعلة وسريعة لتطبيق تلك التعليمات في أسرع وقت ممكن.

ثانياً: مجلس الإدارة

يتكون مجلس الإدارة من سبعة (7) أعضاء، وفيما يلي نبذة عنهم:

السيد / علي موسى الموسى - رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

كويتي من مواليد 1947 حاصل على شهادة البكالوريوس تخصص إدارة عامة / الجامعة الأمريكية في بيروت عام 1970. وتمتد خبرة السيد / علي الموسى إلى سنوات عديدة تقلد خلالها عدة مناصب عامة وخاصة منها:

- وزير التخطيط ووزير الدولة للتنمية الإدارية من 1998 وحتى 1999
- نائب محافظ بنك الكويت المركزي من 1992 وحتى 1998
- عضوية المجلس الأعلى للتخطيط
- عضوية مجلس إدارة مؤسسة البترول الكويتية

بالإضافة إلى شغل عضوية العديد من المجالس واللجان، كمجلس كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية، لجنة تنمية الصناعة والمجلس الأعلى للتعليم وغيرها، فضلاً عن مساهماته الملموسة في العديد من اللجان والمجالس والجهات والمنتديات المعنية بقضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

كما شغل السيد / علي الموسى رئاسة وعضوية عدة مجالس إدارات شركات منها:

- الشركة الكويتية للاستثمار
- شركة معرض الكويت الدولي رئيساً
- البنك المغربي للتنمية الاقتصادية (المغرب)
- البنك العربي اليوناني (اليونان)
- شركة ناقلات النفط الكويتية
- مؤسسة معاهد التعليم والتدريب الأهلي
- شركة التجارة الدولية القابضة
- بنك الكويت الصناعي
- بنك فينشر كابيتال (البحرين) ورئيساً للجنة المخاطر
- مجموعة الأوراق المالية
- الشركة التجارية العقارية ورئيساً للجنة المخاطر والتدقيق الداخلي
- شركة فينشر كابيتال للاستثمار (السعودية) ورئيساً للجنة المخاطر

وبالإضافة إلى شغله منصب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب في البنك منذ 29 إبريل 2012، فإن السيد / علي الموسى يت رأس كذلك لجنة القروض ولجنة الحوكمة المنبثقتين عن مجلس الإدارة، فضلاً عن كونه عضواً في مجلس إدارة كل من:

- الشركة التجارية العقارية (ش.م. ك)
- شركة فينشر كابيتال الإستثمارية السعودية (المملكة العربية السعودية).

السيد / عبدالرزاق عبدالقادر الكندري - نائب رئيس مجلس الإدارة

كويتي من مواليد 1943 حاصل على بكالوريوس علوم سياسييه سنة 1966 جامعة القاهرة وتمتد خبرة السيد / عبدالرزاق الكندري إلى سنوات عديدة في المجال السياسي والدبلوماسي، حيث تم تعيينه سفيراً لدولة الكويت في عدة دول كما يلي:

- سوريا من عام 1981 إلى 1985
- مصر من عام 1985 إلى 1992
- اسبانيا من عام 1992 إلى 1995
- جمهورية لبنان من عام 1995 إلى 1998
- الإمارات العربية المتحدة من عام 2004 إلى عام 2006
- سويسرا من عام 2006 إلى 2008

كما شغل السيد / عبدالرزاق الكندري عضوية مجلس إدارة شركة بيروت تاور (شركة لبنانية) خلال الفترة من 2004 - 2007. وبالإضافة إلى كونه نائب رئيس مجلس إدارة البنك منذ 29 إبريل 2012، فإن السيد / عبدالرزاق الكندري يترأس لجنة الترشيحات والمكافآت المنبثقة عن مجلس الإدارة، فضلاً عن عضويته في لجنة القروض ولجنة الحوكمة المنبثقتين عن المجلس.

الشيخ / أحمد دعيح جابر العلي الصباح

كويتي من مواليد 1978 حاصل على بكالوريوس اقتصاد وتمويل في مايو 2000 من جامعة بنتلي في الولايات المتحدة الأمريكية وعلى ماجستير في الإدارة في يناير 2008 من كلية كويت / ماسترخت لإدارة الأعمال وقد شغل الشيخ أحمد الصباح المناصب التالية خلال عمله.

- محلل مالي في مؤسسة البترول الكويتية من عام 2003 إلى 2005
- محلل ائتمان في البنك التجاري الكويتي من عام 2005 إلى 2010
- مدير استثمار في شركة التجاري للاستثمار من عام 2010 إلى 2012

وبالإضافة إلى كونه عضواً في مجلس إدارة البنك منذ 29 إبريل 2012، فإن الشيخ أحمد الصباح يشغل عضوية لجنة التدقيق ولجنة المخاطر ولجنة الترشيحات والمكافآت المنبثقة عن مجلس الإدارة.

السيد / ماجد علي عويد عوض

كويتي من مواليد 1979 حاصل على بكالوريوس تجارة / محاسبة من الأكاديمية الحديثة لعلوم الكمبيوتر والإدارة في مصر عام 2004 وعلى ماجستير إدارة أعمال / محاسبة في جامعة البحرين عام 2010 وخلال حياته المهنية شغل السيد / ماجد عوض عدة مناصب منها:

- رئيس مجلس الإدارة في الشركة الخليجية المتحدة القابضة - من عام 2011 وحتى تاريخه.
- عضو مجلس إدارة في الشركة الدولية المتحدة للوساطة المالية - من عام 2005 ولغاية 2011.
- عضو مجلس الإدارة في شركة الأنعام القابضة من عام 2007 إلى عام 2009.
- عضو مجلس الإدارة في شركة الأفراح اورينتال للتجارة العامة والمقاولات من عام 2010 حتى تاريخه.

وبالإضافة إلى كونه عضواً في مجلس إدارة البنك منذ 29 إبريل 2012، فإن السيد / ماجد عوض يشغل عضوية لجنة التدقيق ولجنة المخاطر ولجنة شكاوي العاملين المنبثقة عن مجلس الإدارة.

السيد / سالم علي حسن العلي

كويتي من مواليد 1973 حاصل على بكالوريوس هندسة ميكانيكية من جامعة (John Hopkins University USA) في عام 1997، كما حصل على شهادة محلل مالي معتمد CFA Institute عام 2001.

وقد تقلد السيد / سالم العلي عدة مناصب خلال حياته المهنية منها:

- عضو مجلس إدارة في شركة الخليج للطاقة القابضة - من عام 2006 حتى 2011
- عضو مجلس إدارة في الشركة الكويتية السعودية للصناعات الدوائية - من عام 2005 حتى تاريخه ويشغل حالياً منصب نائب رئيس مجلس الإدارة فيها.
- عضو مجلس إدارة في شركة تكنولوجيا لإنتاج الغازات الصناعية - من عام 2011 - حتى تاريخه
- نائب المدير العام في شركة الرؤية للاستثمار والإجارة من عام 2007 إلى عام 2009
- مساعد المدير العام للاستثمار في شركة المباني من عام 2000 إلى عام 2005
- محلل مالي في بيت الاستثمار العالمي من عام 1998 إلى عام 2000

كما يشغل السيد / سالم العلي حالياً منصب نائب الرئيس التنفيذي للشئون المالية في شركة مجموعة الاوراق المالية. وبالإضافة إلى كونه عضواً في مجلس إدارة البنك منذ 7 إبريل 2011، فإن السيد / سالم العلي يترأس لجنة التدقيق ولجنة المخاطر المنبثقتين عن مجلس الإدارة، فضلاً عن كونه عضواً في لجنة الحوكمة المنبثقة عن المجلس.

الدكتور / محمود عبدالرسول بهبهاني

كويتي مواليد 1965 حاصل على دكتوراه في الاقتصاد والتأمين من جامعة ستيرلنج في اسكتلاند في المملكة المتحدة عام 1998، وقبلها ماجستير / العلوم الاكتوارية من جامعة بول ستست انديانا في الولايات المتحدة عام 1994 وبكالوريوس / تأمين من جامعة الكويت عام 1990. وقد تقلد خلال حياته المهنية عدة مناصب منها:

- رئيس قسم التمويل والمنشآت المالية في جامعة الكويت من عام 2007 إلى 2009
- مستشار اکتواري في مجلس الامة من عام 2006 إلى عام 2008

- رئيس فريق استشاري في إدارة هيكله القوى العاملة من عام 2005 إلى 2007
- مستشار تأمين في وزارة التجارة من عام 2003 إلى عام 2004
- خبير تأمين في المحكمة العليا إدارة الخبراء من عام 1999 إلى 2000

فضلاً عن كونه أستاذ مشارك ومحاضر في مجال التأمين والعلوم الاكتوارية وبرنامج MBA والدبلوم العالي للتمويل الإسلامي في جامعة الكويت - كلية العلوم الادارية - قسم التمويل والمنشآت المالية.

وبالإضافة إلى كونه عضواً في مجلس إدارة البنك منذ 29 إبريل 2012، فإن الدكتور محمود بهبهاني يشغل عضوية لجنة القروض المنبثقة عن مجلس الإدارة، فضلاً عن كونه عضواً في لجنة الترشيحات والمكافآت، ولجنة شكاوي العاملين المنبثقتين عن المجلس.

السيد / عبد الرحمن عبدالله العلي

كويتي من مواليد 1953 حاصل على بكالوريوس - هندسة ميكانيكية من جامعة وسكانس في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1975 وحاصل على ماجستير إدارة أعمال / تمويل واستثمار من جامعة وسكانس في الولايات المتحدة عام 1979.

خبرة كبيرة تناهز الثلاثين عاماً جاء جانب كبير منها خلال عمله في مؤسسة الخليج للاستثمار، حيث شغل منصب نائب رئيس أول، كما شغل عضوية مجلس إدارة البنك الصناعي منذ عام 2010 وحتى 2011. ويمارس حالياً عدة أنشطة تجارية خاصة في مجال التجارة العامة والمقاولات من خلال شركة أروى الخليج للتجارة العامة والمقاولات.

وبالإضافة إلى كونه عضواً في البنك منذ 29 إبريل 2012، فإن السيد / عبد الرحمن العلي يرأس لجنة شكاوي العاملين المنبثقة عن مجلس إدارة البنك، فضلاً عن عضويته في لجنة القروض ولجنة الترشيحات والمكافآت المنبثقتين عن مجلس الإدارة.

ثالثاً: اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة

في إطار تأسيس الحوكمة السليمة في البنك فقد تم تشكيل سبع لجان منبثقة عن المجلس، ست منها لجان غير تنفيذية، وفيما يلي نبذة عن مهام ومسئوليات وصلات كل لجنة من اللجان المشار إليها:

• لجنة الحوكمة

- السيد / علي موسى الموسى رئيساً للجنة

- السيد / عبدالرزاق عبدالقادر الكندري

- السيد / سالم علي العلي

والغرض من إنشاء اللجنة هو إعداد دليل شامل يتضمن قواعد الحوكمة الواردة بتعليمات بنك الكويت المركزي والتحقق من تطبيقها.

• لجنة إدارة المخاطر

- السيد / سالم علي العلي رئيساً للجنة

- الشيخ / أحمد دعيج الصباح

- السيد / ماجد علي عوض

والغرض من إنشاء اللجنة هو الإشراف على حوكمة وإدارة المخاطر في البنك، وتحديد نزعة المخاطر لديه والتحقق من قيام الإدارة التنفيذية بتنفيذ إستراتيجية وسياسات المخاطر المعتمدة.

• لجنة التدقيق

- السيد / سالم علي العلي رئيساً للجنة

- الشيخ / أحمد دعيج الصباح

- السيد / ماجد علي عوض

والغرض من إنشاء اللجنة هو مراجعة نطاق ونتائج ومدى كفاية التدقيق الداخلي والخارجي للبنك، ومراجعة القضايا المحاسبية الجوهرية، فضلاً عن مراجعة نظم الرقابة الداخلية والبيانات المالية الدورية، بالإضافة إلى التحقق من الالتزام بالقوانين والتعليمات الرقابية السائدة.

• لجنة الترشيحات والمكافآت

- السيد / عبدالرزاق عبدالقادر الكندري رئيساً للجنة

- الشيخ / أحمد دعيح الصباح

- السيد / عبد الرحمن عبد الله العلي

- الدكتور / محمود عبد الرسول بهبهاني

والغرض من إنشاء اللجنة هو مساعدة مجلس الإدارة في تطبيق قواعد الحوكمة السليمة فيما يتعلق بالترشح لعضوية مجلس الإدارة وتوافر القدرات والكفاءة والمعرفة المطلوبة بشكل مستمر لأعضاء المجلس، كما تتولى اللجنة مراجعة وتقييم سياسة المكافآت في البنك ومدى تحقيقها لأهدافها.

• لجنة شكاوي العاملين

- السيد / عبد الرحمن عبد الله العلي

- السيد / ماجد علي عوض

- الدكتور / محمود عبد الرسول بهبهاني

والغرض من إنشاء اللجنة هو التحقيق في كافة الشكاوى المقدمة من العاملين في البنك والخاصة بأي تعسف في استخدام السلطة، وما يتعلق بترقيات العاملين.

• لجنة القروض

- السيد / علي موسى الموسى رئيساً للجنة

- السيد / عبد الرزاق عبد القادر الكندري

- السيد / عبد الرحمن عبد الله العلي

- الدكتور / محمود عبد الرسول بهبهاني

والغرض من إنشاء اللجنة هو تنفيذ وتطبيق الصلاحيات الموكلة إليها من مجلس الإدارة في مراجعة وإعتماد طلبات منح وتجديد التسهيلات الإئتمانية لعملاء البنك. كما تقوم اللجنة بمراجعة وتعديل والعرض على مجلس الإدارة السياسة الإئتمانية للبنك والحدود الإئتمانية المقررة للدول وحدود التعامل بالنقطع الأجنبي.

رابعاً: اجتماعات مجلس الادارة واللجان المنبثقة عنه

فيما يلي عدد اجتماعات المجلس واللجان المنبثقة عنه منذ بداية عمل المجلس الحالي وحتى نهاية 2012 مع بيان مشاركة الأعضاء فيها

الاجتماعات	عدد المرات	علي الموسى	عبد الرزاق الكندري	سالم العلي	أحمد الصباح	محمود بهبهاني	عبد الرحمن العلي	ماجد عوض
اجتماع مجلس الإدارة	20	20	16	16	17	15	15	15
لجنة القروض المنبثقة عن مجلس الإدارة	25	25	19			20	24	
لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة	6			5	6			4
لجنة الترشيحات والمكافآت المنبثقة عن مجلس الإدارة	3		3		2	2	2	
لجنة شكاوي العاملين المنبثقة عن مجلس الإدارة	1					1	1	1
لجنة ادارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة	2			2	2			1
لجنة الحوكمة المنبثقة عن مجلس الإدارة	1	1	1	1				

خامساً: الإدارة التنفيذية

السيد / نهاد سليم صليبا
رئيس الجهاز التنفيذي

مسئول مصرفي تنفيذي حاصل على درجة البكالوريوس من الجامعة الأمريكية في بيروت وعلى درجة الماجستير في إدارة الأعمال MBA من Wake Forest University. انضم السيد / نهاد صليبا للعمل بالبنك التجاري الكويتي كرئيس للجهاز التنفيذي مستندا إلى خبرة كبيرة وعريضة تمتد إلى أكثر من 30 سنة في مواضع قيادية وتنفيذية لدى العديد من المؤسسات المالية المرموقة، إذ تدرج في العمل لدى مجموعة سيتي بنك في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأوروبا الشرقية وشغل منصب رئيس الجهاز التنفيذي لسيتي بنك في مصر والمغرب واليابون بالإضافة إلى تقلده منصب كبير المراجعين - مراجعة المخاطر في وسط أوروبا الشرقية والشرق الأوسط وأفريقيا - سيتي جروب - لندن.

وشغل السيد / نهاد صليبا عضوية مجلس إدارة البنك الوطني للتنمية (مصر) وعضوية لجنة التدقيق في بنك بوسنة الدولي (البوسنة). وقبل التحاقه للعمل في البنك التجاري الكويتي في مارس 2012، كان السيد نهاد صليبا أحد كبار التنفيذيين في مصرف أبو ظبي الإسلامي حيث شغل منصب مدير عام مجموعة الخدمات المصرفية للشركات والخدمات المصرفية الدولية.

والسيد نهاد صليبا يقوم بإدارة والإشراف على أنشطة الأعمال اليومية للبنك التجاري بصفته رئيساً للجهاز التنفيذي، كما أنه رئيس لجنة الائتمان ولجنة الاستثمار ولجنة الموجودات والمطلوبات (لجان الإدارة) بالبنك، ويشارك في حضور اجتماعات العديد من اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة مثل لجنة القروض وغيرها من اللجان الأخرى.

الآنسة إلهام يسري محفوظ
نائب رئيس الجهاز التنفيذي

مصرفية حاصلة على درجة بكالوريوس في إدارة الأعمال مع مرتبة الشرف من الجامعة الأمريكية بالقاهرة، وعضو بمعهد الصرافين القانونيين في لندن. انضمت للعمل بالبنك التجاري الكويتي عام 2000 كمدير إدارة الخدمات المصرفية الدولية، وتدرجت في عدة مناصب قيادية لتشغل منصب مدير عام فرع البنك في نيويورك، ثم مدير عام بالوكالة للإدارة المصرفية الدولية ثم مدير عام الإدارة المصرفية الدولية من ديسمبر 2010، وفي إبريل 2012 تم ترقيتها إلى منصب نائب رئيس الجهاز التنفيذي في البنك التجاري.

والآنسة إلهام عضو في كل من لجنة الائتمان، لجنة الموجودات والمطلوبات، ولجنة الاستثمار (لجان الإدارة) وتشارك في اجتماعات اللجان المختلفة المنبثقة عن مجلس الإدارة.

وقبل التحاقها للعمل بالبنك التجاري الكويتي، عملت الآنسة إلهام لدى العديد من المؤسسات المالية الكويتية ولديها خبرة مصرفية طويلة تتجاوز ثمانية وعشرين عاماً.

السيد / فوزي عبد المحسن العتيقي
أمين سر مجلس الإدارة ومدير عام الإستثمار

مصرفي حاصل على شهادة البكالوريوس في الاقتصاد من جامعة San Jose University بالولايات المتحدة الأمريكية. انضم لفريق العمل بالبنك التجاري الكويتي في إبريل 1984 وتقلد العديد من المناصب الوظيفية في إدارات البنك المختلفة ويشغل في الوقت الحالي منصب أمين سر مجلس الإدارة ومدير عام الاستثمار، فضلاً عن كونه رئيساً لمجلس إدارة شركة الاتحاد للوساطة المالية ممثلاً للبنك التجاري الكويتي.

السيدة / سحر الرميح
مدير عام - قطاع الائتمان التجاري

مصرفية تتمتع بخبرة تتجاوز 25 عاماً في مجال الائتمان التجاري، والتحقّت بالبنك التجاري الكويتي في عام 2000 بعد أن عملت قرابة 12 عاماً في مؤسسات مالية كويتية أخرى. والسيدة / سحر الرميح حاصلة على شهادة البكالوريوس في الاقتصاد من جامعة الكويت وتقوم مع فريق العمل التابع لها بإدارة المحفظة الائتمانية بالبنك كما أنها عضو في لجنة الائتمان ولجنة الموجودات والمطلوبات ولجنة الاستثمار وتشارك في اجتماعات لجنة القروض المنبثقة عن مجلس الإدارة وتمثل البنك في مجلس إدارة شركة الفنادق الأولى وشركة التجاري للاستثمار.

السيد / عدلي عبد الله غزال

مدير عام الخزينة

مصري في حاصل على بكالوريوس تجارة، التحق للعمل بالبنك التجاري الكويتي عام 2001 كمدير أول في إدارة الخزينة ولديه خبرة مصرفية تتجاوز 40 عاماً في أنشطة الخزينة المختلفة ومجالات التمويل والسيولة في البنوك الكويتية. تدرج في مجالات أعماله المختلفة حتى شغل منصب مدير عام - قطاع الخزينة وهو عضو في لجنة الاستثمار ولجنة المطلوبات والموجودات (لجان الإدارة بالبنك).

السيد / يعقوب حبيب الإبراهيم

مدير عام الالتزام ومكافحة غسيل الأموال

كويتي حاصل على شهادة البكالوريوس في المحاسبة مع مرتبة الشرف من الولايات المتحدة الأمريكية. انضم للبنك التجاري الكويتي في ديسمبر عام 2011 كمدير عام الالتزام ومكافحة غسيل الأموال مستنداً إلى خبرة تناهز الـ 30 عاماً جاء معظمها بأب عمل في بنك الكويت المركزي حيث شغل منصب مدير إدارة الرقابة الميدانية، كما يشغل عضوية اللجنة الوطنية لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب. كما شغل عضوية مجالس إدارات عدة شركات مالية وغير مالية، فضلاً عن عضوية عدة لجان محلية وإقليمية.

السيد / جي شاندرا موهان

مدير عام إدارة المخاطر

التحق السيد / جي شاندرا موهان بالبنك في عام 2000 ولديه خبرة 22 سنة في إدارة المخاطر وأعمال التدقيق. والسيد / شاندرا موهان حاصل على بكالوريوس تجارة وكذلك حصل على العديد من الشهادات المهنية، منها شهادة محاسب قانوني وشهادة محلل مالي معتمد وشهادة مدير مخاطر مالية معتمد والعديد من الشهادات المهنية الأخرى في مجال إدارة المخاطر. والسيد / شاندرا موهان عضو في معهد المحاسبين الماليين المعتمدين بالولايات المتحدة الأمريكية ومعهد المحاسبين القانونيين في الهند، كما أنه عضو في لجنة الائتمان ولجنة الاستثمار ولجنة الموجودات والمطلوبات، ويشارك في حضور اجتماعات لجنة القروض المنبثقة عن مجلس الإدارة ولجنة مخاطر الائتمان المنبثقة عن مجلس الإدارة.

السيد / مسعود الحسن خالد

مدير إدارة الرقابة المالية والتخطيط

محاسب لديه خبرة تتجاوز 20 عاماً في مجال العمل المصرفي منذ التحاقه بالبنك التجاري الكويتي في عام 1992 ويتمتع بالمهارات التحليلية السليمة والقدرة على إعداد ورفع التقارير المالية والإدارية وإعداد الميزانيات والتقارير المطلوبة من قبل الجهات الرقابية وبنك الكويت المركزي. والسيد مسعود الحسن حاصل على بكالوريوس التجارة من جامعة بنجاب - لاهور - باكستان وحاصل على دبلوم في المعايير الدولية للتقارير المالية وعضو منتسب في معهد محاسبي التكاليف والحسابات المالية في باكستان. والسيد مسعود عضو في لجنة الموجودات والمطلوبات بالبنك.

السيدة / هدى يعقوب صادق

مساعد مدير عام - إدارة الموارد البشرية

كويتية، حاصلة على شهادة البكالوريوس في المحاسبة وعدد من الشهادات المهنية في مجال الموارد البشرية، كما أنها حاصلة على شهادة موظف محترف في مجال الموارد البشرية والتعويضات من Scottsdale Arizona - بالولايات المتحدة الأمريكية في ديسمبر 2006. والسيدة هدى صادق انضمت للبنك التجاري الكويتي في مايو عام 1998 كرئيس مدققين في إدارة التدقيق الداخلي وتدرجت في العديد من المناصب وتشغل حالياً منصب مساعد مدير عام إدارة الموارد البشرية بخبرة تناهز الـ 29 عاماً في البنوك المحلية.

السيد / بول داوود

مساعد مدير عام - إدارة الخدمات المصرفية للأفراد

مصري في حاصل على شهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة كندي ويسترن - الولايات المتحدة الأمريكية. انضم للعمل بالبنك التجاري الكويتي في عام 1981 ولديه خبرة تتجاوز 30 عاماً في مجال الخدمات المصرفية للأفراد إذ تدرج ليشغل العديد من الوظائف في قطاع الخدمات المصرفية للأفراد حتى شغل منصب مساعد مدير عام في نفس القطاع.

مسئول العمليات بالبنك، انضم للعمل بالبنك التجاري الكويتي في عام 1977 ولديه خبرة مصرفية تتجاوز 35 عاماً في مجال العمليات وتقلد مسؤوليات عديدة خلال عمله في إدارة العمليات بالبنك حيث يشغل حالياً منصب رئيس إدارة العمليات بالوكالة فضلاً عن مسؤوليته عن الأمور التقنية الخاصة بالنظام الآلي الرئيسي بالبنك وتطبيقاته.

السيد / جواكيم ستيفسي
رئيس التدقيق الداخلي بالوكالة

مدقق داخلي التحق بالعمل بالبنك التجاري الكويتي في عام 1979 وهو حاصل على درجة بكالوريوس في العلوم من جامعة بومباي - الهند ومدقق مصرفي معتمد من معهد الإدارة المصرفية شيكاغو - الولايات المتحدة الأمريكية. تدرج السيد / جواكيم ليشغل العديد من المناصب في إدارة التدقيق الداخلي حتى شغل منصب رئيس إدارة التدقيق الداخلي بالوكالة ويشترك في حضور اجتماعات لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة.

سادساً: المساهمين الذين تتجاوز ملكيتهم 5% من رأس مال البنك كما في تاريخ 2012/12/31

شركة الشرق القابضة. 23.11%
شركة مجموعة الأوراق المالية - حساب العملاء. 16.63%

سابعاً: مكافآت مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية

- مجلس الإدارة
في إطار أحكام المادة 21 من عقد التأسيس قام مجلس الإدارة خلال السنة المالية بتكليف أعضاء المجلس بعدة أعمال متصلة بالبنك، وذلك من خلال اللجان التي يشغلون عضويتها، وقد تم صرف مكافآت للأعضاء نظير قيامهم بتلك الأعمال بمبلغ إجمالي قدره 143 ألف دينار، وذلك عن المدة منذ توليهم مهام اللجان المذكورة في إبريل 2012 وحتى نهاية السنة المالية.
- العضو المنتدب
بلغ إجمالي مكافآت العضو المنتدب عن الفترة منذ تعيينه عضواً منتدباً في 3 يونيو 2012 وحتى نهاية السنة المالية 135 ألف دينار.
- الإدارة التنفيذية
 - بلغ إجمالي مكافآت رئيس الجهاز التنفيذي المدفوعة والمستحقة منذ إتحاقه بالعمل في مارس 2012 وحتى نهاية السنة المالية 513 ألف دينار.
 - بلغت مكافآت نائب رئيس الجهاز التنفيذي، ومدير عام الائتمان التجاري، ومدير عام الاستثمار، ومدير عام الخزينة، ومدير عام إدارة المخاطر، ومدير عام الرقابة المالية والتخطيط ورئيس التدقيق الداخلي 570 ألف دينار للسنة المالية المنتهية في 2012/12/31.

ثامناً: التعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

بلغ إجمالي القروض الممنوحة إلى أعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين في البنك والأطراف المتصلة بهم 101 ألف دينار، فيما بلغت قيمة ودائعهم 766 ألف دينار. وتتضمن سياسة البنك معاملة تلك القروض والودائع وأسعار الفائدة المتصلة بها كما هو الحال بالنسبة إلى بقية عملاء البنك دون أي تمييز أو معاملة تفضيلية.

تاسعاً: شهادة مجلس الإدارة بكفاية أنظمة الرقابة الداخلية

بناء على تعليمات بنك الكويت المركزي فقد تم تكليف مكتب مراقب الحسابات برايس ووتر هاوس كوبرز لمراجعة نظم الرقابة الداخلية لمصرفنا، وبناء على تقريره المعد في يونيو 2012، فإن السجلات المحاسبية وكذلك السجلات الأخرى وأنظمة الرقابة الداخلية خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011 التي قام المكتب المذكور بفحصها تتفق ومتطلبات دليل الإرشادات العامة الصادر عن بنك الكويت المركزي بتاريخ 14 نوفمبر 1996 والتعديلات اللاحقة له، باستثناء بعض الملاحظات، وفي هذا الصدد نشير إلى ما يلي:

1. خلال عام 2011 تم رصد 8 ملاحظات جميعها من فئة المخاطر المتوسطة والمتدنية، فيما بلغ عدد الملاحظات المرتبطة بالسنوات السابقة ولا زالت قائمة 61 ملاحظة منها 11 ملاحظة ذات مخاطر مرتفعة والبقية متوسطة ومتدنية، ليصل مجموع الملاحظات التي لا زالت قائمة إلى 69 ملاحظة.

2. قام البنك خلال عام 2012 باتخاذ الإجراءات اللازمة لتصويب 45 ملاحظة ليتبقى فقط 24 ملاحظة جاري العمل على تصويبها، علماً بأن الملاحظات المتبقية معظمها متوسط إلى متدني المخاطر.

3. جدير بالذكر أن الملاحظات التي أثارها مراقب الحسابات الخارجي تتعلق بنظم وإجراءات العمل اليومية وتهدف إلى إحكام الخطوات التفصيلية التي تتم في البنك عند تنفيذ عملياته المختلفة، علماً بأن هذا الموضوع أحد البنود الدائمة في جدول أعمال لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة والتي تحرص على معالجة أي ملاحظة تثار من قبل مراقب الحسابات الخارجي بشأن نظم الرقابة الداخلية.

عاشراً: بيان الجزاءات المالية وغير المالية التي فرضها بنك الكويت المركزي على البنك خلال السنة المالية المنتهية في 2012/12/31

بناءً على تعليمات بنك الكويت المركزي الواردة في تعميمه المؤرخ 2011/2/7، وحرصاً من مجلس إدارة البنك على تطبيق مبادئ الحوكمة والتزاماً منه بمتطلبات الإفصاح والشفافية، نود الإفادة بأن بنك الكويت المركزي قام بتطبيق الجزاءات التالية على مصرفنا خلال عام 2012:

- أولاً جزاء التنبيه:
تم تطبيق جزاء تنبيه واحد وذلك بسبب إكتشاف عدد (2) ورقة نقدية مزيفة ضمن إيداعات مصرفنا بتاريخ 2011/12/28.
- ثانياً الجزاءات المالية:
تم تطبيق عدد (7) جزاءات مالية بإجمالي 193,000 دينار كويتي وذلك وفقاً لما يلي:
 1. عدد (3) جزاءات مالية بمبلغ إجمالي قدره 40,000 دينار كويتي بسبب إكتشاف عدد (4) أوراق نقدية مزيفة ضمن إيداعات مصرفنا بتاريخ 2012/7/3، 2012/4/22، 2012/5/22، 2012/4/9، 2012/7/3 على التوالي.
 2. جزاء مالي واحد قدره 20,000 دينار كويتي بسبب قبول ودائع من بعض العملاء وفقاً للصيغ الإسلامية.
 3. جزاء مالي واحد قدره 50,000 دينار كويتي بسبب مخالفة تعليمات بنك الكويت المركزي بشأن مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب والتي تمثلت بعدم إستيفاء بعض البيانات الخاصة بعملاء البنك وعدم تحديث بياناتهم فضلاً عن عدم إتخاذ الإجراءات اللازمة حيال من لا يقوم بتحديث بياناته.
 4. جزاء مالي واحد قدره 3,000 دينار كويتي لعدم التزام البنك بتقديم بعض البيانات الدورية عن شهر إبريل 2012 خلال المهلة المقررة.
 5. جزاء مالي واحد قدره 80,000 دينار كويتي لمخالفة بعض تعليمات بنك الكويت المركزي المرتبطة بتنظيم السياسة الائتمانية في البنوك، وتصنيف التسهيلات الائتمانية، ونظام الأخطار المصرفية والحدود القصوى للتركز الائتماني.

استعراض البيانات المالية

بلغ ربح السنة الخاص بمساهمي البنك (البنك الأم) 1.119 مليون دينار كويتي.

وسجل صافي إيرادات الفوائد البالغ نحو 85.6 مليون دينار كويتي، انخفاضاً مقداره 6.0 مليون دينار كويتي أو بنسبة 6.6% مقارنة بعام 2011. وقد انخفض معدل العائد على الموجودات المدرة للفوائد إلى 3.47% مقارنة بنسبة مقدارها 3.99% في عام 2011. وقد انخفض متوسط تكاليف الالتزامات المحملة بفوائد إلى 0.91% مقارنة بنحو 1.30% لعام 2011. وبلغ صافي هامش الربح 2.56% وبلغ صافي هامش الفوائد نسبة مقدارها 2.61%.

وسجلت إيرادات الأتعاب والعمولات ارتفاعاً مقداره 0.013 مليون دينار كويتي أو نسبة مقدارها 0.05%. وانخفضت إيرادات التوزيعات البالغة نحو 2.628 مليون دينار كويتي بنسبة 17.46% مقارنة بعام 2011.

وانخفضت مصاريف الموظفين بمبلغ 0.5 مليون دينار كويتي وبنسبة مقدارها 3.25% مقارنة بعام 2011، وارتفعت المصاريف العمومية والإدارية لعام 2012 بنحو 1.3 مليون دينار كويتي وبنسبة مقدارها 10.8% مقارنة بعام 2011.

كما بلغت الأعباء الناتجة عن الانخفاض في القيمة والمخصصات الأخرى مقابل التسهيلات الائتمانية والاستثمارات نحو 92.6 مليون دينار كويتي في عام 2012، وهو ما يعد انخفاضاً إذا ما قورن بالمبلغ المسجل لعام 2011 والبالغ 100.4 مليون دينار كويتي.

ويواصل البنك تطبيق سياسة ائتمانية صارمة لتحقيق الالتزام التام بمتطلبات تكوين المخصصات الصادرة عن بنك الكويت المركزي. وقد بلغ إجمالي نسبة التغطية بالمخصصات خلال عام 2012 للقروض غير المنتظمة 170.1% متضمناً المخصصات العامة. وانخفضت القروض غير المنتظمة بنحو 92.8 مليون دينار كويتي لتصل إلى نحو 61.2 مليون دينار كويتي.

الميزانية العمومية لعام 2012

انخفض مجموع الموجودات بنحو 46.2 مليون دينار كويتي أو بنسبة بلغت نحو 1.2% مقارنة بعام 2011، مع انخفاض في القروض والسلفيات وسندات وأذونات الخزينة الصادرة عن بنك الكويت المركزي.

ويبلغ معدل كفاية رأس المال لدى البنك، بموجب تعليمات بازل 2، نسبة مقدارها 19.95% وهذه النسبة تفوق بكثير الحد الأدنى للنسبة المطلوبة والبالغة 12% حسب تعليمات بنك الكويت المركزي في هذا الشأن.

توزيعات الأرباح والتوزيعات الأخرى المقترحة

سوف يتم الاحتفاظ بصافي ربح السنة الخاص بمساهمي البنك (البنك الأم) البالغ 1.119 مليون دينار كويتي.

1. بناء على توصية مجلس الإدارة، لم يتم اقتراح توزيع أي أرباح خلال السنة، وتخضع هذه التوصية لموافقة الجمعية العمومية السنوية لمساهمي البنك، (لم يتم توزيع أرباح خلال 2011).

2. لم يتم تحويل أي مبالغ إلى الاحتياطي القانوني والذي يعادل الآن نسبة 50% من رأس مال البنك، ووفقاً لقانون الشركات التجارية، فإن أي تحويل مستقبلي لهذا الاحتياطي يتم بصفة طوعية.

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين

السادة المساهمين المحترمين
البنك التجاري الكويتي ش.م.ك.
دولة الكويت

لقد دققنا البيانات المالية المجمعة المرفقة للبنك التجاري الكويتي ش.م.ك. "البنك الأم" وشركاته التابعة "المجموعة" والتي تتضمن بيان المركز المالي المجموع كما في 31 ديسمبر 2012 وبيانات الدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المجمعة للسنة المنتهية آنذاك، وملخص السياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات الأخرى.

مسؤولية الإدارة عن البيانات المالية

إن إعداد وعرض البيانات المالية المجمعة بصورة عادلة وفقاً لمتطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية كما هي مطبقة للإستخدام في دولة الكويت هو من مسؤولية الإدارة. وتقوم الإدارة بتحديد نظام رقابة داخلي يتعلق بإعداد البيانات المالية المجمعة بصورة عادلة بحيث لا تتضمن أخطاء مادية سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ.

مسؤولية مراقبي الحسابات

إن مسؤوليتنا هي إبداء الرأي حول هذه البيانات المجمعة بناءً على التدقيق الذي قمنا به. لقد قمنا بالتدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية التي تتطلب الالتزام بأخلاقيات المهنة وتخطيط وتنفيذ إجراءات التدقيق للحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية المجمعة لا تتضمن أخطاء مادية.

تشتمل إجراءات التدقيق الحصول على الأدلة المؤيدة للمبالغ والإيضاحات الواردة في البيانات المالية المجمعة. يتم اختيار الإجراءات استناداً إلى تقدير مدققي الحسابات، وتشتمل على تقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية المجمعة سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ. ولتقييم تلك المخاطر، يأخذ مدقق الحسابات في الاعتبار نظام الرقابة الداخلي لإعداد وعرض البيانات المالية المجمعة بصورة عادلة بغرض تصميم إجراءات التدقيق الملائمة للظروف وليس لغرض إبداء الرأي حول فعالية نظام الرقابة الداخلي. ويتضمن التدقيق تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومعقولية التقديرات المحاسبية المدة من قبل الإدارة، وكذلك تقييم شامل لعرض البيانات المالية المجمعة.

باعتقادنا أن الأدلة المؤيدة التي تم الحصول عليها كافية وملائمة لتوفر أساساً معقولاً يمكننا من إبداء رأينا.

الرأي

برأينا، أن البيانات المالية المجمعة تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، المركز المالي للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2012 وأدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية آنذاك وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية كما هي مطبقة في دولة الكويت.

تقرير المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

برأينا كذلك، أن البنك الأم يسلك سجلات محاسبية منتظمة، وأن البيانات المالية المجمعة المتعلقة بالحسابات والواردة في تقرير مجلس الإدارة متفقة مع ما هو وارد في دفاتر البنك الأم. وأتينا كذلك قد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض تدقيقنا، كما أن البيانات المالية المجمعة تتضمن جميع المعلومات التي نصت عليها التعليمات المتعلقة بمعايير كفاية رأس المال المصدرة من قبل بنك الكويت المركزي والموضحة في تعميم بنك الكويت المركزي رقم 2 / ب.س / 184 / 2005 بتاريخ 21 ديسمبر 2005، وقانون الشركات رقم 25 لسنة 2012 والنظام الأساسي للبنك الأم، وأن جرد المخزون قد أجري وفقاً للأصول المرعية، وأنه في حدود المعلومات التي توافرت لدينا لم تقع خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2012 مخالفات للتعليمات المتعلقة بمعايير كفاية رأس المال المصدرة من قبل بنك الكويت المركزي والموضحة في تعميم بنك الكويت المركزي رقم 2 / ب.س / 184 / 2005 بتاريخ 21 ديسمبر 2005، أو لأحكام قانون الشركات رقم 25 لسنة 2012 أو للنظام الأساسي للبنك على وجه يؤثر مادياً في نشاط المجموعة أو في مركزها المالي.

تبين أيضاً أنه خلال تدقيقنا لم يرد إلى علمنا وجود أية مخالفات مادية لأحكام القانون رقم 32 لسنة 1968 وتعديلاته اللاحقة في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية والتعليمات المتعلقة به خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2012.



د. شعيب عبد الله شعيب
مراقب حسابات مرخص فئة أ رقم 33
RSM البزيع وشركاهم



جاسم أحمد الفهد
مراقب حسابات مرخص رقم 53 فئة أ
ديلويت وتوش
الفهد والوزان وشركاهم

2011	2012	إيضاح	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي		
الموجودات			
198,470	253,765	3	نقد وأرصدة قصيرة الأجل
484,036	444,195	4	سندات الخزنة والبنك المركزي
405,989	373,033	5	المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
007, 2,161	2,127,733	6	قروض وسلفيات
394,100	395,123	7	استثمارات في أوراق مالية
9,691	3,228	8	استثمارات في شركة زميلة
26,152	25,768		عقارات ومعدات
18,226	9,940	9	شهرة وموجودات أخرى غير ملموسة
16,621	35,311	10	موجودات أخرى
3,714,292	3,668,096		موجودات أخرى
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات:			
886,520	817,294	11	المستحق إلى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
2,253,965	2,257,288	12	ودائع العملاء
42,418	40,492	13	مطلوبات أخرى
3,182,903	3,115,074		مجموع المطلوبات
حقوق الملكية:			
حقوق الملكية الخاصة بمساهمي البنك الأم			
127,202	127,202		رأس المال
(75)	(75)		أسهم البنك المش ترة
289,206	309,667		احتياطيات
114,143	115,262		أرباح محتفظ بها
530,476	552,056		
913	966		الحصص غير المسيطرة
531,389	553,022	14	مجموع حقوق الملكية
3,714,292	3,668,096		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية المجمعة من قبل أعضاء مجلس الإدارة بتاريخ 29 يناير 2013 ووقعها بالنيابة عنهم:


نهاد صليبيا
 رئيس الجهاز التنفيذي


علي موسى الموسى
 رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

إن الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى (29) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة

بيان الدخل المجموع

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2012

2011	2012	إيضاح	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي		
132,168	113,920	15	إيرادات الفوائد
(40,564)	(28,338)	16	مصاريف الفوائد
91,604	85,582		صافي إيرادات الفوائد
27,470	27,984		أتعاب وعمولات
699	198		أتعاب إدارة الصندوق
5,301	3,896		صافي ربح التعامل بالعملة الأجنبية
(175)	1,661	17	صافي الربح (الخسارة) من استثمار في أوراق مالية
3,184	2,628		إيرادات توزيعات أرباح
780	157	8	حصة من نتائج أعمال شركة زميلة
1,020	1,124	18	إيرادات تشغيل أخرى
129,883	123,230		إيرادات التشغيل
(16,261)	(15,732)		مصاريف موظفين
(11,600)	(13,323)		مصاريف عمومية وإدارية
(753)	(369)		استهلاك وإطفاء
(28,614)	(29,424)		مصاريف التشغيل
101,269	93,806		ربح التشغيل قبل المخصصات
(100,407)	(92,640)	19	هبوط القيمة ومخصصات أخرى
862	1,166		الربح قبل الضرائب
(9)	(13)	20	ضرائب
853	1,153		صافي ربح السنة
			الخاص بـ:
810	1,119		مساهمي البنك الأم
43	34		الحصص غير المسيطرة
853	1,153		
			ربحية السهم الأساسية والمخفضة الخاصة بمساهمي
0.6	0.9	21	البنك الأم (فلس)

إن الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى (29) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة

بيان الدخل الشامل المجموع

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2012

2011	2012	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
853	1,153	صافي ربح السنة
الدخل الشامل الآخر:		
61,123	22,644	التغيرات في القيمة العادلة لاستثمارات في أوراق مالية
		صافي الربح الناتج عن استبعاد / هبوط قيمة استثمارات
1,147	400	في أوراق مالية
1,368	827	ربح إعادة تقييم عقار
(13)	(3,391)	حصة من الخسارة الشاملة الأخرى لشركة زميلة
63,625	20,480	
64,478	21,633	إجمالي الدخل الشامل للسنة
الخاص بـ:		
64,537	21,580	مساهمي البنك الأم
(59)	53	الحصص غير المسيطرة
64,478	21,633	

إن الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى (29) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة

بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمعة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2012

الخاص بمساهمي البنك الأم												
احتياطات												
ألف دينار كويتي												
	الحصص غير السيطرة	الاحتياطات المجمعة	توزيعات أرباح مقترحة	أرباح محفوظة بها	مجموع الاحتياطات	احتياطي تقييم استثمار	احتياطي إعادة تقييم عقار	احتياطي أسهم البنك المشتراة	احتياطي عام	احتياطي قانوني	علاوة إصدار	أسهم البنك المشتراة رأس المال
الرصيد كما في 1 يناير 2011	486,050	1,032	485,018	19,079	113,333	225,479	10,753	20,804	45,603	17,927	63,601	66,791
												(75)
												127,202
إجمالي الدخل الشامل للسنة	64,478	(59)	64,537	-	810	63,727	62,359	1,368	-	-	-	-
توزيعات أرباح مدفوعة	(19,139)	(60)	(19,079)	(19,079)	-	-	-	-	-	-	-	-
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2011	531,389	913	530,476	-	114,143	289,206	73,112	22,172	45,603	17,927	63,601	66,791
												(75)
												127,202
إجمالي الدخل الشامل للسنة	21,633	53	21,580	-	1,119	20,461	19,634	827	-	-	-	-
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2012	553,022	966	552,056	-	115,262	309,667	92,746	22,999	45,603	17,927	63,601	66,791
												(75)
												127,202

يتضمن احتياطي تقييم استثمار، خسارة بقيمة 3,334 ألف دينار كويتي (31 ديسمبر 2011: ربح بقيمة 6 ألف دينار كويتي) ناتج عن ترجمة عملة اجنبية لاستثمار البنك الأم في شركة زميلة.

إن الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى (29) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة

بيان التدفقات النقدية المجمع

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2012

2011	2012	إيضاح
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
الأنشطة التشغيلية:		
	1,166	الربح قبل الضرائب
		تعديلات:
100,407	92,640	هبوط القيمة ومخصصات أخرى
(3,009)	(4,289)	إيرادات من استثمار في أوراق مالية
		(خسائر) أرباح فروقات تحويل عملة أجنبية لاستثمارات في
(1,013)	758	أوراق مالية
753	369	استهلاك وإطفاء
(780)	(157)	حصة من نتائج أعمال شركة زميلة
97,220	90,487	الربح قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية
التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:		
16,548	39,841	سندات الخزانة والبنك المركزي
(183,307)	32,956	المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
82,297	(25,225)	قروض وسلفيات
(4,360)	(17,070)	موجودات أخرى
80,188	(69,226)	المستحق إلى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
(18,613)	3,323	ودائع العملاء
(3,104)	(3,870)	مطلوبات أخرى
66,869	51,216	صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية
الأنشطة الاستثمارية:		
57,254	67,059	المحصل من استبعاد استثمارات في أوراق مالية
(117,310)	(64,881)	اقتناء استثمارات في أوراق مالية
3,184	2,628	إيرادات توزيعات أرباح من استثمارات في أوراق مالية
2	59	المحصل من استبعاد عقارات ومعدات
(743)	(786)	اقتناء عقارات ومعدات
(57,613)	4,079	صافي النقد الناتج من (المستخدم في) الأنشطة الاستثمارية
الأنشطة التمويلية:		
(19,079)	-	توزيعات أرباح مدفوعة
(60)	-	توزيعات أرباح مدفوعة للحصص غير المسيطرة
(19,139)	-	صافي النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية
(9,883)	55,295	صافي الزيادة (النقص) في النقد والأرصدة القصيرة الأجل
208,353	198,470	نقد وأرصدة قصيرة الأجل كما في 1 يناير
198,470	253,765	نقد وأرصدة قصيرة الأجل كما في 31 ديسمبر

إن الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى (29) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة

1. التأسيس والتسجيل

إن البنك التجاري الكويتي - ش.م.ك. (البنك الأم) شركة مساهمة عامة تأسست في دولة الكويت ومسجلة كمصرف لدى بنك الكويت المركزي ومدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية. إن عنوان المكتب المسجل للبنك الأم هو: ص.ب: 2861 - 13029 الصفاة، دولة الكويت.

يشار للبنك الأم وشركاته التابعة "بالمجموعة" في هذه البيانات المالية المجمعة.

تم عرض الأنشطة الأساسية للمجموعة في إيضاح 27.

بتاريخ 29 نوفمبر 2012 تم نشر قانون الشركات رقم 25 لسنة 2012 (القانون) في الجريدة الرسمية ليحل محل قانون الشركات التجارية رقم 15 لسنة 1960. وعلى الشركات أن توفى أوضاعها طبقاً لأحكام القانون ولائحته التنفيذية خلال ستة أشهر. يقوم البنك باتخاذ الإجراءات اللازمة للتأكد من التزامه بالقانون خلال الفترة المحددة.

2. السياسات المحاسبية الهامة

أ. أسس الإعداد

تم إعداد البيانات المالية المجمعة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية والمطبقة من قبل دولة الكويت لمؤسسات الخدمات المالية المنظمة من قبل بنك الكويت المركزي. وهذه التعليمات تتطلب تطبيق كافة المعايير الدولية للتقارير المالية، باستثناء متطلبات معيار المحاسبة الدولي 39 حول المخصص المجمع والتي تم إستبدالها بمتطلبات بنك الكويت المركزي حول تكوين حد أدنى للمخصص العام، كما تم إفصاحه في السياسات المحاسبية "إنخفاض قيمة الموجودات المالية".

تم إعداد البيانات المالية المجمعة على أساس مبدأ التكلفة التاريخية والمعدل ليتضمن إعادة تقييم الأراضي ملك حر ومشتقات الأدوات المالية والموجودات المالية المصنفة "بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل ومتاحة للبيع".

تم عرض البيانات المالية المجمعة بالدينار الكويتي. حيث أنها عملة العرض للمجموعة.

إن البيانات المالية المجمعة خاضعة لموافقة المساهمين ضمن الجمعية العمومية السنوية.

إن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد البيانات المالية المجمعة مماثلة لتلك المستخدمة في السنة السابقة باستثناء قيام البنك بتطبيق معايير المحاسبة الدولية المعدلة التالية خلال السنة:

1- المعيار الدولي للتقارير المالية 7 الأدوات المالية: الإفصاحات - متطلبات افصاح الاستبعادات المحسنة (يسري اعتباراً من 1 يوليو 2011).

2- معيار المحاسبة الدولي 12: ضرائب الدخل: استرداد الموجودات الأساسية (يسري اعتباراً من 1 يناير 2012).

إن التغييرات الهامة التي حدثت على المعايير المعدلة كما يلي:

المعيار الدولي للتقارير المالية 7 الأدوات المالية: الإفصاحات - متطلبات افصاح الاستبعادات المحسنة:

يتطلب التعديل إفصاحات إضافية حول الموجودات المالية التي تم تحويلها ولكن لم يتم استبعادها ليتمكن مستخدمو البيانات المالية من إدراك العلاقة بين تلك الموجودات التي لم يتم استبعادها والمطلوبات المرتبطة بها. إضافة إلى ذلك، يتطلب التعديل إفصاحات حول استمرار السيطرة على الموجودات المستبعدة حتى يتمكن مستخدمو البيانات المالية من تقييم طبيعة استمرار المجموعة في السيطرة على تلك الموجودات المستبعدة والمخاطر المرتبطة بها. لا تمتلك المجموعة أي موجودات لها نفس الخصائص ولذلك ليس له تأثير على عرض البيانات المالية.

معيار المحاسبة الدولي 12: ضرائب الدخل: استرداد الموجودات الأساسية

وضع التعديل كيفية تحديد الضريبة المؤجلة على العقارات الاستثمارية المقاسة بالقيمة العادلة. ويقدم افتراض أن الضريبة المؤجلة على العقارات الاستثمارية المقاسة باستخدام نموذج القيمة العادلة، معيار المحاسبة الدولي 40 يجب أن تحدد على أساس أنه سيتم استرداد القيمة الدفترية من خلال البيع. ويتضمن التعديل مطلب بشأن الضريبة المؤجلة على الموجودات الغير قابلة للاستهلاك والتي يتم قياسها باستخدام نموذج إعادة التقييم، معيار المحاسبة الدولي 16 يجب أن تقاس دائماً على أساس البيع. ليس للتعديل تأثير على المركز المالي المجمع، الأداء المالي أو إفصاحات المجموعة.

أن تطبيق معايير مجلس المحاسبة الدولية الأخرى وتعديلاتها لم يكن له تأثير مادي على البيانات المالية المجمعة للمجموعة. فيما يلي المعايير الصادرة / المعدلة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية ولكن لم تسر بعد وليس واجباً بعد ولم يتم تطبيقها بشكل مبكر من قبل المجموعة.

1. المعيار الدولي للتقارير المالية 7: تعديلات على إفصاحات الأدوات المالية - (يسري اعتباراً من 1 يناير 2013).
2. المعيار الدولي للتقارير المالية 9: الأدوات المالية: التصنيف والقياس (يسري اعتباراً من 1 يناير 2015).
3. المعيار الدولي للتقارير المالي 10: البيانات المالية المجمعة (يسري اعتباراً من 1 يناير 2013).
4. المعيار الدولي للتقارير المالي 12: الإفصاح عن الحصة في الشركات الأخرى (يسري اعتباراً من 1 يناير 2013).
5. المعيار الدولي للتقارير المالي 13: قياس القيمة العادلة (يسري اعتباراً من 1 يناير 2013).
6. معيار المحاسبة الدولي 1: تعديل على عرض البيانات المالية (يسري اعتباراً من 1 يوليو 2012).
7. معيار المحاسبة الدولي 19: مراجعة لمزايا الموظفين (يسري اعتباراً من 1 يناير 2013).
8. معيار المحاسبة الدولي 28: مراجعة على الاستثمارات في الشركات الزميلة وشركات المحاصة (يسري اعتباراً من 1 يناير 2013).
9. معيار المحاسبة الدولي 32: تعديلات على عرض الأدوات المالية (يسري اعتباراً من 1 يناير 2014).

إن التغييرات الهامة التي حدثت على المعايير الجديدة والمعدلة، كما يلي:

المعيار الدولي للتقارير المالية 7 « إفصاحات الادوات المالية »:

إن التعديل يتطلب من المنشأة الإفصاح عن معلومات حول حقوق التقابل والاتفاقيات المتعلقة بها (على سبيل المثال عقود الضمان). إن هذه الإفصاحات توفر للمستخدمين معلومات هامة تساعد على تقييم أثر ترتيبات التقابل على المركز المالي للمنشأة. إن الإفصاحات الجديدة مطلوبة لجميع الأدوات المالية المعترف بها والتي تم التقابل لها استناداً إلى معيار المحاسبة الدولي رقم 32 «عرض الادوات المالية». وتطبق الإفصاحات أيضاً للأدوات المالية المعترف بها والخاضعة لاتفاقيات تقابل ملزمة للطرفين أو الاتفاقيات المشابهة، بغض النظر عما إذا كان استناداً إلى معيار المحاسبة الدولي رقم 32. يسري هذا التعديل للفترة السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2013. إن التعديل يؤثر على الإفصاح فقط وليس له تأثير على الاداء أو المركز المالي المجموع للمجموعة.

المعيار الدولي للتقارير المالية 9 « الادوات المالية »:

يسري على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2015. إن المعيار يحسن قدرة مستخدمي البيانات المالية على تقييم حجم وتوقيت ودرجة التأكد من التدفقات النقدية المستقبلية للمنشأة وذلك من خلال استبدال العديد من فئات تصنيف وقياس الادوات المالية وطرق احتساب إنخفاض القيمة ذات الصلة. سوف يؤدي تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 إلى إجراء تعديلات وإفصاحات إضافية تتعلق بالادوات المالية والمخاطر المرتبطة بها.

المعيار الدولي للتقارير المالية 10 « البيانات المالية المجمعة »:

هذا المعيار يحل محل تعليمات الدمج في معيار المحاسبة الدولي 27 «البيانات المالية المجمعة والمستقلة ولجنة التفسيرات الدائمة 12 المنشآت ذات الأغراض الخاصة الموحدة» من خلال تقديم نموذج تجميع موحد لكافة المنشآت على أساس السيطرة وبصرف النظر عن طبيعة الطرف المستثمر به (سواء كانت المنشأة يتم التحكم بها من خلال حق التصويت للمستثمرين أو من خلال الاتفاقيات التعاقدية كما هو شائع في المنشآت ذات الأغراض الخاصة). وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية 10 فإن السيطرة تكون على أساس ما إذا كان للمستثمر (أ) نفوذ على الطرف المستثمر فيه، (ب) التعرض للمخاطر أو حقوقه في العائدات المتغيرة من مشاركته في الشركة المستثمر فيها، (ج) القدرة على استخدام سيطرته على الشركة المستثمر فيها للتأثير على مبلغ العائدات. يسري هذا المعيار على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2013.

المعيار الدولي للتقارير المالية 12 « الإفصاح عن الحصة في المنشآت الأخرى »:

يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية 12 إفصاحات محسنة حول كل من الشركات المجموعة والشركات غير المجموعة التي تشارك فيها شركة ما. إن الغرض من المعيار الدولي للتقارير المالية 12 هو تزويد المعلومات حتى يتمكن مستخدمو البيانات المالية من تقييم

أساس السيطرة وأية قيود على الموجودات والمطلوبات المجمعة والتعرض للمخاطر الناتجة عن المشاركات مع الشركات المنتظمة غير المجمعة ومشاركة مالكي الحصص غير السيطرة في أنشطة الشركات المجمعة. يسري هذا المعيار على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2013.

المعيار الدولي للتقارير المالية 13 « قياس القيمة العادلة »:

يقدم المعيار الدولي للتقارير المالية 13 مصدرا واحدا للإرشادات حول المعايير الدولية للتقارير المالية لكافة قياسات القيمة العادلة. لا يغير المعيار الدولي للتقارير المالية 13 توقيت ضرورة استخدام الشركة للقيمة العادلة ولكن يقدم المعيار إرشادات حول كيفية قياس القيمة العادلة وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية عندما يكون من الضروري تحديد القيمة العادلة أو عندما يسمح بتطبيقها. يسري هذا المعيار على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2013.

معيار المحاسبة الدولي 1 عرض البيانات المالية:

تغير التعديلات على معيار المحاسبة الدولي 1 طريقة تجميع البنود المعروضة ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى. يتم عرض البنود التي يمكن إعادة تصنيفها (أو «إعادة إدراجها») إلى أرباح أو خسائر في فترة مستقبلية (على سبيل المثال، عند الاستبعاد أو التسوية) بصورة منفصلة عند البنود التي لا يمكن إعادة تصنيفها. يؤثر التعديل على العرض فقط وليس له تأثير على المركز أو الأداء المالي المجمع للمجموعة. يسري التعديل على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يوليو 2012.

معيار المحاسبة الدولي 19 « مزايا الموظفين »:

يسري المعيار المعدل على الفترات السنوية المالية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2013، مع السماح بالتطبيق المبكر. مع استثناءات قليلة، يتطلب إجراء تطبيق بأثر رجعي. تم إصدار عدد من التغييرات أو التوضيحات بموجب هذا المعيار المعدل. من بين هذه التعديلات العديدة، فإن أهم التغييرات تميز بين مزايا الموظفين قصيرة الأجل وطويلة الأجل استنادا إلى التوقيت المتوقع للتسوية بدلا من استحقاق الموظف. ليس من المتوقع أن يؤثر هذا التعديل على بيان المركز المالي المجمع أو أداء المجموعة.

معيار المحاسبة الدولي 28 « الاستثمارات في الشركات الزميلة وشركات المحاصة »:

كنتيجة للمعيار الدولي للتقارير المالية 11 الجديد « الترتيبات المشتركة » والمعيار الدولي للتقارير المالية 12 « الإفصاحات عن الحصص في المنشآت الأخرى »، ومعيار المحاسبة الدولي 28 « استثمارات في شركات زميلة »، تمت إعادة تسمية معيار المحاسبة الدولي 28 إلى « الاستثمارات في الشركات الزميلة وشركات المحاصة » ويصف كيفية تطبيق طريقة حقوق الملكية لشركات المحاصة بالإضافة إلى الشركات الزميلة. يسري هذا المعيار المعدل على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2013.

معيار المحاسبة الدولي 32 « تعديلات عرض الأدوات المالية »:

توضح هذه التعديلات المقصود بـ «ديها حق قانوني حالي ملزم للتقابل». توضح التعديلات أيضا تطبيق معيار المحاسبة الدولي 32 معايير التقابل حول أنظمة التسوية (مثل أنظمة بيوت المقاصة المركزية) التي تطبق آليات التسوية الإجمالية غير المتزامنة. ليس من المتوقع أن يكون لهذه التعديلات تأثير على المركز أو الأداء المالي المجمع للمجموعة وتسري على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2014.

إن تطبيق معايير مجلس المحاسبة الدولية الأخرى لن يكون له تأثيرا جوهريا على المركز المالي المجمع أو الأداء المالي المجمع للمجموعة. سيتم إدراج الإفصاحات الإضافية ضمن البيانات المالية المجمعة عند سريان تأثير هذه المعايير.

ب. أسس التجميع

أعدت البيانات المالية للشركات التابعة المستخدمة في إعداد البيانات المالية المجمعة للمجموعة كما في تاريخ تقرير البنك الأم.

1. شركات تابعة

إن الشركات التابعة هي الشركات التي تسيطر عليها المجموعة. وتوجد السيطرة عندما يكون لدى المجموعة المقدرة بشكل مباشر أو غير مباشر على التحكم في السياسات المالية والتشغيلية للشركة التابعة لتستفيد من أنشطتها. تتضمن البيانات المالية المجمعة البيانات المالية للشركات التابعة على أساس البنود المتماثلة، من تاريخ انتقال السيطرة إلى المجموعة وحتى تاريخ زوال السيطرة.

يتم إعداد البيانات المالية المجمعة باستخدام سياسات محاسبية موحدة للمعاملات المتماثلة وللأحداث الأخرى التي تتم في ظروف متشابهة اعتماداً على المعلومات المالية للشركات التابعة. يتم استبعاد الأرصدة والمعاملات والإيرادات والمصروفات بين شركات المجموعة بالكامل. وكذلك يتم استبعاد الأرباح والخسائر الناتجة عن المعاملات بين شركات المجموعة بالكامل.

تمثل الحصص غير المسيطرة حقوق الملكية في الشركات التابعة التي لا تخص بصورة مباشرة أو غير مباشرة مساهمي البنك. تعرض حقوق الملكية وصافي الأرباح المتعلقة بالحصص غير المسيطرة بصورة منفصلة في بيانات المركز المالي المجموع والدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق المساهمين المجمعة. إن الخسائر داخل الشركة التابعة تكون خاصة بالحصص غير المسيطرة حتى لو كان الناتج رصيد عجز.

2. شركات زميلة

إن الشركات الزميلة هي تلك الشركات التي يكون للمجموعة تأثير جوهري، وليس سيطرة، عموماً تكون مرفقة بـ 20% حتى 50% في حقوق التصويت.

تتم المعالجة المحاسبية للإستثمارات في الشركات الزميلة باستخدام طريقة حقوق الملكية ويعترف بها مبدئياً بالتكلفة، ويتم استبعاد الأرباح الناتجة في معاملات شركات المجموعة مع شركاتها الزميلة لحدود حصة المجموعة في هذه الشركات. كذلك يتم استبعاد الخسائر ما لم تبين المعاملة عن وجود انخفاض في قيمة الموجودات المنقولة. لإعداد البيانات المالية المجمعة، يتم استخدام نفس السياسات المحاسبية للمعاملات المتماثلة كما الأحداث متماثلة الظروف.

بعد عملية الإقتناء، إن حصة المجموعة من أرباح أو خسائر الشركات الزميلة يعترف بها في بيان الدخل المجموع، ويعترف بحصصها من التغيرات في الإحتياطيات، يتم تعديل التغيرات المترجمة مقابل القيمة الدفترية للإستثمار. إذا تساوت أو تجاوزت حصة الخسارة في الشركة الزميلة حصته في الشركة، بما في ذلك أي مستحقات أخرى غير مضمونة، لا تعترف المجموعة بأي خسائر لاحقة إلا إذا قامت بالتزامات ودفعات نيابة عن الشركة الزميلة.

إن أي زيادة في تكلفة الإقتناء عن حصة المجموعة في صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المحددة والالتزامات المحتملة المعترف بها للشركة الزميلة كما في تاريخ عملية الإقتناء، يتم الاعتراف بها كشهرة، وتظهر الشهرة كجزء من القيمة الدفترية للإستثمار في الشركات الزميلة حيث يتم تقييمها لتحديد ما إذا كانت انخفضت قيمتها باعتبارها جزء من الإستثمار سنوياً.

عند زوال التأثير الجوهري عن الشركة الزميلة، تقوم المجموعة بالقياس والاعتراف بالقيمة العادلة لأي استثمار محتفظ به. إن أي فرق بين القيمة الدفترية للشركة الزميلة عند زوال التأثير الجوهري والقيمة العادلة للإستثمار المحتفظ به والمحصل من الاستبعاد، يتم الاعتراف به في بيان الدخل المجموع.

ج. دمج الأعمال

إن دمج الأعمال هو الجمع بين منشآت أو أنشطة منفصلة لتصبح كيان واحد. يتم المحاسبة عن تملك الشركات التابعة باستخدام طريقة الشراء. تقاس تكلفة الإقتناء كإجمالي القيمة العادلة في تاريخ التبادل لكل من الموجودات المعطاه والالتزامات المكتوبة أو المفترضة وأدوات الملكية المصدرة من المجموعة والمنقولة لحيازة الشركة المشتراة بالإضافة إلى أي تكاليف مباشرة تتعلق بعملية الدمج. إن الموجودات والمطلوبات والالتزامات المحتملة المعترف بها وبخاصة بالشركة المشتراة والتي توافق الشروط المنصوص عليها في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 3 يتم تسجيلها بالقيمة العادلة في تاريخ الإقتناء فيما عدا الموجودات غير المتداولة (أو المجموعات المستبعدة) والمصنفة كموجودات محتفظ بها لغرض البيع وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 5، «الموجودات غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات غير المستمرة» حيث يتم تسجيلها وقياسها بالقيمة الدفترية أو القيمة العادلة مخصصاً منها تكاليف البيع، أيهما أقل.

إذا تم تحقيق دمج الأعمال على مراحل، فإن القيمة العادلة في تاريخ الحيازة لحصة ملكية المشتري المحتفظ بها سابقاً في الشركة المشتراة يتم إعادة قياسها بالقيمة العادلة كما في تاريخ الحيازة منتجة ربح أو خسارة يتم إدراجها من خلال بيان الدخل المجموع.

إن حصة الحصص غير المسيطرة للمساهمين في الشركة المشتراة تقاس مبدئياً إما بالقيمة العادلة أو بنسبتهم في صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات والالتزامات المحتملة المعترف بها.

يتم المحاسبة عن التغير في حصة الملكية لشركة تابعة، دون فقدان السيطرة، كمعاملة حقوق ملكية. إذا فقدت المجموعة السيطرة على شركة تابعة، فإنها:

1. تستبعد الموجودات (بما في ذلك الشهرة) ومطلوبات الشركة التابعة.
2. تستبعد القيمة الدفترية للحصص غير المسيطرة.
3. تستبعد فروق تحويل العملات الأجنبية المتراكمة المسجلة في حقوق الملكية.
4. تعترف بالقيمة العادلة للمقابل المستلم.
5. تعترف بالقيمة العادلة لأي استثمار محتفظ به.
6. تعترف بأي فائض أو عجز في الأرباح أو الخسائر.
7. تعيد تصنيف حصة البنك الأم من البنود المسجلة سابقا في الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح أو الخسائر أو الأرباح المحتفظ بها، كما هو مناسب.

د. نقد وأرصدة قصيرة الأجل

يتضمن النقد والأرصدة قصيرة الأجل نقد في الصندوق والحسابات الجارية لدى البنوك والأرصدة التي لدى بنك الكويت المركزي والودائع لدى البنوك التي تستحق خلال 7 أيام.

هـ. الأدوات المالية

(1) التصنيف والقياس

تقوم المجموعة بتصنيف أدواتها المالية كأدوات مالية «بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل»، و«محتفظ بها حتى الاستحقاق»، و«قروض ومدنيون»، و«متاحة للبيع». تصنف المطلوبات المالية بأنها خلاف ما هو بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل». يتم مبدئيا إدراج جميع الأدوات المالية بالقيمة العادلة زائدا تكلفة العمليات المتعلقة مباشرة باقتناء الأدوات المالية باستثناء الأدوات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل. تحدد إدارة البنك التصنيف المناسب لكل أداة عند الاقتناء.

بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل

تشتمل الموجودات المالية «بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل» على بندين فرعيين هما: «محتفظ بها بغرض التداول» و«تم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل عند الاقتناء». يتم تصنيف الأصل المالي كمحتفظ به بغرض التداول إذا تم اقتناؤه أساسا لغرض بيعه في المدى القصير. يتم تصنيف الموجودات المالية كاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل من قبل الإدارة عند الاقتناء إذا تم إدارتها ومراقبة أدائها ويتم تحضير تقرير داخلي على أساس القيمة العادلة طبقا لإدارة المخاطر أو لاستراتيجية الاستثمار المؤقتة. إن مشتقات الأدوات يتم تصنيفها كمحتفظ بها للتداول، إلا إذا تم تصنيفها كأداة تحوط. يتم لاحقا إعادة قياس الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل بالقيمة العادلة، وتدرج الأرباح أو الخسائر الناتجة من التغير في القيمة العادلة في بيان الدخل المجموع.

محتفظ بها حتى الإستحقاق

إن هذه ليست من مشتقات الموجودات المالية وليست ضمن القروض والمدنيون، ولها دفعات ثابتة أو قابلة للتحديد ولها استحقاق ثابت والتي يكون لدى المجموعة النية الإيجابية والقدرة على الاحتفاظ بها حتى الإستحقاق. ويتم لاحقا إعادة قياسها وإدراجها بالتكلفة المطفأة ناقصا أي مخصص لهبوط القيمة.

قروض ومدنيون

إن القروض والمدنيين ليست من مشتقات الموجودات المالية، ولها دفعات ثابتة أو قابلة للتحديد، وكذلك ليست مدرجة في سوق نشط. ويتم لاحقا إعادة قياسها وإدراجها بالتكلفة المطفأة ناقصا أي مخصص لهبوط القيمة.

متاحة للبيع

إن هذه ليست من مشتقات الموجودات المالية، وهي غير متضمنة في أي من التصنيفات المشار إليها أعلاه والتي يتم اقتناؤها بصورة رئيسية للاحتفاظ بها لفترة غير محددة من الزمن والتي يمكن بيعها في حال وجود حاجة إلى سيولة أو عند تغير أسعار الفائدة أو أسعار الأسهم. ويتم لاحقا إعادة قياسها وإدراجها بالقيمة العادلة. ويتم إدراج الأرباح والخسائر غير المحققة الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة إلى الدخل الشامل الآخر في بيان الدخل الشامل المجموع. في حالة بيع أو هبوط قيمة الموجودات المتاحة للبيع، فإنه يتم تحويل أي تعديلات سابقة على القيمة العادلة والتي سبق تسجيلها في بيان الدخل الشامل المجموع إلى بيان الدخل المجموع.

(2) **المطلوبات المالية**

تصنف المطلوبات المالية بأنها «خلاف ما هو بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل» وهذه المطلوبات المالية يتم إعادة قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة استناداً إلى طريقة العائد الفعلي.

(3) **التحقق وعدم التحقق**

تتحقق الموجودات المالية أو المطلوبات المالية عندما تصبح المجموعة طرف تعاقدى للأداة ويتم إدراج كافة عمليات الشراء والبيع الاعتيادية للموجودات المالية باستخدام تاريخ التسوية المحاسبية. ويتم إدراج التغيرات في القيمة العادلة للموجودات المالية بين تاريخ المتاجرة وتاريخ التسوية طبقاً للسياسة المحاسبية المطبقة والخاصة بكل أداة مالية. إن عمليات الشراء والبيع الاعتيادية هي عمليات شراء أو بيع موجودات مالية تتطلب تسليم الموجودات في خلال فترة زمنية يتم تحديدها عامة وفقاً للقوانين أو الأعراف المتعامل بها في السوق.

للتحقق الموجودات المالية:

1. عند فقدان السيطرة على الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية التي تضمنتها الموجودات المالية، أو
2. عندما تحول المجموعة مادياً جميع المخاطر والعوائد المرتبطة بالملكية، أو
3. عندما لا يحول ولا يحتفظ مادياً بجميع المخاطر والعوائد وعندما يفقد السيطرة على الأصل أو جزء منه.

إذا احتفظت المجموعة بالسيطرة، يجب أن تستمر في تحقق الموجودات المالية لدى مشاركتها المستمرة في هذه الموجودات.

يتم عدم تحقق المطلوبات المالية عندما تعفى المجموعة من الالتزامات المذكورة في العقد.

(4) **مشتقات الأدوات المالية ومحاسبة التحوط**

عند الدخول في عقود مشتقات محددة كتحوط للقيمة العادلة أو كتحوط التدفق النقدي لموجودات أو مطلوبات معترف بها، فإن المجموعة تقوم بإحسابها باستخدام مبادئ محاسبة التحوط، شريطة استيفائها لشروط معينة. يتم تسجيل التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المالية التي تم تصنيفها كتحوط بالقيمة العادلة وأي تغيرات في القيمة العادلة للموجودات أو المطلوبات المحوطة والخاص بتحوط المخاطر، في بيان الدخل المجموع.

الجزء الفعال من التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المصنفة كتحوط التدفق النقدي يتم الاعتراف بها في إحتياطي التحوط في حقوق الملكية وتحول إلى بيان الدخل المجموع عندما تؤثر صفقة التحوط على بيان الدخل المجموع. إن الأرباح أو الخسائر المتعلقة بالجزء غير الفعال يتم الاعتراف بها مباشرة في بيان الدخل المجموع. عند انتهاء صلاحية أداة التحوط أو بيعها أو عندما لا يعود التحوط يستوفي متطلبات محاسبة التحوط، فإن أي أرباح أو خسائر متراكمة في حقوق الملكية في ذلك الوقت تبقى في حقوق الملكية. وعندما لا يعود من المتوقع تحقق العمليات المخطوطة، فإنه يتم تحويل الأرباح / الخسائر إلى بيان الدخل المجموع.

إذا لم تستوفي معاملات المشتقات تلك، معاملتها محاسبياً على مبادئ محاسبة التحوط بموجب القواعد الخاصة ليعيار المحاسبة الدولي رقم 39، في الوقت الذي تقوم فيه بتوفير تحوط إقتصادي فعال وفقاً لسياسات إدارة المخاطر في المجموعة، فإنها تعالج كمشتقات محتفظ بها للمتاجرة. يتم تسجيل المشتقات ذات القيمة السوقية الموجبة (أرباح غير محققة) في الموجودات الأخرى والمشتقات ذات القيمة السوقية السالبة (خسائر غير محققة) ضمن المطلوبات الأخرى في بيان المركز المالي المجموع. يتم تسجيل الأرباح والخسائر الناتجة في بيان الدخل المجموع.

(5) **الضمانات المالية**

ضمن الأنشطة الاعتيادية تمنح المجموعة ضمانات مالية متضمنة إتمادات مستندية وخطابات ضمان وقبولات مصرفية لصالح عملائها، يتم الاعتراف بمبدئياً بالضمانات المالية كمطلوبات في بيان المركز المالي المجموع بالقيمة العادلة وهي الأتعاب والعمولات المستلمة. يتم إطفاء الأتعاب والعمولات المستلمة خلال مدة الضمان ويتم إدراجها في بيان الدخل المجموع. لاحقاً يتم إدراج مطلوبات الضمان بالقيمة المبدئية مخصصاً منها الإطفاء. عندما يصبح المدفوع من مطلوبات الضمان دائماً، يتم تحميل صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة مخصصاً منها الأتعاب والعمولات غير المطفأة إلى بيان الدخل المجموع.

(6) **القروض المعاد جدولتها**

قد تعيد المجموعة جدولتها القروض من خلال الاتفاق على شروط جديدة، عندما يعاد جدولة القروض يتم تطبيق الشروط الجديدة لتحديد ما إذا كانت القروض ستبقى مستحقة. تبقى هذه القروض خاضعة لإنخفاض القيمة الفردي أو المجموع.

(7) تقاص الأدوات المالية

يتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية وتدرج بالصافي في بيان المركز المالي المجمع عندما يكون هناك حق قانوني في إدراج المبالغ بالصافي وعندما يكون هناك نية للسداد بالصافي أو يتم سداد الأصل وسداد الإلتزام في أن واحد.

(8) ضمانات معلقة للبيع

تستحوذ المجموعة أحياناً على موجودات مقابل تسوية قروض وسلف. يتم تسجيل هذه الموجودات بالقيمة الدفترية للقروض والسلف ذات العلاقة أو بالقيمة العادلة الحالية، أيهما أقل. يتم الإقرار بأرباح أو خسائر الإستبعاد وخسائر إعادة التقييم في بيان الدخل المجمع.

(9) القيم العادلة

يتم قياس القيمة العادلة للأدوات المالية المتعامل بها في سوق نشط من خلال استخدام أسعار السوق المعلنة. يتم استخدام سعر آخر طلب شراء للموجودات وسعر آخر عرض بيع للمطلوبات. يتم تقدير القيمة العادلة للاستثمارات في الصناديق التبادلية أو وحدات الأمانة أو الاستثمارات المماثلة استناداً إلى سعر آخر طلب شراء معلن أو صافي قيمة الأصل.

يتم قياس القيمة العادلة للأدوات المالية الغير متعامل بها في سوق نشط والتي تحمل فائدة استناداً إلى نموذج التدفقات النقدية المخصومة مستخدماً أسعار الفائدة لأدوات تماثلها من حيث المخاطر والشروط. إن القيمة العادلة المقدرة للإيداعات التي ليس لها تواريخ استحقاق، والتي تتضمن الإيداعات التي لا تحمل فائدة، هي المبالغ المستحقة عند الطلب.

إن القيمة العادلة للمشتقات تساوي الأرباح والخسائر غير المحققة من المشتقات عند تقييمها على أساس السوق باستخدام المعدل السوقي السائد أو نماذج التسعير الداخلي.

يتم قياس القيمة العادلة لأدوات الملكية غير المسعرة من خلال استخدام القيمة السوقية لاستثمار مماثل استناداً إلى نموذج التدفقات النقدية المتوقعة المخصومة وطرق التقييم الأخرى الملائمة أو أسعار الوسطاء. عندما لا يمكن قياس القيم العادلة للاستثمارات غير المسعرة بصورة موثوقة، يتم إدراجها بالتكلفة ناقصاً خسائر الانخفاض في القيمة، إن وجدت.

(10) التكلفة المطفأة

يتم احتساب التكلفة المطفأة بالأخذ في الاعتبار أي خصم أو علاوة على اقتناء الأداة المالية والأتعاب والتكاليف التي تمثل جزءاً من معدل الفائدة الفعلي.

(11) الانخفاض في قيمة الموجودات المالية

يتم عمل تقييم في تاريخ كل تقرير لتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي بأن أحد الموجودات المالية أو مجموعة من الموجودات المالية قد انخفضت قيمتها. يتم الإقرار بالانخفاض في قيمة أحد الموجودات المالية أو مجموعة من الموجودات المالية إذا كان هناك دليل موضوعي للانخفاض، كنتيجة لحدث أو أكثر يقع بعد الإقرار المبدئي للأصل (حدث خسارة) وكان لهذه الخسارة تأثير على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة لأحد الموجودات المالية أو مجموعة من الموجودات المالية المحددة، ويمكن تقديرها بشكل موثوق به. تقوم المجموعة بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على الانخفاض على أساس فردي للموجودات الهامة وبصورة مجمعة للموجودات الأخرى. إن الأساس الذي تقوم المجموعة بإستخدامه لتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي على الانخفاض يتضمن:

1. الموجودات المدرجة بالتكلفة المطفأة:

- أ. الرصيد المدين في الحساب الجاري متجاوزاً حد السحب المقرر للمقترض بصورة مستمرة، وتزيد نسبة التجاوز عن 10% من حد السحب.
- ب. وجود رصيد مدين بدون حد مسموح به، بغض النظر عن قيمة هذا الرصيد.
- ج. إذا استحقت التسهيلات الإئتمانية ولم يتم تجديدها في ضوء ما يسفر عنه المركز المالي للمقترض.
- د. إذا لم يتم سداد أقساط القرض في تواريخ استحقاقها.
- هـ. تدهور المركز المالي لكفيل المقترض.
- و. إذا قام المقترض بمخالفة أي من العهود المتفق عليها، مما قد يؤثر سلباً على الائتمان.
- ز. إذا تم وضع المقترض أو الكفيل تحت التصفية أو الإفلاس.
- ح. وجود دلائل تؤكد عدم قدرة العميل على الوفاء بالتسهيلات غير النقدية في تاريخ الاستحقاق.

- ط. إذا تخلف المقترض عن سداد أي التزام لبنيوك أو مؤسسات مالية أخرى.
- ي. اتخاذ إجراءات قانونية ضد العميل أو كفيله من جانب أي بنك أو مؤسسة مالية أخرى للمطالبة بالتسهيلات الائتمانية.
- ك. انخفاض النشاط في حساب العميل بحيث:
1. لا يوجد أرصدة في الحساب لآخر ستة أشهر حتى إذا كان المبلغ المتبقي لا يتجاوز حد السحب.
 2. الأرصدة الدائنة في الحساب خلال السنة غير كافية لتغطية الفوائد المدينة.
- ل. عدم انتظام التوثيق الذي يؤثر على احتمالات استرداد القرض.

إن مبلغ خسارة الانخفاض في القيمة للموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة مثل القروض والسلفيات يقاس بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل، والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية متضمنة المبالغ المستردة من الضمانات والرهونات مخصومة بالسعر الأصلي للفائدة الفعلية للأصل المالي. إذا كان لأصل مالي ما معدل فائدة متغير، فإن معدل الخصم لقياس أي خسارة هبوط في القيمة هي معدل الفائدة الفعلية الحالي المحدد بموجب العقد، يتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل المسترد من خلال استخدام حساب مخصص ويتم الاعتراف بمبلغ الخسارة في بيان الدخل المجموع. في فترة لاحقة، إذا انخفض مبلغ الخسارة في القيمة وكان هذا الانخفاض متعلق بشكل موضوعي بحدث وقع بعد إدراج الانخفاض، يتم عكس خسارة الانخفاض المدرجة سابقاً من خلال تعديل حساب المخصص. إن مبلغ الانعكاس يدرج في بيان الدخل المجموع في بند خسائر انخفاض في القيمة محملة على خسائر ائتمانية.

بالإضافة إلى ذلك، ووفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي حول تكوين حد أدنى للمخصص العام بنسبة 1% للتسهيلات الائتمانية النقدية و0.5% للتسهيلات الائتمانية غير النقدية غير الخاضعة لمخصص وغير المتضمنة لضمانات معينة، قد تم تكوينه.

عندما يصبح القرض غير قابل للتحويل، يتم شطبه مقابل حساب مخصص انخفاض القيمة المتعلق به.

2. الموجودات المالية المصنفة كمستحقة للبيع:

في حالة الموجودات المالية المصنفة كمستحقة للبيع، فإن أي انخفاض مطول أو مؤثر في القيمة العادلة للموجودات بحيث يصبح أقل من التكلفة يؤخذ في الاعتبار عند تحديد ما إذا كانت الموجودات المالية قد انخفضت قيمتها. إذا كان يوجد دليل على الانخفاض للموجودات المالية المتاحة للبيع، تقاس الخسارة التراكمية بالفرق بين تكلفة الاقتناء والقيمة العادلة الحالية ناقصاً أية خسائر انخفاض لهذا الأصل المالي والتي سبق الاعتراف بها في بيان الدخل المجموع. إذا زادت القيمة العادلة لأداة مديونية مصنفة كمستحقة للبيع في فترة لاحقة، وارتبطت الزيادة بشكل موضوعي بحدث قد وقع بعد إدراج خسائر الإنخفاض في القيمة في بيان الدخل المجموع فإنه يمكن عكس خسائر الإنخفاض في القيمة بالمبلغ المعكوس في بيان الدخل المجموع. إن خسائر الإنخفاض المعترف بها لإستثمارات ملكية متاحة للبيع، لا يتم عكسها من خلال بيان الدخل المجموع.

و. عقارات ومعدات

يتم احتساب الأراضي ملك حر بالقيمة العادلة ولا يحسب لها استهلاك. يتم احتساب القيمة العادلة على أساس تقييمات سنوية للقيمة السوقية بالاستعانة بخبراء مستقلين. إن أي ارتفاع في القيمة الدفترية للأصل كنتيجة لاعادة التقييم يتم إضافته مباشرة إلى بيان الدخل الشامل المجموع تحت بند احتياطي إعادة تقييم عقارات. إن انخفاض القيمة الدفترية للأصل نتيجة إعادة التقييم تسجل كمصروفات في بيان الدخل المجموع. حيث أنه يتم تحميل انخفاض التقييم مباشرة إلى احتياطي إعادة تقييم عقارات إلى الحد الذي لا يتجاوز رصيد الاحتياطي لذلك الأصل. يتم أخذ الرصيد في هذا الإحتياطي إلى الارباح المحتجزة مباشرة عند بيع العقار.

يتم احتساب المباني والموجودات الأخرى على أساس التكلفة التاريخية ناقصا الاستهلاك المتراكم. يحسب الاستهلاك بطريقة القسط الثابت لتخفيض تكلفة تلك الموجودات على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة لها على النحو التالي:

مباني	حتى 20 سنة
تحسينات عقارات مستأجرة	حتى 3 سنوات
أثاث ومعدات	حتى 5 سنوات
حسابات آلية وبرامج	حتى 5 سنوات

يتم مراجعة قيم العقارات والمعدات دورياً لغرض تحديد انخفاض القيمة، وفي حال توفر أي دليل على زيادة القيمة الدفترية عن القيمة الاستردادية، يتم تخفيض قيمة الموجودات إلى قيمتها الاستردادية، ويتم الاعتراف بخسارة الإنخفاض في القيمة الناتجة في بيان الدخل المجموع.

ز. موجودات غير متداولة محتفظ بها لغرض البيع:

يتم تصنيف الموجودات الغير متداولة كمحتفظ بها لغرض البيع، إذا كان إسترداد قيمتها الدفترية سوف يتم عن طريق البيع وليس عن طريق الاستمرار في استخدامها. ويتم اعتبارها استوفت هذا الشرط فقط عندما يكون البيع راجحاً والموجودات متوفرة للبيع المباشر بوضعها الحالي. يتم قياس الموجودات الغير متداولة المحتفظ بها لغرض البيع بالقيمة الدفترية أو القيمة العادلة ناقص تكلفة البيع. لا يتم استهلاك أو إطفاء الموجودات الغير متداولة عند تصنيفها كمحتفظ بها لغرض البيع. يؤخذ الرصيد في هذا الإحتياطي مباشرة إلى الأرباح المحتفظ بها عند بيع العقار.

ح. شهرة وموجودات أخرى غير ملموسة

تتحقق الشهرة الناتجة عن دمج الأعمال كما في تاريخ الحيازة بما يزيد عن التالي:

أ. إجمالي المقابل المحول، القيمة العادلة لأية حصص غير مسيطرة في الشركة المشتراة بقياها وفقاً لنسبة الحصص غير المسيطرة في صافي الموجودات المحددة في الشركة المشتراة والقيمة العادلة كما في تاريخ الحيازة لحصة الملكية التي يحتفظ بها المشتري مسبقاً في الشركة المشتراة.

ب. صافي قيمة الموجودات المحددة التي تم حيازتها والمطلوبات التي تم الالتزام بها وفقاً للقيمة العادلة كما في تاريخ الحيازة.

إذا كان هذا المقابل أقل من القيمة العادلة لصافي موجودات الشركة التابعة التي تمت حيازتها، يتم تسجيل الفرق في بيان الدخل المجموع.

يتم مراجعة الشهرة سنوياً على الأقل لاختبار الانخفاض في القيمة وتدرج الشهرة بالتكلفة ناقصاً خسائر الانخفاض المتراكمة في القيمة.

إن الموجودات غير النقدية المحددة التي تم الاستحواذ عليها والمرتبطة بأعمال البنك والمتوقع أن يكون لها منافع مستقبلية يتم معالجتها كموجودات غير ملموسة. الموجودات غير الملموسة التي ليس لها أعمار افتراضية لا يتم إطفائها ويتم فحص الإنخفاض في قيمتها سنوياً وكلما توافر مؤشر على إحتمالية إنخفاض قيمتها. بينما يتم إطفاء الموجودات غير الملموسة التي لها أعمار محددة على فترة أعمارها الافتراضية.

لغرض التأكد من وجود انخفاض في قيمة الشهرة، يتم توزيع الشهرة على كل وحدات توليد النقد للمجموعة والمتوقع لها الاستفادة من عملية الدمج. يتم سنوياً مراجعة وحدات توليد النقد التي وزعت الشهرة عليها لاختبار الانخفاض في قيمتها، أو عندما يكون هناك دليل على انخفاض قيمة الوحدة. إذا كانت القيمة الاستردادية لوحدة توليد النقد أقل من القيمة الدفترية لتلك الوحدة فإنه يتم تخفيض القيمة الدفترية لأي شهرة تم توزيعها على الوحدات بقيمة انخفاض القيمة ثم تخفض باقي الموجودات في نفس الوحدة بأسلوب نسبي طبقاً للقيمة الدفترية لكل أصل في الوحدة، ولا يتم عكس خسائر الانخفاض في القيمة المتعلقة بالشهرة في الفترات اللاحقة.

في حالة استبعاد شركة تابعة أو شركة تحت السيطرة المشتركة، فإن المبالغ المتعلقة بالشهرة تدرج عند تحديد ربح أو خسارة الاستبعاد.

ط. أسهم البنك المشتراة

يتم إظهار ما يملكه البنك الأم من أسهمه الخاصة بتكلفة الشراء. ولا تتمتع هذه الأسهم بأية توزيعات أرباح نقدية قد يقترحها البنك الأم.

يتم الإفصاح عن الأرباح أو الخسائر الناتجة عن البيع في بند مستقل ضمن احتياطي أسهم البنك المشتراة في حقوق الملكية بموجب تعليمات بنك الكويت المركزي. إن هذه المبالغ غير قابلة للتوزيع عندما يحتفظ البنك الأم بهذه الأسهم خلال الفترة.

ي. تحقق الإيراد

تتحقق أرباح ومصروفات الفوائد للأدوات المالية المحملة بالفائدة باستخدام أسلوب معدل الفائدة الفعلية، إن سعر الفائدة الفعلي هو السعر المستخدم لخصم المدفوعات أو التحصيلات النقدية المستقبلية المتوقعة خلال العمر المتوقع لهذه الأدوات المالية أو فترة أقصر لصافي القيمة الدفترية للموجودات أو المطلوبات المالية أيهما أنسب. عند احتساب سعر الفائدة الفعلي يتم الأخذ في الاعتبار كل الأتعاب والنقاط المدفوعة أو المستلمة بين أطراف العقد، وتكاليف العمليات وكل العلاوات والخصومات الناتجة مع استبعاد خسائر الائتمان المستقبلية.

عند انخفاض قيمة أحد الموجودات المالية أو مجموعة من الموجودات المالية، يتم احتساب إيرادات الفوائد باستخدام سعر الفائدة المستخدم في خصم التدفقات النقدية المستقبلية لغرض احتساب خسائر انخفاض القيمة.

تتحقق إيرادات الأتعاب والعمولات تبعاً لمبدأ الإستحقاق وذلك عند تقديم الخدمة، يتم تأجيل الاعتراف بأتعاب التزامات القروض للقروض، المتوقعة سحبها مع كافة التكاليف المباشرة وتسجيلها كتعديلات في سعر الفائدة الفعلي للقروض، تتحقق أتعاب إدارة الموجودات في الفترة التي يتم تقديم الخدمة فيها.

يتم تحقق إيرادات توزيعات الأرباح عندما يثبت الحق في استلام تلك الدفعات.

ك. العملات الأجنبية

يتم تسجيل المعاملات بالعملات الأجنبية بالدينار الكويتي بأسعار الصرف السائدة بتاريخ هذه المعاملات، ويتم تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية ومعاملات تبادل العملات الأجنبية الآجلة القائمة في تاريخ بيان المركز المالي المجمع إلى الدينار الكويتي بأسعار الصرف السائدة بتاريخ بيان المركز المالي المجمع، ويتم إدراج الأرباح أو الخسائر الناتجة عن عملية التحويل ضمن بيان الدخل المجمع.

في حالة الموجودات غير النقدية التي تم تسجيل التغير في قيمتها العادلة مباشرة ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى، يتم تسجيل فروق تحويل العملات الأجنبية مباشرة في الإيرادات الشاملة الأخرى وبالنسبة للموجودات غير النقدية التي تم تسجيل التغير في قيمتها العادلة مباشرة في بيان الدخل، يتم تسجيل فروق تحويل العملات الأجنبية في بيان الدخل المجمع.

ل. مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

تلتزم المجموعة وفقاً لقانون العمل الكويتي بسداد مبالغ للموظفين عن مكافأة نهاية الخدمة وفقاً لبرامج مزايا محددة. ويتم احتساب قيمة ذلك الالتزام نهائياً وسداد دفعة واحدة عند انتهاء خدمة الموظف.

تقوم المجموعة باحتساب تكلفة هذا الالتزام كمصروف على السنة بناء على مدة الخدمة المتراكمة كما في تاريخ بيان المركز المالي المجمع، وتعتبر المجموعة ذلك تقديراً يعتمد عليه لاحتساب القيمة الحالية لهذا الالتزام.

م. معلومات القطاع

إن القطاع هو جزء مميز من المجموعة يعمل في أنشطة الأعمال التي ينتج عنها اكتساب إيرادات أو تكبد خسائر، تستخدم إدارة المجموعة قطاعات الأعمال لتوزيع المصادر وتقييم الأداء. إن قطاعات التشغيل لها نفس السمات الاقتصادية والمنتجات والخدمات وفئة العملاء الذين يمكن تجميعهم واعداد تقارير حولهم كقطاعات.

ن. موجودات الأمانة

لا تعتبر الموجودات التي يحتفظ بها البنك بصفة الوكالة أو الأمانة من موجودات المجموعة.

س. الآراء والتقديرات المحاسبية الهامة

خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة، قامت الإدارة بإبداء الآراء وعمل التقديرات لتحديد المبالغ المدرجة في البيانات المالية المجمعة. إن أهم الآراء والتقديرات هي ما يلي:

الأراء

تصنيف الاستثمارات:

عند إقتناء الاستثمار، تقوم المجموعة بتصنيف الاستثمارات "بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل" أو "محتفظ بها حتى الإستحقاق" أو "قروض ومدينون" أو "متاحة للبيع". تتبع المجموعة إرشادات معيار المحاسبة الدولي رقم 39 لتصنيف تلك الاستثمارات.

تقوم المجموعة بتصنيف الاستثمارات "بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل" إذا تم إقتناءها مبدئياً بهدف بيعها في المدى القصير، أو إذا تم تصنيفها كذلك من قبل الإدارة عند الإقتناء المبدئي، أو إذا تم إدارتها ومراقبة أدائها ويتم تحضير تقرير داخلي على أساس القيمة العادلة طبقاً لإدارة المخاطر أو إستراتيجية الاستثمار الموثقة. إن السندات غير المسعرة في سوق نشط يتم تصنيفها كـ "قروض ومدينون". يتم تصنيف جميع الاستثمارات الأخرى كإستثمارات "متاحة للبيع".

هبوط قيمة الاستثمارات:

تعتبر إدارة المجموعة أن إستثمارات الملكية المتاحة للبيع قد تعرضت لهبوط في قيمتها عند وجود هبوط مؤثر أو مطول للقيمة العادلة دون قيمة التكلفة. إن تحديد ما إذا كان الهبوط مؤثر أو مطول قد يتطلب رأي مؤثر. كما أن المجموعة تقوم بالتقييم من خلال عوامل أخرى كالانخفاض في سعر الأسهم أو لأسهم المسعرة والتدفقات النقدية المستقبلية وعوامل الخصم للاستثمارات غير المسعرة. يمكن اعتبار الانخفاض في القيمة مناسب عند وجود دليل على تدهور الحالة المادية للشركة المستثمر بها، أو لأداء القطاع أو التغيرات في التكنولوجيا والتدفقات النقدية من أنشطة العمليات والتمويل.

التقديرات

إن الإفتراضات الرئيسية فيما يتعلق بالمستقبل والمصادر الرئيسية الأخرى للتقديرات غير المؤكدة في تاريخ بيان المركز المالي المجمع والتي لها مخاطر جوهرية في حدوث تعديلات مادية للقيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية اللاحقة هي:

خسائر الهبوط في القيمة للقروض والسلفيات والإستثمارات في أدوات الديون:

تقوم المجموعة بمراجعة مشاكل القروض والسلفيات والاستثمارات في أدوات الديون بشكل ربع سنوي لتحديد ما إذا كان هناك ضرورة لاحتساب مخصص وإدراجه ضمن بيان الدخل المجمع. وعلى وجه الخصوص، فإن ذلك يتطلب رأياً مؤثراً من الإدارة في تقدير مبالغ وتوقيتات التدفقات النقدية المستقبلية عندما يكون تحديد مستوى الانخفاض في القيمة مطلباً.

تقييم استثمارات حقوق الملكية غير المسعرة:

تستند طرق التقييم للاستثمارات غير المسعرة على التقديرات كالتدفقات النقدية المتوقعة المخصومة بأسعار الفائدة السائدة حالياً لأدوات تماثلها من حيث المخاطر والشروط، أو آخر عمليات السوق البحتة، أو القيمة العادلة لأداة أخرى مماثلة أو طرق التقييم الأخرى ذات الصلة.

إن أي تغيير في هذه التقديرات والإفتراضات كذلك استخدام تقديرات وإفتراضات أخرى لكنها معقولة قد يؤثر على القيمة الدفترية لخسائر القروض والقيم العادلة لاستثمارات الملكية غير المسعرة.

انخفاض قيمة الشهرة والموجودات الأخرى الغير ملموسة:

تقوم المجموعة بتحديد فيما إذا كان هناك انخفاض في قيمة الشهرة والموجودات الغير ملموسة سنوياً على الأقل. ويتطلب ذلك تقدير «القيمة المستخدمة» للموجودات أو لوحدة توليد النقد التي يتم توزيع الشهرة عليها. إن تقدير «القيمة المستخدمة» يتطلب من المجموعة عمل تقديرات للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة للأصل أو من وحدة توليد النقد وكذلك اختيار معدل الخصم المناسب لاحتساب القيمة الحالية لتلك التدفقات النقدية.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2012

3. نقد وأرصدة قصيرة الأجل

2011 ألف دينار كويتي	2012 ألف دينار كويتي	
45,512	64,341	نقد وبنود نقدية
6,412	76,563	أرصدة لدى بنك الكويت المركزي
146,546	112,861	ودائع لدى بنوك تستحق خلال سبعة أيام
198,470	253,765	

يصنف النقد والأرصدة القصيرة الأجل "كقروض ومدينين".

4. سندات الخزائنه والبنك المركزي

2011 ألف دينار كويتي	2012 ألف دينار كويتي	
245,344	189,489	سندات الخزائنه
238,692	254,706	سندات البنك المركزي
484,036	444,195	

تصنف سندات الخزائنه والبنك المركزي "كقروض ومدينين"، يتم شراء وبيع سندات الخزائنه والبنك المركزي من وإلى بنك الكويت المركزي ضمن سياسة إدارة السيولة لدى المجموعة.

تصدر سندات البنك المركزي من قبل بنك الكويت المركزي بخصم وتحمل عائد ثابت حتى تاريخ الاستحقاق، وتحمل سندات الخزائنه الصادرة من بنك الكويت المركزي سعر فائدة ثابت حتى تاريخ الاستحقاق.

5. المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى

أ. التصنيف:

يتم تصنيف المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى "كقروض ومدينين".

2011 ألف دينار كويتي	2012 ألف دينار كويتي	
398,499	343,458	إيداعات لدى بنوك
1,327	1,374	قروض وسلفيات إلى بنوك
6,163	28,201	مبالغ مستحقة من مؤسسات مالية أخرى
405,989	373,033	

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2012

6. قروض وسلفيات

أ. التصنيف:

يتم تصنيف القروض والسلفيات « كقروض ومدينين ». إن طريقة المجموعة لتقييم تركيز مخاطر الائتمان بناء على أسباب منح القروض والسلفيات مبينه أدناه:

ألف دينار كويتي						كما في 31 ديسمبر 2012
المجموع	أخرى	أمريكا	أوروبا	آسيا	الكويت	
264,546	-	-	-	222	264,324	تجاري وصناعي
725,070	-	-	-	-	725,070	إنشائي وعقاري
191,229	-	-	-	-	191,229	مؤسسات مالية أخرى
436,430	-	-	-	-	436,430	أفراد
614,520	131	-	-	641	613,748	أخرى
2,231,795	131	-	-	863	2,230,801	
						ناقصا:
(104,062)						مخصص هبوط في القيمة
2,127,733						

ألف دينار كويتي						كما في 31 ديسمبر 2011
المجموع	أخرى	أمريكا	أوروبا	آسيا	الكويت	
232,478	-	-	-	5,289	227,189	تجاري وصناعي
683,206	-	-	1	-	683,205	إنشائي وعقاري
211,328	-	-	-	-	211,328	مؤسسات مالية أخرى
403,181	-	-	-	-	403,181	أفراد
772,423	-	-	-	101	772,322	أخرى
2,302,616	-	-	1	5,390	2,297,225	
						ناقصا:
(141,609)						مخصص هبوط في القيمة
2,161,007						

ب. الحركة في مخصصات القروض والسلفيات

2011 ألف دينار كويتي			2012 ألف دينار كويتي			
المجموع	عام	محدد	المجموع	عام	محدد	
230,174	73,538	156,636	141,427	94,629	46,798	المخصصات في 1 يناير
(198,115)	-	(198,115)	(107,782)	-	(107,782)	مبالغ منسوبة
(586)	-	(586)	(106)	-	(106)	فروقات تحويل
4,913	-	4,913	11,887	-	11,887	مستردات
(9)	-	(9)	(13)	-	(13)	ردت لبنك الكويت المركزي
105,050	21,091	83,959	58,499	(6,066)	64,565	محمل على/ (مفرج إلى) بيان الدخل المجموع
141,427	94,629	46,798	103,912	88,563	15,349	المخصصات في 31 ديسمبر

إن سياسة المجموعة في احتساب مخصصات الهبوط في قيمة القروض والسلفيات تتفق من جميع النواحي المادية مع متطلبات بنك الكويت المركزي المتعلقة بالمخصصات المحددة.

بلغ المخصص المحدد العام، الخاص بالتسهيلات الائتمانية النقدية مبلغ 103,912 ألف دينار كويتي (2011: 141,427 ألف دينار كويتي) وتتضمن أيضاً مخصص إضافي بمبلغ 60,926 ألف دينار كويتي (2011: 66,973 ألف دينار كويتي) حيث أنها تزيد عن الحد الأدنى لمتطلبات بنك الكويت المركزي للمخصص العام. وتحتفظ المجموعة أيضاً بفوائد معلقة بمبلغ 150 ألف دينار كويتي (2011: 182 ألف دينار كويتي) على قروض إنخفضت قيمتها. تم إدراج مخصص التسهيلات الائتمانية غير النقدية والذي يبلغ 5,751 ألف دينار كويتي (2011: 5,595 ألف دينار كويتي) ضمن المطلوبات الأخرى.

ج. القروض غير المنتظمة

2011 ألف دينار كويتي		2012 ألف دينار كويتي		
154,004		61,613		القروض والسلف
82,789		48,876		الضمانات
46,980		9,077		المخصصات المتاحة

7. استثمارات في أوراق مالية

2011	2012	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
		بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل:
4	-	أسهم مسعرة
		متاحة للبيع:
34,949	14,894	سندات مسعرة
21,448	40,743	سندات غير مسعرة
279,921	299,271	أسهم مسعرة
46,711	36,720	أسهم غير مسعرة
11,067	3,495	أخرى
394,100	395,123	

حققت المجموعة خلال السنة ربح غير محقق بمبلغ 22,643 ألف دينار كويتي (2011: 61,123 ألف دينار كويتي) في بيان الدخل الشامل المجمع نتجت عن تغيرات في القيمة العادلة، وتحويل تغيرات تراكمية في القيمة العادلة بمبلغ 400 ألف دينار كويتي (2011: 1,147 ألف دينار كويتي) إلى بيان الدخل المجمع والذي نتج عن بيع أوراق مالية متاحة للبيع، كما تم تحميل بيان الدخل المجمع بخسائر الإنخفاض في القيمة بمبلغ 20,758 ألف دينار كويتي (2011: 7,475 ألف دينار كويتي).

إن القيمة العادلة لاستثمارات في أوراق مالية بقيمة 314,165 ألف دينار كويتي (2011: 314,874 ألف دينار كويتي) مقيمة بناءً على معلومات السوق المشاهدة. والقيمة العادلة لاستثمارات في أوراق مالية غير مسعرة وأخرى بقيمة 39,374 ألف دينار كويتي (2011: 43,404 ألف دينار كويتي) مقيمة بناءً على تقنيات تقييم. إن التأثير على بيان المركز المالي المجمع أو بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع سوف يعتبر غير مادي، إذا ما عدلت متغيرات المخاطر المستخدمة في تحديد القيمة العادلة لاستثمارات في أوراق مالية غير مسعرة بـ 5%.

لم يكن من الممكن قياس القيمة العادلة لاستثمارات في أسهم غير مسعرة وأخرى بقيمة 41,584 ألف دينار كويتي (2011: 35,822 ألف دينار كويتي)، نظراً لعدم توافر طريقة موثوق بها لتقدير القيمة العادلة لهذه الاستثمارات. وبالتالي تم إدراجها بالتكلفة ناقصاً خسائر الهبوط في القيم، إن وجدت.

تتضمن الاستثمارات في أوراق مالية 348,483,589 سهم مدرجة بالقيمة العادلة قدرها 223,029 ألف دينار كويتي وقام البنك الأم بالاستحواذ على 221,421,095 سهم منهم بتكلفة قدرها 94,103 ألف دينار كويتي في سنة 2009 بموجب صفقة أبرمت من خلال سوق الكويت للأوراق المالية وذلك بعد أن اخفق الطرف الآخر في تنفيذ خيار إعادة الشراء خلال الإطار الزمني المتفق عليه، خلال 2010 شارك البنك الأم في حقوق الإصدار واستحوذ على 127,062,494 سهم بتكلفة 32,401 ألف دينار كويتي. كما في تاريخ التقرير يحتفظ البنك الأم بملكية الأسهم. قام الطرف الآخر برفع دعوى قضائية منازعا البنك الأم على الملكية، وهي حالياً متداولة أمام المحكمة. إستناداً إلى رأي المستشار القانوني، تعتقد الإدارة بأن لديها دفاع مقنع. ونتيجة لذلك، قام البنك الأم بتقييم الإستثمار بالقيمة العادلة واعترف بربح التقييم العادل في مخصص تقييم الاستثمارات.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2012

8. إستثمارات في شركة زميلة

تمتلك المجموعة 32.26% (2011: 32.26%) ملكية في بنك الشام الإسلامي - ش.م.م. بنك خاص تأسس في الجمهورية العربية السورية ويتعامل بالأنشطة البنكية الإسلامية.

إن ملخص المعلومات المالية للشركة الزميلة كما يلي:

2011 ألف دينار كويتي	2012 ألف دينار كويتي	
		الحصة في بيان المركز المالي للشركة الزميلة:
26,287	24,274	مجموع الموجودات
(16,596)	(17,817)	مجموع المطلوبات
9,691	6,457	صافي الموجودات
-	(3,229)	ناقصا: مخصص الانخفاض في القيمة
9,691	3,228	
		الحصة في صافي إيرادات ونتائج الشركة الزميلة:
1,664	987	صافي الإيرادات التشغيلية
780	157	نتائج السنة

9. شهرة وموجودات أخرى غير ملموسة

2011 ألف دينار كويتي	2012 ألف دينار كويتي	
1,765	-	شهرة
16,461	9,940	موجودات أخرى غير ملموسة
18,226	9,940	

تمثل الموجودات الأخرى غير الملموسة قيمة رخصة سمسة بمبلغ 9,809 ألف دينار كويتي (2011: 16,185 ألف دينار كويتي) وبراءات بمبلغ لا شيء ألف دينار كويتي (2011: 14 ألف دينار كويتي) وقيمة علاقة عميل بمبلغ 131 ألف دينار كويتي (2011: 262 ألف دينار كويتي). لرخصة السمسة عمر افتراضي غير محدد. يتم إطفاء قيمة علاقة العميل والبراءات على مدار فترة خمس سنوات.

كما 31 ديسمبر 2012، تم فحص قيمة الانخفاض في القيمة الدفترية للشهرة والموجودات الأخرى غير الملموسة عن طريق تقدير القيمة الاستردادية لوحدة توليد النقد التي تنتمي إليها باستخدام طريقة احتساب القيمة المستخدمة. هذه العمليات الحسابية تعتمد على عرض التدفقات النقدية قبل الضريبة بناءً على الموازنات المالية المعتمدة من الإدارة لفترة خمس سنوات ومعدل النمو النهائي بنسبة 8.5%. هذه التدفقات النقدية يتم خصمها بواسطة سعر الخصم قبل الضريبة بنسبة 8% للوصول إلى القيمة الحالية لمقارنتها بالقيمة الدفترية. إن سعر الخصم المستخدم هو سعر الخصم قبل الضريبة ويعكس المخاطر المحددة المتعلقة بوحدة توليد النقد التي ينتمي إليها. قامت المجموعة بعمل تحليل حساسية عن طريق تغيير عوامل المدخلات بنسب منطقية وممكنة. وبناءً على هذا التحليل، اعترفت المجموعة بخسارة انخفاض في القيمة بمبلغ 8,141 ألف دينار كويتي في بيان الدخل المجموع.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2012

10. موجودات أخرى

2011 ألف دينار كويتي	2012 ألف دينار كويتي	
824	896	فوائد مدينة مستحقة
15,797	34,415	أرصدة مدينة أخرى
16,621	35,311	

تصنف الموجودات الأخرى "كقروض ومدينين".

تتضمن الموجودات الأخرى ضمانات معلقة للبيع بمبلغ 21,046 ألف دينار كويتي (2011: لا شيء ألف دينار كويتي) استحوذ عليها ومتعلقة بسداد قروض وسلف.

11. المستحق إلى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى

2011 ألف دينار كويتي	2012 ألف دينار كويتي	
		المستحق إلى البنوك:
63,389	28,571	حسابات جارية وإيداعات تحت الطلب
319,328	321,536	ودائع لأجل
382,717	350,107	
		ودائع من مؤسسات مالية أخرى:
33,398	55,715	حسابات جارية وإيداعات تحت الطلب
470,405	411,472	ودائع لأجل
503,803	467,187	
886,520	817,294	

12. ودائع العملاء

2011 ألف دينار كويتي	2012 ألف دينار كويتي	
375,578	437,013	حسابات جارية وإيداعات تحت الطلب
389,818	475,684	حسابات توفير
21,652	131,290	ودائع تحت الطلب
1,466,917	1,213,301	ودائع لأجل
2,253,965	2,257,288	

13. مطلوبات أخرى

2011	2012	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
9,345	6,668	فوائد مستحقة الدفع
4,007	3,684	إيرادات مؤجلة
8,712	9,811	مخصصات التسهيلات غير النقدية والمخصصات الأخرى
1,738	2,141	مستحقات تتعلق بالموظفين
18,616	18,188	أخرى
42,418	40,492	

14. حقوق الملكية

أ. رأس المال

يتكون رأس المال من 1,272,022,346 (2011: 1,272,022,346) سهماً عادياً مصرح ومكتتب فيها ومدفوعة بالكامل قيمة كل منها 100 فلس. لإفصاحات نوعية مفصلة عن إدارة رأس المال يمكن الرجوع إلى إيضاح رقم 3 «كفاية رأس المال» من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

ب. أسهم البنك المشتراة

2011	2012	
70,000	70,000	عدد أسهم البنك المشتراة
0.01	0.01	نسبة أسهم البنك المشتراة
75	75	تكلفة الأسهم (ألف دينار كويتي)
55	49	القيمة العادلة للأسهم (ألف دينار كويتي)

تم منح مجلس الإدارة الصلاحية لشراء أسهم البنك المشتراة بعد أقصى يبلغ 10% من رأس مال البنك الأم.

ج. علاوة الإصدار

تمثل علاوة الإصدار الفائض عن القيمة الاسمية المحصلة من إصدار الأسهم وهي غير قابلة للتوزيع.

د. الاحتياطي القانوني والاحتياطي العام

طبقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية لسنة 1960 والنظام الأساسي للبنك الأم، قرر البنك الأم عدم تحويل أي مبلغ إلى الاحتياطي القانوني. حيث أن الإحتياطي القانوني وصل إلى 50% من رأس المال.

إن توزيع هذا الإحتياطي محدد بالمبلغ المطلوب لتوزيع أرباح لا تزيد عن 5% من رأس المال في السنوات التي لا تسمح فيها الأرباح المحتفظ بها بتأمين هذا الحد.

تم إنشاء الإحتياطي العام ليتماشى مع متطلبات النظام الأساسي للبنك الأم، كما أن هذا الإحتياطي قابل للتوزيع. لم يتم خلال عامي 2012 و 2011 أي تحويلات إلى الإحتياطي العام.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2012

هـ. احتياطي أسهم البنك المشتراة

يمثل هذا الاحتياطي أي أرباح أو خسائر ناتجة عن بيع أسهم البنك الأم المشتراة المحتفظ بها من قبل البنك الأم وهو غير قابل للتوزيع.

و. احتياطي إعادة تقييم عقار

يمثل هذا الاحتياطي الفوائض الناتجة من إعادة تقييم عقار.

ز. احتياطي تقييم الاستثمار

تمثل الأرباح أو الخسائر الناتجة من التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات في الأوراق المالية «المتاحة للبيع» يؤخذ الرصيد في هذا الإحتياطي إلى بيان الدخل المجمع عند بيع الموجودات الخاصة به أو هبوط قيمتها.

ح. توزيعات أرباح مقترحة وأسهم منحة:

قررت الجمعية العامة السنوية للمساهمين المتعقدة بتاريخ 29 إبريل 2012 على عدم توزيع أرباح نقدية عن سنة 2011 (2010: 15 فلس للسهم الواحد).

15. إيرادات الفوائد

2011	2012	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
118,514	99,870	قروض وسلفيات للبنوك والعملاء
4,314	5,403	معاملات وإيداعات ما بين البنوك
9,340	8,647	سندات واستثمارات أخرى
132,168	113,920	

تتضمن إيرادات الفوائد إفراج بمبلغ 927 ألف دينار كويتي (2011 - 751 ألف دينار كويتي) ناتجة عن تسويات على التقديرات المعدلة للتدفقات النقدية المستقبلية المخصومة بمعدلات الفائدة الأصلية المتعاقد عليها من محفظة القروض المنتظمة التي تم تعديل شروطها خلال عامي 2007 و 2008 وكما في تعميم بنك الكويت المركزي رقم 2 / 202 ب س ر س أ / 2007 بتاريخ 13 فبراير 2007 وتعميم بنك الكويت المركزي رقم 2 / 105 بتاريخ 23 إبريل 2008.

16. مصاريف الفوائد

2011	2012	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
(30,153)	(18,708)	إيداعات عملاء
(8,415)	(7,327)	إيداعات مؤسسات مالية
(1,996)	(2,303)	معاملات وإيداعات ما بين البنوك
(40,564)	(28,338)	

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2012

17. صافي ربح (خسارة) من استثمار في أوراق مالية

2011	2012	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
(310)	-	خسارة محققة من بيع استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
135	1,661	ربح محقق من بيع استثمارات متاحة للبيع
(175)	1,661	

18. إيرادات تشغيل أخرى

2011	2012	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
721	763	المسترد عن مصاريف اتصالات
299	361	أخرى
1,020	1,124	

19. هبوط القيمة ومخصصات أخرى

إن المبالغ التالية قد تم (تحميلها) / الإفراج عنها في بيان الدخل المجموع:

2011	2012	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
(83,959)	(64,565)	قروض وسلفيات - محدد
(21,091)	6,066	قروض وسلفيات - عام
(7,475)	(20,758)	استثمارات أوراق مالية
11,976	(867)	تسهيلات غير نقدية
142	(12,516)	مخصصات أخرى
(100,407)	(92,640)	

تمثل المخصصات الأخرى بشكل رئيسي انخفاض في قيمة استثمار في شركة زميلة وشهرة وموجودات غير ملموسة قدرت عند امتلاك إحدى الشركات التابعة بمبلغ 3,229 ألف دينار كويتي، ومبلغ 8,141 ألف دينار كويتي على التوالي.

20. ضرائب

2011	2012	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
-	-	ضريبة دعم العمالة الوطنية
(9)	(11)	حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي
-	(2)	الزكاة
(9)	(13)	

تحتسب المجموعة ضريبة دعم العمالة الوطنية وفقاً لقانون رقم 19 لسنة 2000 ولمرسوم وزارة المالية رقم 24 لسنة 2006 بواقع 2.5% من ربح السنة الخاضع للضريبة.

تحتسب المجموعة حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي بواقع 1% من ربح السنة وفقاً لطريقة الحساب بناء على مرسوم مجلس إدارة المؤسسة والذي ينص على خصم مكافأة أعضاء مجلس الإدارة والمحول إلى الإحتياطي القانوني من ربح السنة عند احتساب الحصة.

تحتسب الزكاة بواقع 1% من ربح المجموعة وفقاً لقانون رقم 46 لسنة 2006 ولمرسوم وزارة المالية رقم 58/2007.

21. ربحية السهم

تحتسب ربحية السهم الأساسية والمخفضة بتقسيم صافي ربح السنة الخاص بمساهمي البنك الأم على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة.

2011	2012	
810	1,119	صافي ربح السنة الخاص بمساهمي البنك الأم (ألف دينار كويتي)
1,272,022	1,272,022	المتوسط المرجح للأسهم المصرح والمكتتب بها (العدد بالآلاف)
(70)	(70)	ناقصاً: المتوسط المرجح لأسهم البنك المشتراة المحتفظ بها (العدد بالآلاف)
1,271,952	1,271,952	
0.6	0.9	ربحية السهم الأساسية والمخفضة الخاصة بمساهمي البنك الأم (فلس)

22. شركات تابعة

نسبة الملكية	أسم الشركة	البلد	النشاط الأساسي	2011	2012
%100	شركة التجاري للإستثمار - ش.م.ك.م	الكويت	استثمار مصرفي	%100	%100
%80	الإتحاد للوساطة المالية - ش.م.ك.م	الكويت	خدمات وساطة	%80	%80

وافقت الجمعية العمومية الغير عادية للشركة في اجتماعها المنعقد بتاريخ 2 أكتوبر 2012 على تصفية شركة التجاري للاستثمار - ش.م.ك. (مقفلة) أخذاً بالاعتبار التحديات الحالية وبيئة العمل الغير مستقرة. نتيجة لذلك، تم تصنيف الموجودات الغير متداولة لهذه الشركة التابعة كموجودات غير متداولة محتفظ بها لغرض البيع استناداً إلى المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 5: "الموجودات غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات غير المستمرة". كما في 31 ديسمبر 2012، تتضمن الموجودات الغير متداولة المحتفظ بها لغرض البيع عقار بالقيمة العادلة ناقص تكلفة البيع بمبلغ 1,717 ألف دينار كويتي، مصنف كموجودات أخرى، يتضمن صافي ربح المجموعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2012 ربح من عمليات غير مستمرة لهذه الشركة التابعة بمبلغ 46 ألف دينار كويتي.

23. معاملات مع أطراف ذات صلة

خلال السنة، إن أطرافاً معينة ذات صلة (أعضاء مجلس الإدارة ومدراء المجموعة وعائلاتهم وشركات يملكون حصصاً رئيسية بها) كانوا عملاء للمجموعة ضمن دورة الأعمال الطبيعية. يتم الموافقة على شروط هذه المعاملات من قبل إدارة المجموعة. إن الأرصدة في تاريخ بيان المركز المالي المجموع كانت كالتالي:

2011			2012		
عدد أعضاء المجلس	عدد الأفراد	القيمة ألف	عدد أعضاء المجلس	عدد الأفراد	القيمة ألف
التنفيذي	العلاقة	دينار كويتي	التنفيذي	العلاقة	دينار كويتي
أعضاء مجلس الإدارة					
-	-	-	-	-	-
قروض					
1	-	1	1	-	1
بطاقات ائتمان					
7	-	32	7	-	32
ودائع					
8	-	8	8	-	8
قروض					
5	3	9	5	3	9
بطاقات ائتمان					
13	12	734	13	12	734
ودائع					
11	560	12	11	560	12

إن القروض الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة العليا والأعضاء التابعين تستحق خلال 5 سنوات وتحمل بفائدة 0% (2011: بين 0% إلى 1.5%).

تتضمن تفاصيل مزايا الإدارة العليا مكافآت مدفوعة لرئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب والمدير التنفيذي بمبلغ 135 ألف دينار كويتي و 509 ألف دينار كويتي على التوالي، هي كما يلي:

2011	2012	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
(790)	(1,333)	رواتب ومزايا قصيرة الأجل الأخرى
(17)	(12)	مزايا بعد التوظيف
(78)	(149)	مزايا نهاية الخدمة

إن مكافأة أعضاء مجلس الإدارة تبلغ 143 ألف دينار كويتي للأعمال المنجزة من قبلهم والمتعلقة باللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة.

24. القيم العادلة للأدوات المالية

القيمة العادلة هي المبلغ الذي يمكن مقابله بمبادلة أو تسوية أصل أو التزام أو أداة مالية بين أطراف مطلعة وراغبة في التعامل على أساس تجاري بحت. يستند تعريف القيمة العادلة على فرضية إستمرارية المجموعة وعدم وجود نية أو إحتياج للتصفية أو تقليص حجم عملياته بشكل جوهري أو تنفيذ إحدى العمليات بشروط ليست في صالحه.

يتم تقدير القيم العادلة للموجودات والمطلوبات المالية التي تحمل بفوائد ولم تظهر في المركز المالي المجمع للمجموعة بالقيمة العادلة باستخدام أسعار الفائدة السائدة على الديون ذات الصفات المتشابهة في الخطر الائتماني والمدة المتبقية حتى تاريخ الإستحقاق. تقارب القيمة الدفترية لهذه الأدوات المالية قيمتها العادلة.

لقد تم الإفصاح عن التقنيات والفرضيات المستخدمة لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية في بند القيم العادلة إيضاح رقم 2 «السياسات المحاسبية الهامة».

25. الأدوات المالية

أ. إستراتيجية إستعمال الأدوات المالية:

تتعلق أنشطة المجموعة (كبنك تجاري) بشكل رئيسي بإستعمال الأدوات المالية التي تتضمن المشتقات. يقبل البنك الودائع من العملاء بمعدلات فائدة ثابتة ومتغيرة ولمدد مختلفة، ويسعى البنك إلى استثمار هذه الأموال في موجودات ذات جودة عالية وهامش فائدة عادل. وفي نفس الوقت يحافظ على سيولة كافية لمقابلة جميع إحتياجات المجموعة.

كما تسعى المجموعة إلى زيادة هامش الفائدة من خلال إقراض شركات وأفراد من ذوي مستويات إئتمان معينة. إن هذه التعرضات ليست قصراً على القروض والسلفيات فقط إذ تتضمن أيضاً ضمانات والتزامات أخرى كالأعتمادات المستندية الصادرة عن البنك الأم.

يصاحب إستخدام الأدوات المالية مخاطر ملازمة لها. تعترف المجموعة بالعلاقة بين العائد والمخاطر المصاحبة لإستخدام الأدوات المالية. تشكل إدارة المخاطر جزءاً من الأهداف الإستراتيجية للمجموعة.

ب. إدارة المخاطر العامة:

إن إستراتيجية المجموعة هي الحفاظ على وعي قوي بإدارة المخاطر وإدارة العلاقة بين المخاطر والمنافع في ومن خلال كل قطاعات العمل. إن المجموعة تراجع بصورة مستمرة سياسات وإجراءات إدارة المخاطر للتحقق من إمكانية عدم تعرض المجموعة للتقلبات الحادة في قيم الموجودات ومعدلات الارباح. لإفصاحات نوعية مفصلة عن مهام إدارة المخاطر يمكن الرجوع إلى إيضاح رقم 4 "إدارة المخاطر" من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

إن إجراءات قياس وإدارة المخاطر للمجموعة تعتمد على طبيعة التصنيف المحدد لنوعية المخاطر على النحو الموضح كما يلي:

(1) مخاطر الائتمان:

مخاطر الائتمان هي مخاطر إحتمال عدم قدرة أحد أطراف الإدارة المالية على الوفاء بالتزاماته مسبباً خسارة مالية للطرف الآخر. تقوم المجموعة بمحاولات للسيطرة على مخاطر الائتمان من خلال الرقابة على التعرض للخطر الائتماني وتحديد المعاملات مع الأطراف الأخرى وتقييم الجدارة الائتمانية لهم باستمرار.

لإفصاحات نوعية مفصلة عن إدارة مخاطر الائتمان يمكن الرجوع إلى الإيضاح رقم 4 (أ) "إدارة المخاطر - مخاطر الائتمان" من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

أ. تركيز مخاطر الائتمان:

إن تركيز مخاطر الائتمان المتعلقة بالقروض والسلفيات، والتي تمثل القسم الأهم من الموجودات المعرضة لخطر الائتمان تظهر في إيضاح رقم 6.

ب. أعلى تعرض لمخاطر الائتمان قبل الحصول على ضمانات أو تعزيزات ائتمانية

إن الجدول التالي يمثل الحد الأعلى للتعرض للخطر الائتماني كما في تاريخ بيان المركز المالي المجموع دون الأخذ في الاعتبار أي ضمانات وأي تعزيزات ائتمانية أخرى.

2011 ألف دينار كويتي	2012 ألف دينار كويتي	
مخاطر الائتمان المتعلقة بالبنود المدرجة في الميزانية العمومية		
198,470	253,765	نقد وأرصدة قصيرة الأجل
484,036	444,195	سندات الخزنة والبنك المركزي
405,989	373,033	المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
1,899,435	1,795,365	قروض وسلفيات - شركات
403,181	436,430	قروض وسلفيات - أفراد
56,397	55,637	سندات
16,621	21,263	موجودات أخرى
3,464,129	3,379,688	
مخاطر الائتمان المتعلقة ببنود خارج الميزانية العمومية		
82,826	42,904	قبولات مصرفية
194,571	130,518	اعتمادات مستندية
860,491	885,205	خطابات ضمان
35,953	37,961	أخرى
1,173,841	1,096,588	
4,637,970	4,476,276	

إن الهدف الأساسي للأدوات المالية خارج الميزانية العمومية لضمان وجود التمويل للعملاء كما هو مطلوب. إن المبالغ التعاقدية تمثل مخاطر الائتمان، بإفتراض أن المبالغ مقدمة بالكامل وأن ليس هناك أي قيمة لجميع الضمانات والكفالات الأخرى. مع ذلك، فإن إجمالي المبالغ التعاقدية للالتزامات بمنح الائتمان لا تمثل بالضرورة المتطلبات النقدية المستقبلية إذ أن كثيرا من هذه الإلتزامات تنتهي أو تُلغى بدون تمويلها.

ج. الضمانات والتعزيزات الائتمانية الأخرى:

تعتمد قيمة ونوع الضمان على تقييم مخاطر الائتمان للطرف الآخر. يتم تطبيق الارشادات الخاصة بقبول أنواع الضمانات ومعايير تقييمها.

لإفصاحات نوعية مفصلة عن الضمانات والتعزيزات الائتمانية الأخرى يمكن الرجوع للإيضاح رقم 6 "تخفيض خطر الائتمان" من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

د. جودة الائتمان للتعرض للخطر الائتماني:

يمثل الجدول التالي تعرض جودة الائتمان للقروض والسلفيات لخطر الائتمان حسب الفئة والدرجة والحالة:

ألف دينار كويتي						
غير مستحقة وغير منخفضة القيمة			مستحقة وغير			
القيمة العادلة للرهن	منخفضة القيمة 0 - 90 يوما	منخفضة القيمة	درجة قياسية	درجة عادية	درجة عليا	
كما في 31 ديسمبر 2012						
48,846	50,619	248,583	405,201	1,088,557	2,405	قروض وسلفيات – شركات
-	-	-	1,374	-	-	قروض وسلفيات – بنوك
30	10,994	35,020	390,416	-	-	قروض وسلفيات – أفراد
48,876	61,613	283,603	796,991	1,088,557	2,405	
كما في 31 ديسمبر 2011						
83,090	144,821	7,251	662,383	1,072,157	12,092	قروض وسلفيات – شركات
-	-	-	1,327	-	-	قروض وسلفيات – بنوك
62	9,183	37,550	357,179	-	-	قروض وسلفيات – أفراد
83,152	154,004	44,801	1,020,889	1,072,157	12,092	

إن نظام تصنيف المخاطر للمجموعة يعتبر منهجاً نظامياً لتحليل عوامل المخاطر المرتبطة بتمديد الائتمان. تستخدم المجموعة التقييمات الخارجية لوكالات تقييم الائتمان لتقييم البنوك والمؤسسات المالية والتصنيف الداخلي لعملاء الشركات. إن المقاييس التي تؤخذ بعين الاعتبار عند تقييم مخاطر العملاء تتضمن الأداء والوضع المالي، جودة الإدارة والمعلومات المالية، هيكل التسهيلات، الضمانات والترتيبات الداعمة ومخاطر البلد ابهما انسب. يتبع النظام مقياساً من 1 إلى 10 حيث يعتبر 1 أفضل المخاطر و 10 اسوء المخاطر. ان الدرجات العليا والقياسية والعادية يتم تحديدها بناءاً على الأسس التالية:

داخلي	خارجي
1 إلى 4 درجات	تقديرات أأأ وأأ وأ
5 إلى 6 درجات	تقدير ب ب ب
7 إلى 8 درجات	أقل من ب ب ب وغير مقيمة

هـ. تركيز الموجودات المالية والبنود خارج الميزانية العمومية

2011		2012	
ألف دينار كويتي		ألف دينار كويتي	
خارج الميزانية العمومية	الموجودات	خارج الميزانية العمومية	الموجودات
القطاع الجغرافي:			
901,458	3,143,540	818,642	3,211,248
203,501	327,182	199,601	330,584
66,603	197,117	72,253	74,531
151	2,075	4,498	1,854
2,128	-	1,594	123
1,173,841	3,669,914	1,096,588	3,618,340
القطاع حسب النشاط:			
-	484,035	-	444,196
158,290	218,132	211,155	253,060
504,940	670,412	576,788	702,857
229,595	1,187,798	240,566	1,209,924
281,016	1,109,537	68,079	1,008,303
1,173,841	3,669,914	1,096,588	3,618,340

و. الأدوات المالية ذات المبالغ التعاقدية أو الاسمية والمعرضة لمخاطر الائتمان:

تستخدم المجموعة في سياق نشاطها الطبيعي أدوات مالية مشتقة لإدارة تعرضها لتقلبات سعر الفائدة وأسعار تحويل العملات الأجنبية. إن الأداة المالية المشتقة هي عقد مالي بين طرفين تستند بموجبه المدفوعات إلى الحركات في سعر أداة مالية أو أكثر، المعدل أو المؤشر المعلن.

يبين الجدول أدناه القيمة العادلة الموجبه والسالبة للأدوات المالية المشتقة مع القيمة الاسمية التي تم تحليلها حسب فترة الاستحقاق. إن القيمة الاسمية هي قيمة الأصل الأساسي للأداة المالية المشتقة، المعدل أو المؤشر المعلن والذي يمثل الأساس الذي يتم عليه قياس التغيرات في قيمة المشتقات.

تبين القيمة الاسمية حجم المعاملات القائمة في نهاية السنة وهي لا تعبر عن مخاطر السوق أو مخاطر الائتمان. إن ربح أو خسارة التقييم العادل للمشتقات المحتفظ بها لغرض التداول يتم تحميله على قائمة الدخل المجموع.

القيمة الاسمية على أساس الإستحقاق					
المجموع ألف دينار كويتي	أكثر من سنة ألف دينار كويتي	12 - 3 شهرا ألف دينار كويتي	1 - 3 أشهر ألف دينار كويتي	حتى شهر ألف دينار كويتي	القيمة العادلة ألف دينار كويتي
كما في 31 ديسمبر 2012					
347,902	-	16,358	87,855	243,689	1,221
عقود العملات الأجنبية - الآجلة					
347,902	-	16,358	87,855	243,689	1,221
كما في 31 ديسمبر 2011					
402,199	-	-	103,029	299,170	5,343
عقود العملات الأجنبية - الآجلة					
3,281	-	-	3,281	-	237
عقد خيار					
405,480	-	-	106,310	299,170	5,580

(2) مخاطر السوق:

إن مخاطر السوق هي المخاطر الناتجة عن التقلب في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نتيجة للتغيير في عوامل السوق كمعدلات الفائدة، سعر تبادل العملات الأجنبية وسعر أدوات الملكية. الإفصاحات نوعية مفصلة عن مخاطر السوق يمكن الرجوع إلى الإيضاح رقم 4 (ب) "إدارة المخاطر - مخاطر السوق" من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

(أ) مخاطر سعر الفائدة:

تنتج مخاطر أسعار الفائدة نتيجة لعدم التطابق في إعادة تسعير إستحقاقات الموجودات والمطلوبات، إن معظم موجودات ومطلوبات المجموعة يعاد تسعيرها خلال سنة واحدة، تدير المجموعة هذه المخاطر بمطابقة إعادة تسعير الموجودات والمطلوبات بوضع حد للمخاطر المقبولة. يتم قياس التعرض للمخاطر بانتظام بمراجعة تلك المخاطر لوضع حد للقبول بها. الإفصاحات نوعية مفصلة عن مخاطر سعر الفائدة يمكن الرجوع إلى الإيضاح رقم 4 (د) "إدارة المخاطر - مخاطر أسعار الفائدة" من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2012

إن حساسية المجموعة للفوائد ومجال أسعار الفائدة الفعلية على موجوداته ومطلوباته والتي تحمل بفوائد هي كالتالي:

ألف دينار كويتي							%
كما في 31 ديسمبر 2012	حتى شهر	1 - 3 أشهر	3 - 12 شهرا	أكثر من سنة	غير حساسة لأسعار الفائدة	المجموع	سعر الفائدة الفعلي
الموجودات:							
نقد وأرصدة قصيرة الأجل	201,390	-	-	-	52,375	253,765	0 - 2
سندات الخزنة والبنك المركزي	67,956	191,584	184,655	-	-	444,195	1 - 2
المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	135,664	196,588	39,406	-	1,375	373,033	1 - 2
قروض وسلفيات	1,688,127	13,739	38,519	367,027	20,321	2,127,733	1 - 5
استثمارات في أوراق مالية	16,553	12,459	14,643	15,911	335,557	395,123	1 - 9
إستثمار في شركة زميلة	-	-	-	-	3,228	3,228	-
موجودات أخرى	2,458	512	76	-	18,217	21,263	-
	2,112,148	414,882	277,299	382,938	431,073	3,618,340	
المطلوبات:							
المستحق إلى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	382,242	144,676	190,689	54,535	45,152	817,294	
ودائع العملاء	977,443	445,063	367,798	29,969	437,015	2,257,288	1 - 3
مطلوبات أخرى	1,022	547	1,083	-	37,840	40,492	0 - 3
	1,360,707	590,286	559,570	84,504	520,007	3,115,074	-
مجموع حساسية فجوة سعر الفائدة	751,441	(175,404)	(282,271)	298,434			

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2012

%	ألف دينار كويتي						كما في 31 ديسمبر 2011
	سعر الفائدة الفعلي	المجموع	غير حساسة لأسعار الفائدة	أكثر من سنة	12 - 3 شهرا	1 - 3 أشهر	حتى شهر
							الموجودات:
0 - 2	198,470	27,430	-	-	-	-	نقد وأرصدة قصيرة الأجل
1 - 2	484,036	-	-	208,641	177,557	97,838	سندات الخزانة والبنك المركزي
1 - 4	405,989	1,327	2,125	22,624	179,652	200,261	المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
1 - 6	2,161,007	8,488	284,767	22,020	39,104	1,806,628	قروض وسلفيات
1 - 6	394,100	337,620	25,934	9,281	9,101	12,164	استثمارات في أوراق مالية
-	9,691	9,691	-	-	-	-	إستثمار في شركة زميلة
-	16,621	15,244	6	62	299	1,010	موجودات أخرى
	3,669,914	399,800	312,832	262,628	405,713	2,288,941	
							المطلوبات:
1 - 3	886,520	32,320	44,075	341,110	95,070	373,945	المستحق إلى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
0 - 3	2,253,965	375,577	2,817	553,960	434,290	887,321	ودائع العملاء
-	42,418	39,397	-	544	426	2,051	مطلوبات أخرى
	3,182,903	447,294	46,892	895,614	529,786	1,263,317	
							مجموع حساسية فجوة سعر الفائدة
			265,940	(632,986)	(124,073)	1,025,624	

إن التأثير على بيان الدخل المجمع إستنادا إلى فجوة إعادة التسعير على مدى سنة واحدة هو كالتالي:

ألف دينار كويتي

2011		2012		
التأثير على بيان الدخل		التأثير على بيان الدخل		
±@%2	±@%1	±@%2	±@%1	
16,563	8,282	12,964	6,482	دينار كويتي
(1,625)	(813)	(2,992)	(1,496)	دولار أمريكي
326	163	2,010	1,005	عملات أخرى
± 15,264	± 7,632	± 11,982	± 5,991	

(ب) مخاطر العملة:

مخاطر العملة هي مخاطر أن تتقلب قيمة الأدوات المالية نتيجة للتغير في أسعار العملات الأجنبية. بإعتبار المجموعة كيان معنوي كويتي، فإن الدينار الكويتي يمثل عملة التشغيل. تتم إدارة صافي مخاطر العملة عن طريق وضع حدود عامة من أعضاء مجلس الإدارة ومراقبتها بصفة دورية من خلال أساليب الرقابة التقنية والإدارية. كما يتم أيضاً استخدام معاملات التحوط لإدارة مخاطر العملات الأخرى. لإفصاحات نوعية مفصلة عن مخاطر العملة يمكن الرجوع إلى الإيضاح رقم 4 (ب). "إدارة المخاطر - مخاطر السوق" من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

كان لدى المجموعة صافي التعرضات الجوهرية الآتية بالعملات الأجنبية:

2012 ألف دينار كويتي	2011 ألف دينار كويتي	
		صافي الموجودات (المطلوبات)
3,687	719	دولار أمريكي
283	(2,979)	يورو
438	200	ريال سعودي
(24)	32	فرنك سويسري
312	448	درهم إماراتي
(393)	214	جنيه استرليني
1	56	ين ياباني
773	946	أخرى - موجودات
(3)	(18)	أخرى - مطلوبات
5,074	(382)	

يلخص الجدول التالي تعرض المجموعة لخطر تغيرات العملة الأجنبية. يتضمن الجدول الأدوات المالية لبنود الميزانية وبند خارج الميزانية بقيمتها الدفترية مصنفة حسب العملة:

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2012

ألف دينار كويتي				كما في 31 ديسمبر 2012
المجموع	عملات أخرى	دولار أمريكي	دينار كويتي	
الموجودات:				
253,765	67,309	36,970	149,486	نقد وأرصدة قصيرة الأجل
444,195	-	-	444,195	سندات الخزانة والبنك المركزي
373,033	162,847	193,186	17,000	المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
2,127,733	9,873	81,098	2,036,762	قروض وسلفيات
395,123	14,270	35,332	345,521	استثمارات في أوراق مالية
3,228	-	3,228	-	إستثمارات في شركة زميلة
21,263	369	2,265	18,629	موجودات أخرى
3,618,340	254,668	352,079	3,011,593	
المطلوبات:				
817,294	67,487	180,172	569,635	المستحق إلى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
2,257,288	87,107	276,808	1,893,373	ودائع العملاء
40,492	8,177	3,828	28,487	مطلوبات أخرى
3,115,074	162,771	460,808	2,491,495	
503,266	91,897	(108,729)	520,098	صافي المركز المالي للميزانية العمومية
1,096,588	64,898	200,862	830,828	المطلوبات المحتملة

ألف دينار كويتي				كما في 31 ديسمبر 2011
المجموع	عملات أخرى	دولار أمريكي	دينار كويتي	
الموجودات:				
198,470	68,103	35,106	95,261	نقد وأرصدة قصيرة الأجل
484,036	-	-	484,036	سندات الخزانة والبنك المركزي
405,989	196,694	85,807	123,488	المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
2,161,007	26,943	71,572	2,062,492	قروض وسلفيات
394,100	15,674	48,293	330,133	استثمارات في أوراق مالية
9,691	-	9,691	-	إستثمارات في شركة زميلة
16,621	4,054	2,478	10,089	موجودات أخرى
3,669,914	311,468	252,947	3,105,499	
المطلوبات:				
886,520	129,759	116,707	640,054	المستحق إلى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
2,253,965	125,179	194,930	1,933,856	ودائع العملاء
42,418	286	5,464	36,668	مطلوبات أخرى
3,182,903	255,224	317,101	2,610,578	
487,011	56,244	(64,154)	494,921	صافي المركز المالي للميزانية العمومية
1,173,841	73,582	284,115	816,144	المطلوبات المحتملة

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2012

إن الأثر على بيان الدخل المجموع وبيان التغيرات في حقوق الملكية المجموع الناتج عن تقوية سعر صرف العملة مع ثبات باقي العوامل الأخرى، موضح أدناه:

ألف دينار كويتي			
التأثير على بيان الدخل		التأثير على حقوق الملكية	
@%1	@%2	@%1	@%2
كما في 31 ديسمبر 2012			
37	74	319	638
دولار أمريكي			
3	6	20	40
يورو			
4	8	-	-
ريال سعودي			
3	6	4	8
درهم إماراتي			
3	6	-	-
ريال قطري			
-	-	94	188
أخرى			
50	100	437	874
كما في 31 ديسمبر 2011			
7	14	476	952
دولار أمريكي			
(30)	(60)	6	12
يورو			
2	4	-	-
ريال سعودي			
4	8	-	-
درهم إماراتي			
4	8	-	-
ريال قطري			
9	18	149	298
أخرى			
(4)	(8)	631	1,262

(ج) مخاطر أسعار أدوات الملكية:

إن مخاطر أسعار أدوات الملكية هي مخاطر هبوط القيمة العادلة لأدوات الملكية كنتيجة لتغيرات مستوى مؤشرات أدوات الملكية وقيمة الأسهم بشكل منفرد. إن التعرض لمخاطر سعر أدوات الملكية ينشأ من المحفظة الاستثمارية للمجموعة. لإفصاحات نوعية مفصلة عن مخاطر أسعار أدوات الملكية يمكن الرجوع إلى الإيضاح رقم 4 (ب) «إدارة المخاطر - مخاطر السوق» من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

إن الأثر على بيان الدخل المجموع وبيان التغيرات في حقوق الملكية المجموع نتيجة التغيرات المعقولة المحتملة لمؤشرات الملكية، مع ثبات باقي المتغيرات، هي كما يلي:

ألف دينار كويتي			
التأثير على بيان الدخل		التأثير على حقوق الملكية	
@%1	@%2	@%1	@%2
كما في 31 ديسمبر 2012			
-	-	2,986	5,972
سوق الكويت للأوراق المالية			
كما في 31 ديسمبر 2011			
-	-	2,791	5,582
سوق الكويت للأوراق المالية			

(3) مخاطر السيولة:

إن مخاطر السيولة تنتج عن عدم مقدرة المجموعة على توفير الأموال اللازمة. يمكن أن تظهر مخاطر السيولة من تقلبات السوق أو التدهور الائتماني والذي قد يسبب جفاف بعض موارد التمويل فوراً. لإفصاحات مفصلة عن إدارة مخاطر السيولة يمكن الرجوع إلى الإيضاح رقم 4 (ج) "إدارة المخاطر - مخاطر السيولة" من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

أ. يلخص الجدول أدناه نمط الاستحقاق لموجودات ومطلوبات المجموعة. وقد تم تحديد الاستحقاقات التعاقدية للموجودات والمطلوبات على أساس الفترة المتبقية من تاريخ بيان المركز المالي المجمع وحتى تاريخ الاستحقاق التعاقدية ولا يأخذ في الاعتبار تواريخ الاستحقاقات الفعلية المترتبة على استبقاء الودائع ومدى توفر الأموال السائلة. من غير المعتاد أن تربط المجموعة جميع استحقاقات موجوداتها ومطلوباتها حيث أن كثيراً من المعاملات ذات أجل غير محددة وذات طبيعة مختلفة. ومع ذلك، فإن الإدارة تراقب بشكل حثيث نمطها الاستحقاق لتتأكد من الحفاظ على السيولة الكافية في كل الأوقات.

ألف دينار كويتي						كما في 31 ديسمبر 2012
المجموع	أكثر من سنة	6 - 12 شهرا	3 - 6 أشهر	1 - 3 أشهر	حتى شهر	
الموجودات:						
253,765	-	-	-	154	253,611	نقد وأرصدة قصيرة الأجل
444,195	-	-	237	262	443,696	سندات الخزانة والبنك المركزي
373,033	1,369	-	39,412	196,588	135,664	المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
2,127,733	855,987	246,270	294,212	503,996	227,268	قروض وسلفيات
395,123	53,006	18,695	481	130	322,811	استثمارات في أوراق مالية
3,228	3,228	-	-	-	-	إستثمار في شركة زميلة
25,768	25,768	-	-	-	-	عقارات ومعدات
9,940	9,940	-	-	-	-	شهرة وموجودات غير ملموسة
35,311	23,932	5	70	512	10,792	موجودات أخرى
3,668,096	973,230	264,970	334,412	701,642	1,393,842	
المطلوبات:						
817,294	54,535	123,375	93,661	144,676	401,047	المستحق إلى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
2,257,288	29,768	84,681	301,475	482,171	1,359,193	ودائع العملاء
40,492	14,918	784	1,843	2,240	20,781	مطلوبات أخرى
3,115,074	99,291	208,696	396,979	629,087	1,781,021	
553,022	873,939	56,274	(62,567)	72,555	(387,179)	صافي فجوة السيولة

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2012

ألف دينار كويتي						كما في 31 ديسمبر 2011
المجموع	أكثر من سنة	12 – 6 شهرا	6 – 3 أشهر	3 – 1 أشهر	حتى شهر	
الموجودات:						
198,470	-	-	1	1	198,468	نقد وأرصدة قصيرة الأجل
484,036	-	-	243	535	483,258	سندات الخزانة والبنك المركزي
405,989	1,322	-	22,623	179,657	202,387	المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
2,161,007	770,166	251,188	179,990	553,137	406,526	قروض وسلفيات
394,100	57,857	13,400	85	438	322,320	استثمارات في أوراق مالية
9,691	9,691	-	-	-	-	إستثمار في شركة زميلة
26,152	26,152	-	-	-	-	عقارات ومعدات
18,226	18,226	-	-	-	-	شهرة وموجودات غير ملموسة
16,621	1,095	-	62	304	15,160	موجودات أخرى
3,714,292	884,509	264,588	203,004	734,072	1,628,119	
المطلوبات:						
886,520	46,190	203,170	150,901	97,891	388,368	المستحق إلى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
2,253,965	703	270,360	270,638	431,469	1,280,795	ودائع العملاء
42,418	14,835	2,136	2,773	1,643	21,031	مطلوبات أخرى
3,182,903	61,728	475,666	424,312	531,003	1,690,194	
531,389	822,781	(211,078)	(221,308)	203,069	(62,075)	صافي فجوة السيولة

ب. فترات الانتهاء التعاقدية عن طريق الاستحقاق:

ألف دينار كويتي						كما في 31 ديسمبر 2012
المجموع	أكثر من سنة	12 - 6 شهرا	6 - 3 أشهر	3 - 1 أشهر	حتى شهر	
1,096,588	263,334	205,169	151,925	281,364	194,796	المطلوبات المحتملة
كما في 31 ديسمبر 2011						
1,173,841	269,017	231,502	203,745	261,920	207,657	المطلوبات المحتملة

ج. فترات الاسترداد التعاقدية للالتزامات الغير مخفضة عن طريق الاستحقاق:

ألف دينار كويتي					
حتى شهر	1 - 3 أشهر	3 - 6 أشهر	6 - 12 شهرا	أكثر من سنة	المجموع
كما في 31 ديسمبر 2012					
المطلوبات غير مخفضة:					
المستحق إلى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى					
401,108	144,936	93,950	124,572	55,842	820,408
ودائع العملاء					
1,359,248	482,646	302,149	85,337	30,290	2,259,670
مطلوبات أخرى					
20,781	2,240	1,843	640	14,988	40,492
1,781,137	629,822	397,942	210,549	101,120	3,120,570
كما في 31 ديسمبر 2011					
المطلوبات غير مخفضة:					
المستحق إلى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى					
388,441	98,108	151,921	205,827	46,917	891,214
ودائع العملاء					
1,281,035	432,483	271,877	273,243	810	2,259,448
مطلوبات أخرى					
21,031	1,643	2,773	2,136	14,835	42,418
1,690,507	532,234	426,571	481,206	62,562	3,193,080

26. مخاطر العمليات:

إن مخاطر العمليات هي مخاطر الخسائر الناتجة عن إخفاق أو عدم ملائمة العمليات الداخلية، والعاملين وأنظمة البنك للعمليات أو من أحداث خارجية.

تتجمل وحدات الدعم والعمليات مسؤولية رئيسية في تحديد وتقييم وإدارة مخاطر العمليات الخاصة بها، حيث تستعمل أساليب رقابة داخلية لتخفيض احتمالية حدوث أو تأثير تلك المخاطر إلى الحدود المسموح بها في نطاق سياسات مخاطر البنك. وعندما يكون ذلك مناسباً، يتم تخفيض تلك المخاطر عن طريق التأمين.

لإفصاحات نوعية مفصلة عن إدارة مخاطر العمليات يمكن الرجوع إلى الإيضاح رقم 4 (هـ) "إدارة المخاطر - مخاطر العمليات" من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

27. تحليل القطاعات

تمارس المجموعة أنشطته بنكية وخدمات الوساطة وأنشطة الاستثمار البنكية والتي تنقسم بين:

أ. خدمات بنكية شركات وأفراد مع مدى كامل من الإقراض والإيداع وخدمات بنكية تجزئة لشركات محلية ودولية وأشخاص منفردين.

ب. تتألف الخزنة والاستثمار المصري من سوق المال صرف العملات الأجنبية، سندات الخزنة، إدارة الأصول وخدمات الوساطة المالية.

تراقب الإدارة النتائج التشغيلية لهذه القطاعات منفصلة، لغرض اتخاذ القرارات على أساس مؤشرات الأداء الرئيسية.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2012

ألف دينار كويتي						
المجموع		خزينة وإستثمار بنكي		خدمات بنكية شركات وأفراد		
2011	2012	2011	2012	2011	2012	
91,604	85,582	5,062	8,245	86,542	77,337	صافي إيرادات الفوائد
38,279	37,648	10,453	9,305	27,826	28,343	إيرادات غير الفوائد
129,883	123,230	15,515	17,550	114,368	105,680	إيرادات التشغيل
(100,407)	(92,640)	(7,292)	(33,468)	(93,115)	(59,172)	هبوط القيمة ومخصصات أخرى
853	1,153	(3,695)	(29,102)	4,548	30,255	صافي ربح (خسارة) السنة
3,714,292	3,668,096	1,506,901	1,484,315	2,207,391	2,183,781	إجمالي الموجودات
3,714,292	3,668,096	2,435,159	2,210,801	1,279,133	1,457,295	إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية
9,691	3,228	9,691	3,228	-	-	إستثمار في شركة زميلة

28. البنود خارج الميزانية العمومية

أ. الأدوات المالية ذات المبالغ التعاقدية:

ضمن دورة العمل الطبيعية، تدخل المجموعة في التزامات بتوفير ائتمان للعملاء، وتمثل المبالغ التعاقدية لهذه الالتزامات المخاطر الائتمانية المترتبة على افتراض أن المبالغ سيتم تقديمها بالكامل وأن أيًا من الضمانات لا قيمة لها. إن إجمالي المبالغ التعاقدية للالتزامات لا تعكس بالضرورة المتطلبات النقدية المستقبلية حيث أن في كثير من الحالات تنتهي هذه العقود بدون تمويل.

ب. موجودات الأمانة:

تقوم المجموعة بإدارة صناديق الإستثمار وصندوق سوق المال كمدير وأمين إستثمار. في 31 ديسمبر 2012، بلغ صافي قيمتهما 3,146 ألف دينار كويتي (2011: 37,280 ألف دينار كويتي).

ج. مطالبات قانونية:

يوجد في تاريخ بيان المركز المالي المجمع بعض المطالبات القانونية ضد المجموعة، وقد تم احتساب مخصص لها بمبلغ 2,620 ألف دينار كويتي (2011: 1,676 ألف دينار كويتي).

29. كفاية رأس المال

إن الإفصاحات المتعلقة بمعيار كفاية رأس المال المصدر عن بنك الكويت المركزي من خلال تعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/ب.س/184/2005 بتاريخ 21 ديسمبر 2005 متضمنة في بند الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال ضمن التقرير السنوي.

إن الإفصاحات العامة الكمية والنوعية المفصلة التالية، تم تقديمها طبقاً لقواعد وتعليمات بنك الكويت المركزي لمعيار كفاية رأس المال بأجل 2 الصادر من خلال التعميم رقم 2/ر. ب.س./148/2005 بتاريخ 21 ديسمبر 2005. إن الهدف من هذه المتطلبات، هو استكمال متطلبات كفاية رأس المال المذكورة أعلاه وعملية المراجعة الرقابية. علاوة على ذلك، إن متطلبات الإفصاح هذه تمكن وتسمح لشركاء السوق من تقييم الأجزاء الرئيسية من المعلومات حول تعرض البنك المصرح به، للمخاطر وتقديم إطار ثابت ومفهوم للإفصاح يسهل عملية المقارنة.

1. الشركات التابعة والاستثمارات الهامة:

إن البنك التجاري الكويتي - ش.م.ك. (البنك الأم) لديه شركتين تابعتين: شركة الاتحاد لوساطة الأوراق المالية - ش.م.ك. (مقفلة) - (مملوكة بنسبة 80%) والتي تعمل في مجال الوساطة المالية، شركة التجاري للاستثمار - ش.م.ك. (مقفلة) - (مملوكة بنسبة 100%) والتي تعمل في مجال الاستثمار البنكي وتمتلك نسبة 32.26% في بنك الشام - ش.م.م. (شركة زميلة)، بنك خاص تأسس في الجمهورية العربية السورية ويتعامل بالأنشطة البنكية الإسلامية.

إستناداً إلى القرار الصادر من قبل مجلس الإدارة في 24 أكتوبر 2012، قررت المجموعة تصفيه الشركة التابعة، شركة التجاري للاستثمار - ش.م.ك. (مقفلة) أخذاً بالاعتبار التعديلات الحالية وبيئة العمل الغير مستقرة.

وافقت الجمعية العمومية الغير العادية التي انعقدت بتاريخ 2 أكتوبر 2012 على تصفية الشركة التابعة.

يشار للبنك الأم وشركاته التابعة معاً بالمجموعة

يقدر مجموع حصة البنك في شركات التأمين، والتي هي عرضة لمخاطر الائتمان المرجحة كالتالي:

الاسم	2012			2011		
	البلد	نسبة الملكية %	ألف دينار كويتي	البلد	نسبة الملكية %	ألف دينار كويتي
أ- شركة الصفاة للتأمين التكافلي	-	-	-	الكويت	10.00%	190

إن نسبة رأس المال بلغت 18.58% للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011 مقابل 18.58. إذا تم احتساب الاستثمار في شركات التأمين ضمن "تخفيض من قاعدة رأس المال" عوضاً عن "التعرض للمخاطر المرجحة".

2. هيكل رأس المال:

رأس المال - يتكون رأس المال من 1,272,022,346 (2011: 1,272,022,346) سهماً عادياً، مصرح ومكتتب بها ومدفوعة بالكامل بقيمة أسمية 100 فلس للسهم الواحد. كما في 31 ديسمبر 2012، يمتلك البنك الأم 70,000 (0.01%) (31 ديسمبر 2011: 70,000 (0.01%)) من أسهمه الخاصة.

إن لدى المجموعة العناصر التالية من الشريحة الأولى TIER 1 والشريحة الثانية TIER 2 من قاعدة رأس المال:

2011	2012	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
أ - الشريحة الأولى من رأس المال (TIER 1 CAPITAL)		
127,202	127,202	1 - رأس المال المدفوع
-	-	2 - توزيعات أسهم مقترحة
66,791	66,791	3 - علاوة إصدار
63,601	63,601	4 - احتياطي قانوني
17,927	17,927	5 - احتياطي عام
114,143	115,262	6 - أرباح مرحلة
45,603	45,603	7 - احتياطي أسهم البنك الخاصة
913	966	8 - حصة الأقلية من الشركات التابعة المجمعة
(1,765)	-	9 - شهرة
(9,691)	(3,228)	10 - استثمارات أقلية مؤثرة في مؤسسات بنكية
-	-	11 - فائض رأس المال من شركات التأمين
(75)	(75)	12 - أسهم البنك المشتراة
424,649	434,049	مجموع الشريحة الأولى TIER 1 من رأس المال
ب - الشريحة الثانية من رأس المال (TIER 2 CAPITAL)		
9,977	10,350	1 - احتياطي إعادة تقييم الموجودات (فقط 45%)
32,900	41,736	2 - احتياطي القيمة العادلة (فقط 45% متفق مع المدققين الخارجيين)
32,575	31,199	3 - مخصصات عامة (خاضعة للحد الأقصى من 1.25% من إجمالي مخاطر الائتمان للموجودات المرجحة)
75,452	83,285	مجموع الشريحة الثانية TIER 2 من رأس المال
500,101	517,334	مجموع رأس المال المؤهل

3. كفاية رأس المال:

لقد تم تطبيق الأسلوب القياسي لاحتساب رأس المال المعرض لمخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر العمليات، لقد تم تقييم كفاية رأس المال مع افتراضه بتقرير معدل كفاية رأس المال المقدم إلى بنك الكويت المركزي. لدى المجموعة إطار للتخطيط وللتقييم وللتقرير عن كفاية رأس المال وللتأكد من أن العمليات الحالية والمستقبلية للمجموعة مدعومة برأس مال كافٍ في جميع الأوقات. تقوم المجموعة بمراقبة كفاية رأس المال مقابل حدود داخلية عليا محددة من قبل المجموعة. بالإضافة إلى ذلك، إن تقييم أية استراتيجية تمهيدية تتضمن بالضرورة تقييم متطلبات كفاية رأس المال. إن التقييم الداخلي لرأس المال تم تعزيزه من خلال تقديم إطار لقياس رأس المال الاقتصادي لكل نوع من المخاطر وعلى أساس المنشأة ككل.

أ. متطلبات رأس المال:

2011 ألف دينار كويتي			2012 ألف دينار كويتي			
صافي المخاطر	المرجحة للموجودات	إجمالي التعرض	صافي المخاطر	المرجحة للموجودات	إجمالي التعرض	
أ - مخاطر الائتمان:						
-	-	27,585	-	-	52,379	1. بنود نقدية
-	-	495,518	-	-	520,754	2. مطالبات على السيادية
-	-	-	-	-	-	3. مطالبات على مؤسسات دولية
-	-	-	-	-	-	4. مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	-	-	5. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
32,057	267,144	811,354	24,789	206,574	746,838	6. مطالبات على البنوك
98,768	823,064	1,572,323	100,377	836,477	1,462,303	7. مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	8. مطالبات على موجودات التوريد
47,944	399,530	418,168	51,927	432,724	451,106	9. الاستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	-	-	10. القروض السكنية الإستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة
6,939	57,825	107,436	5,913	49,274	107,974	11. التعرض للقروض المتأخرة
119,124	992,701	1,488,280	109,151	909,588	1,445,021	12. موجودات أخرى
304,832	2,540,264	4,920,664	292,157	2,434,637	4,786,375	المجموع
ب - مخاطر السوق:						
-	-	-	-	-	-	1. مخاطر مراكز معدل الفائدة
-	-	-	-	-	-	2. مخاطر مراكز الملكية
240	2,003	3,005	759	6,323	9,489	3. مخاطر العملات الأجنبية
-	-	-	-	-	-	4. مخاطر السلع
-	-	-	-	-	-	5. الخيارات
240	2,003	3,005	759	6,323	9,489	المجموع
17,915	149,228	125,638	18,207	151,661	126,113	ج - مخاطر العمليات
322,987	2,691,495	5,049,307	311,123	2,592,621	4,921,977	المجموع

ب - نسب رأس المال:

2011	2012	
18.58%	19.95%	1 - مجموع نسبة رأس المال
15.78%	16.74%	2 - نسبة الشريحة الأولى TIER 1 من رأس المال

4. إدارة المخاطر:

التحكم بالمخاطر:

في اعتقاد البنك عند اتخاذ المخاطر المرتبطة بعملياته ان يقوم بالتحديد المناسب والتقييم والأدارة والتخفيف الملائم لعوامل الخطر المحتملة. ان المخاطر ذات الاهمية التي يتعرض لها البنك هي مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، ومخاطر العمليات ومخاطر السيولة ومخاطر سعر الفائدة ومخاطر السمعة والمخاطر الاستراتيجية. ان قطاع إدارة المخاطر في المجموعة هو وحدة مستقلة ومتخصصة، وتقدم التقارير مباشرة لرئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب، ان القطاع مسؤول عن تقييم ومراقبة وعرض التوصيات المتعلقة بإستراتيجيات إدارة مخاطر الائتمان والسوق والسيولة والتشغيل. تم تحديد أفراد متخصصين ضمن قطاع إدارة المخاطر للإشراف على كل خطر من هذه المخاطر. ان غياب أي من خطوط التقارير المباشرة أو غير المباشرة أو التعامل مع الأقسام الداخلية الأخرى، والأعضاء الدائمين في كل اللجان التنفيذية للمجموعة يعتبر من العوامل التي تعكس الطبيعة الاستقلالية لعمليات إدارة المخاطر ودورها المركزي في المجموعة.

يتضمن إطار إدارة المخاطر هيكل تنظيمي للجان مشتملة على مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وذلك لأغراض الموافقة ورفع التقارير. لدى مجلس الإدارة من خلال اللجان المنبثقة عن المجلس، كامل الصلاحية لاعتماد الإستراتيجيات والسياسات من خلال لجانه. ان لجنة القروض المنبثقة عن مجلس الإدارة هي أعلى سلطة في المجموعة للموافقة على منح الائتمانات، ومن أهم مسؤوليات اللجنة هي الموافقة على جميع عروض الائتمان التي تتجاوز مستوى صلاحيات الإدارة. وكذلك مراجعة واعتماد سياسة الائتمان والتعديلات اللاحقة لها. ان مجلس الإدارة هو أعلى سلطة في المجموعة لاعتماد الاستثمارات والأمور التنفيذية الأخرى التي تتجاوز صلاحيات الإدارة، تتضمن تلك الصلاحيات اعتماد استراتيجية المجموعة الموسعة وكذلك السياسات المحددة المتعلقة بإدارة المخاطر. تقوم لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة بمساعدة مجلس الإدارة في هيكلة تحكيم مخاطر البنك، وسياسات وإرشادات التقييم وإدارة المخاطر وقابلة وإستراتيجية المخاطر وتطبيق الإدارة التنفيذية لسياسات وإستراتيجيات المخاطر.

ان لجنة الائتمان هي الإدارة التنفيذية لأخذ القرارات، ولها في ذلك اعتماد جميع شؤون الائتمان ضمن حدود معينة. ان مسؤولية لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات إدارة الإطار الشامل للموجودات والمطلوبات والتي تتضمن هيكل الميزانية العمومية ونمط الاستحقاق ومخاطر الفائدة وكفاية رأس المال ومراكز العملات الأجنبية ومراجعة السياسات المتعلقة بها واعتماد الاستثناءات. وتقوم لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بأداء دور لجنة المخاطر حيث لديها مستوى إشراف عالي على عملية إدارة المخاطر. ان لجنة الاستثمار هي لجنة على مستوى تنفيذي لأخذ القرارات المتعلقة بشؤون الإستثمار. ان لجنة تحديد المخصصات مسؤولة عن التقييم الشامل وإدارة المخصصات التي إتخذتها المجموعة متماشية مع المتطلبات الرقابية المتعلقة بها.

يهدف إدارة المخاطر بطريقة شاملة ولأغراض قياس المخاطر على أساس مجمع، فإن لدى المجموعة سياسة رسمية شاملة لإدارة المخاطر والتي تقدم إرشادات لإطار سليم لإدارة مخاطر المجموعة ككل. كما ان أهداف إدارة المخاطر يتم دعمها وتقديرها بواسطة السياسات المختلفة للمخاطر والتي تتم مراجعتها وتحديثها بصورة دورية، كما ان سياسات المخاطر بصورة عامة تقدم تخطيط تفصيلي للمخاطر المختلفة، بناء على إستراتيجيات الأعمال والأداء السابق والتوقعات المستقبلية والظروف الاقتصادية واللوائح والتعليمات الداخلية والخارجية. بالإضافة إلى ذلك فإن السياسات تتطلب أيضا القيام بتحليل شامل لمجموعة من المقاييس المحددة مسبقا قبل استحداث منتجات أو أدوات جديدة، وتتطلب تلك السياسات وضع حدود داخلية (اسمية وتستند إلى دراسة المخاطر) تهدف إلى المراقبة المستمرة والتأكيد على أن المخاطر المتعلقة بأعمال المجموعة تبقى دائما تحت السيطرة، كما أن رفع التقارير الدورية عن المخاطر للجهات المختلفة والتي تشتمل على لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بالمجموعة وكذلك مجلس الإدارة تضمن إطلاع الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة بشكل مستمر على المراكز المختلفة لدى المجموعة بما يساهم في تمكينهم من اتخاذ القرارات السليمة.

كما قامت ايضا المجموعة باختبار الضغط على المنشأة ككل بناءً على طريقة محاكاة المخاطر، لتقوم بتحليل تأثير أحداث شديدة على الربحية وكفاية رأس المال.

يقوم البنك بالتعامل مع انواع المخاطر المختلفة بالتفصيل أدناه.

أ. مخاطر الائتمان:

تقوم سياسة الائتمان وسياسة ادارة مخاطر الائتمان بوضع المبادئ والتوجيهات لأنشطة الإقراض وأسس قياس ومراقبة وإدارة مخاطر الائتمان. ان سياسة الائتمان توفر الإرشادات التي تحدد معايير الإقراض وان جميع القرارات الائتمانية تتم بعد الاخذ بعين الاعتبار متطلبات السياسة الائتمانية. يتم مراجعة وتحديث سياسة الائتمان بشكل دائم لتتماشى مع المتطلبات التنظيمية والعمل.

إن سياسة الائتمان تكمل سياسة إدارة مخاطر الائتمان التي تحدد البنية الأساسية لإدارة مخاطر الائتمان بما في ذلك أدوات تصنيف المخاطر وتحليل المحفظة والمراجعات المستقلة، كما تم إنشاء حدود داخلية لتركز الائتمان وجودة الائتمان. يتم إستباق الموافقات الائتمانية بفحص منافع للجهةالة تفصيلي على عروض الائتمان وتشتمل على مراجعة مستقلة من الوحدة المعرضة للمخاطر. يشتمل الفحص المنافع للجهةالة على تقييم جودة المعلومات المالية والأداء المالي التاريخي والتطلعات المستقبلية وهيكل التسهيلات، وصلتها باحتياجات العمل وخبرة الادارة، تحديد مصادر السداد والضمانات المتوفرة والدعم الاضافي المتوفر الخ. بالإضافة الى ذلك وبعد الموافقة يتم عمل مراجعة شاملة على المستوى الفردي وعلى مستوى المحفظة لمراقبة / للسيطرة بشكل فعال على محفظة الائتمان الحالية. يتم عرض تقارير المحفظة ومراجعات ما بعد الموافقة على الإدارة و مجلس الإدارة.

أدخل البنك خلال السنة نموذج معدل لتقييم مخاطر العميل. إستعان البنك باللوائحيات المتقدمة مستخدما مقاييس مالية وغير مالية للوصول الى تقييم مخاطر العميل. ان نموذج تقييم مخاطر العميل للأصول غير المتعثرة يتبع مقياسا من 1 إلى 8 حيث يعتبر 1 افضل المخاطر. اما التصنيف من 9 الى 11 فانه ينطبق على الأصول المتعثرة. يستخدم تصنيف المخاطر الداخلية في عملية الموافقة على الائتمان. يتم قياس تقييم العميل لاحتمال التخلف عن السداد. هناك بعض الاعتبارات الغير مالية الخاصة بقطاع معين ولذلك تسمح بعمل تقييم اكثر دقة لمختلف القطاعات. ان نموذج تقييم المخاطر الجديد قيد التنفيذ، ومن المتوقع أن يتم تنفيذه بالكامل خلال عام 2013. ان الإفصاحات المذكورة ادناه معتمدة على نموذج تقييم المخاطر الحالي. يتم تطبيق الحدود القصوى لمخاطر الإقراض لطرف أو مجموعة وفقا للأعراف التنظيمية للتركز الائتماني.

من خلال عملية التحليل المناسبة يتم التأكد من أن الحدود المعتمدة تتماشى مع نمط مخاطر العميل وبالإضافة إلى حدود الإقراض المعتمدة على أساس فردي، فقد تم تعيين حدود انكشاف أكثر اتساعا للمخاطر وذلك للقطاعات التي تم تحديدها على أنها أكثر تعرضا للمخاطر وتتم مراقبة التعرضات المرتبطة بهذه القطاعات. يتم تقييم الحدود الائتمانية لكل بلد بناءا على تقييم داخلي للمخاطر وتقييم مؤسسات التقييم الخارجية للمخاطر السيادية مثال STANDARD & POOR و Moddy's، لضمان وجود تنوع في المحفظة الائتمانية فيما يخص تصنيفات السيادة، والتعرضات الجغرافية. نفذ القطاع ايضا نموذج تقييم مخاطر القطاع للسماح بمزيد من التفاصيل في تصنيف القطاع.

ان سياسات المخاطر تتناول أيضا الحاجة إلى التحوط في بعض الظروف المعينة. ان قياس مدى فاعلية التحوط محكوم بالسياسة المتعلقة بهذا التحوط والتي توضع تعليمات إنشاء التحوط وطريقة تحديد مدى فاعلية التحوط عند البدء وبعد ذلك و القواعد العامة لمعاملات التحوط، قام البنك ايضا بحساب رأس المال لمخاطر الائتمان والتي تشمل الإسم وتركز الضمانات ضمن بلر 2 (Pillar 2) من بازل 2.

ب. مخاطر السوق:

تتعرض المجموعة لمخاطر السوق فيما يتعلق بمحافظ الأسهم وأسعار تبادل العملات الأجنبية التي تقوم المجموعة بالتجارة فيها بشكل نشط وأيضا في بعض المراكز الأخرى حيث يتم تحديد قيمتها العادلة من مقاييس السوق.

وضعت المجموعة حدود لمخاطر السوق بهدف السيطرة على المخاطر المرتبطة بالأسهم ومخاطر تبادل العملات الأجنبية. يتم مراقبة مخاطر تبادل العملات الأجنبية على أساس يومي كل عملة على حدى ويتم السيطرة عليها من خلال الحدود القصوى للعملات الأجنبية وحدود إيقاف الخسائر، ويتم تطبيق التعليمات المرتبطة بالحدود التنظيمية لليلة واحدة والتي تشتمل أيضا الحدود الكلية القصوى بشكل صارم من قبل المجموعة.

يقوم البنك أيضا بتقييم مخاطر السوق من خلال إجراءات تم تطويرها داخليا لقياس القيمة المعرضة للمخاطر - القيمة المعرضة للمخاطر تستند إلى محاكاة تاريخية على مدار المدة المراقبة مع احتساب الحد الأقصى للخسارة على مدار مدة الاحتفاظ وباستخدام نسبة مئوية مقدارها 99%. تم تحديد الحد الأقصى للقيمة المعرضة للمخاطر المسموح بها لتبادل العملات الأجنبية

ومراكز المتاجرة بالأسهم، يتم إعادة قياس القيمة المعرضة للمخاطر سنوياً للتحقق من صحتها، بالإضافة لذلك يتم حساب رأس المال لمخاطر السوق بشكل منتظم متضمنة التركيز. تخضع العروض الاستثمارية للفحص النهائي للجهة ألتفصيلي لمراجعة مستقلة من قبل إدارة المخاطر، ويتم تصنيف الاستثمارات بناء على فئات محددة مسبقاً للموجودات وتخضع لحدود معتمدة لكافة تلك الفئات. بالإضافة إلى ذلك، فإن القدرة الاستثمارية الكلية للمجموعة وكذلك الاستثمارات الفردية تخضع لحدود مقدرة وإرشادات وضعها بنك الكويت المركزي

ج. مخاطر السيولة:

يقوم البنك بإدارة مخاطر السيولة التي تتركز في اختلاف فترات الاستحقاق وتركز من جهة المطلوبات، تم وضع حدود لإدارة مخاطر السيولة وتتضمن الحدود المطلقة للفجوات التراكمية. تم إستبدال الحد السابق لنسبة القروض للودائع خلال العام مع حد جديد لأقصى مبلغ مسموح به للإقراض ليتماشى مع تعليمات البنك المركزي. تم وضع حدود تنبيه داخلية لضمان الإلتزام بالحدود التنظيمية. تم تحسين إدارة مخاطر السيولة من خلال إدخال ضوابط لمحاولة تقييد تركيز الودائع من عميل واحد وأيضاً الودائع التي تستحق خلال فترات زمنية معينة ومن ثم ضمان تنوع مصادر التمويل بشكل مناسب ويتم عمل تحليل مفصل للمطلوبات بصفة دورية للتمييز بين أنماط التجديد والتعرف على الودائع الأساسية والإتجاهات السلوكية للأموال قصيرة الأجل والعلاقات المتبادلة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية.

إن سياسة إدارة مخاطر السيولة لدى البنك تتطلب أيضاً إجراء تخطيط سيولة مناسب بشكل دوري وأن اختبار الضغط يتم القيام به استناداً إلى تحاليل السيناريو. كما أن خطة الطوارئ المفصلة تشكل أيضاً جزءاً من إطار إدارة السيولة. يتم قياس رأس المال لمخاطر السيولة بشكل دوري ضمن بلر 2 (Pillar 2) من بازل 2 باستخدام طريقة تم تطويرها داخلياً.

أدخلت لجنة بازل للرقابة المصرفية تعليمات بازل 3، وغيرها، أطاراً عالمياً لإدارة مخاطر السيولة. في حين أن هذه الأنظمة حالياً قيد التطوير للبنوك في الكويت، قام البنك في عام 2012 بشكل مبكر بإدخال نسب السيولة الجديدة ونسبة تغطية السيولة (LCR) وصافي نسبة التمويل المستقر (NSFR). وقد تم قياس هذه النسب ورصدها بانتظام ضمن الحدود الداخلية على مراحل تدريجية لتقابل المعايير التنظيمية.

د. مخاطر أسعار الفائدة:

تدار مخاطر أسعار الفائدة كما في التوجيهات الموضحة في سياسة إدارة مخاطر سعر الفائدة. تستحق تسعير غالبية موجودات ومطلوبات البنك خلال سنة واحدة وبالتالي يوجد تعرض لمخاطر أسعار الفائدة. يتم مراقبة مخاطر سعر الفائدة بمساعدة مراقبة حساسية أسعار الفائدة والتي تعكس توزيع الموجودات والمطلوبات في نطاقات زمنية محددة مسبقاً للإستحقاق/إعادة التسعير. يحسب العائد عند المخاطر بتطبيق مجموعات لأسعار محددة مسبقاً على مراقبة حساسية أسعار الفائدة ويتم قياسها مقابل الحدود الداخلية التي تحدد تحمل البنك لهذا الخطر. قام البنك خلال السنة بتغيير مجموعات أسعار الفائدة الواحدة لحساب حساسية سعر الفائدة إلى مجموعات أسعار فائدة متغيرة في أوقات متغيرة / محملات لحساب العائد عند المخاطر. بالإضافة إلى ذلك يجب تحليل القيمة الاقتصادية لحقوق الملكية تحت ظروف معينة محددة مسبقاً. يتم قياس مخاطر سعر الفائدة على رأس المال ضمن بيلر 2 بواسطة طريقة تم تطويرها داخلياً.

هـ. مخاطر العمليات:

تركز إدارة مخاطر العمليات على تقليص مخاطر الأحداث التي تنتج عن العمليات غير الملائمة والأخطاء البشرية وفشل النظام وكذلك عوامل خارجية عن طريق استخدام طرق تقييم متعددة والتي تتضمن التقييم الذاتي لمراقبة المخاطر، مراجعة شاملة للإجراءات المتبعة على نطاق المجموعة. لقد تم استخدام بطاقة نتائج موضوعية لتقييم مناطق مخاطر العمليات المتنوعة معتمدة على مؤشرات محددة مسبقاً وتصنيفهم ضمن فئات محددة. يستخدم هذا المقياس في تحديد رأس المال للمخاطر التشغيلية والمخاطر القانونية. إن بيانات الخسارة المحفوظة داخلياً والتي يتم تجميعها بشكل رئيسي من تقارير الأحداث و من المعلومات عن مدى تكرار وتأثير أحداث مخاطر العمليات، تم إعداد خطة إستمرارية الأعمال على نطاق المجموعة ككل وتهدف هذه الخطة إلى معالجة أي حالات طارئة غير مرتبطة كما تهدف أيضاً إلى ضمان استمرارية الأعمال بأدنى حد من الانقطاع في الأنظمة والعمليات الهامة.

إن ادارة التأمينات تشكل جزءاً من إطار التسهيلات الجيدة لنقل المخاطر. تقدم التغطية التأمينية تخفيفاً جزئياً لمخاطر العمليات. إن سياسة إدارة مخاطر العمليات تبين تعليمات عامة لإدارة التأمين بما في ذلك العوامل التي سوف يتم أخذها بعين الاعتبار عند هيكلية وتنظيم بوليصة التأمين ومخاطر الائتمان لدى القائم بعملية التأمين وتعريف حدود البوليصة واستقطاعات التأمين ومراجعة السياسة ومعالجة المطالبات.

و. مخاطر أخرى:

يوجد سياسات للمخاطر الأخرى بما في ذلك المخاطر القانونية والمخاطر الإستراتيجية ومخاطر السمعة. تحدد هذه السياسات والمهام والمسؤوليات مختلف أصحاب المصالح في إدارة ومراقبة هذه المخاطر. بالإضافة إلى ذلك، استخدمت مناهج القياس الكمي لقياس رأس المال لهذه المخاطر.

5. التعرضات للائتمان:

تظهر سياسة الائتمان لدى المجموعة معايير الإفراض العامة بالإضافة إلى السياسات المحددة المتعلقة بمجالات الإفراض المختلفة. ومن بين الأمور الأخرى. تعرف السياسة الائتمانية معايير الإفراض وعملية الموافقة على قرارات الائتمان المختلفة والمستندات المطلوبة وهامش الربحية الخ. تتضمن أيضاً سياسة الائتمان المستويات المختلفة لمنح الموافقات الرسمية المعتمدة استناداً إلى المبالغ/ المدة وفحوى المميزات الأخرى للتسهيلات الائتمانية لاتخاذ قرارات ائتمان مناسبة. إن جميع قرارات الائتمان التي يتم اتخاذها من مستويات الصلاحيات الائتمانية الأقل في هرم الموافقات يتم مراجعتها من قبل أعلى سلطة للموافقة وهي لجنة القروض المنبثقة عن مجلس الإدارة.

تخضع قروض المدينين لمخصص مخاطر الائتمان المرتبط بانخفاض قيمة القروض، إذا كان هنالك دليل موضوعي أنه ليس لدى المجموعة المقدرة على تحصيل جميع المبالغ المستحقة. إن قيمة المخصص هي الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة الاستردادية. تعرف القيمة الاستردادية بالقيمة الحالية للدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة بما فيها المبالغ المستردة عن الضمانات والكفالات، مخصصة استناداً إلى سعر الفائدة الفعلي الأصلي وسعر الفائدة الحالي للقروض ذات المعدلات الثابتة والمتغيرة على التوالي. إن الخسارة الناتجة من الانخفاض في القيمة تدرج ضمن بيان الدخل المجموع.

يتم تعريف المديونيات التي مضى تاريخ استحقاقها والرددية بموجب تعليمات بنك الكويت المركزي. يتم احتساب المخصصات المحددة والعامة بما يتماشى مع تعليمات بنك الكويت المركزي المرتبطة بالمخصصات والمعايير المحاسبية المطبقة. إن تعليمات بنك الكويت المركزي المتعلقة بالمخصصات المحددة تظهر الفرق بين التسهيلات المقدمة للأفراد والشركات والتسهيلات المقدمة لجهات سيادية. وبناء على ذلك يتم تطبيق قواعد محددة للتسهيلات المنتظمة وغير المنتظمة على النحو المبين أدناه:

فترة عدم الانتظام		
البند والمخصص المطلوب	القروض الاستهلاكية والقروض المقسطة	أخرى مع استبعاد القروض السيادية
بشأنها ملاحظات - بناء على تقدير الإدارة	لا تتعدى 3 أشهر	حتى 90 يوم
دون المستوى - 20% مخصص	من 3 أشهر إلى أقل من 6 أشهر	من 91 إلى 180 يوم
مشكوك بها - 50% مخصص	من 6 أشهر إلى أقل من 12 شهراً	من 181 إلى 365 يوم
ردئية - 100% مخصص	من 12 شهراً وأكثر والعملاء المتخذ بحقهم إجراءات قانونية	أكثر من 365 يوم

بالإضافة إلى ذلك، يتم احتساب مخصصات عامة بعد أدنى نسبة 1% لتسهيلات الائتمان النقدية و0.5% لتسهيلات الائتمان الغير النقدية والتي لم يتم احتساب مخصص محدد لها، بموجب هذه التعليمات. بغض النظر عن المخصص العام المطلوب، يتم احتساب مخصص المخططة والذي يتمثل بالمخصصات العامة الإضافية على بعض المحافظ. يتم تحديد هذه المحافظ استناداً إلى بعض المعايير كالتقاطع الاقتصادي ومجموعة الحسابات تحت المراقبة ومخاطر البلاد --- الخ. إن السبب المنطقي من مخصص المحفظة هو إظهار المخصص العام بشكل أوضح، وأيضاً لاحتساب أية خسائر قروض محتملة في المستقبل بسبب تأثيرات دورة الأعمال.

يتم استخدام مؤسسات خارجية لتقييم الائتمان لاحتساب كفاية رأس المال التي تتلائم مع قواعد وتعليمات بنك الكويت المركزي المرتبطة بمعيار كفاية رأس المال. إن هذه المؤسسات الخارجية لتقييم الائتمان والمسموح بها وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي وهي MOODY'S STANDARD & POOR, FITCH. إن التصنيفات الائتمانية المعلنة يتم ترجمتها في صورة أوزان مخاطر محددة تماشيًا مع مصفوفة مؤسسات التقييم الائتماني الخارجي وعلى النحو المحدد في تعليمات بنك الكويت المركزي. وتتضمن المصفوفة تطبيق أوزان مخاطر محددة للتصنيفات المعلنة المختلفة وفقاً لما هو محدد في التعليمات ويتم تطبيق مصفوفة منفصلة لبنود مختلفة من المطالبات والتي يتم تصنيفها فيما بعد في حالة المطالبات على البنوك إلى تعرضات قصيرة الأجل وطويلة الأجل.

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2012

أ. إجمالي التعرض للائتمان.

2011			2012		
ألف دينار كويتي					
إجمالي التعرض غير الممول	إجمالي التعرض الممول	إجمالي التعرض	إجمالي التعرض غير الممول	إجمالي التعرض الممول	إجمالي التعرض
-	27,585	27,585	-	52,379	52,379
-	495,518	495,518	-	520,754	520,754
-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-
224,831	586,523	811,354	236,453	510,385	746,838
883,959	688,364	1,572,323	818,645	643,658	1,462,303
-	-	-	-	-	-
15,585	402,583	418,168	15,918	435,188	451,106
-	-	-	-	-	-
413	107,023	107,436	17,106	90,868	107,974
49,053	1,439,227	1,488,280	8,466	1,436,555	1,445,021
1,173,841	3,746,823	4,920,664	1,096,588	3,689,787	4,786,375

ب. متوسط إجمالي التعرض للائتمان.

2011			2012		
ألف دينار كويتي					
إجمالي التعرض	إجمالي التعرض	إجمالي التعرض	إجمالي التعرض	إجمالي التعرض	إجمالي التعرض
غير الممول	الممول	إجمالي التعرض	غير الممول	الممول	إجمالي التعرض
	26,949	26,949	-	39,982	39,982
-	502,248	502,248	-	508,136	508,136
-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-
152,093	479,038	631,131	230,642	548,454	779,096
919,948	723,314	1,643,262	851,302	666,011	1,517,313
-	-	-	-	-	-
15,660	403,707	419,367	15,752	418,886	434,638
-	-	-	-	-	-
456	179,456	179,912	8,760	98,946	107,706
65,240	1,393,571	1,458,811	28,760	1,437,891	1,466,651
1,153,397	3,708,283	4,861,680	1,135,216	3,718,306	4,853,522

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2012

ج. مجموع التعرض للائتمان عن طريق القطاع الجغرافي.

كما في 31 ديسمبر 2012						ألف دينار كويتي
المجموع	أخرى	أمريكا	أوروبا	آسيا	الكويت	
52,379	-	-	-	-	52,379	1. بنود نقدية
520,754	-	-	-	-	520,754	2. مطالبات على السيادية
-	-	-	-	-	-	3. مطالبات على مؤسسات دولية
-	-	-	-	-	-	4. مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	-	-	5. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
746,838	2,159	5,331	109,980	513,019	116,349	6. مطالبات على البنوك
1,462,303	-	595	34,931	5,862	1,420,915	7. مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	8. مطالبات على موجودات التوريد
451,106	-	-	-	-	451,106	9. الاستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	-	-	10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة
107,974	-	-	-	19	107,955	11. التعرض للقروض المتأخرة
1,445,021	-	1,549	10,955	1,986	1,430,531	12. موجودات أخرى
4,786,375	2,159	7,475	155,866	520,886	4,099,989	
نسبة التعرض للائتمان عن طريق القطاع الجغرافي						
%100.0	%0.0	%0.2	%3.3	%10.9	%85.7	

كما في 31 ديسمبر 2011						ألف دينار كويتي
المجموع	أخرى	أمريكا	أوروبا	آسيا	الكويت	
27,585	-	-	-	155	27,430	1. بنود نقدية
495,518	-	-	-	-	495,518	2. مطالبات على السيادية
-	-	-	-	-	-	3. مطالبات على مؤسسات دولية
-	-	-	-	-	-	4. مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	-	-	5. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
811,354	34,951	1,141	216,279	482,953	76,030	6. مطالبات على البنوك
1,572,323	-	-	29,458	25,133	1,517,732	7. مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	8. مطالبات على موجودات التوريد
418,168	-	-	-	-	418,168	9. الاستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	-	-	10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة
107,436	-	-	-	-	107,436	11. التعرض للقروض المتأخرة
1,488,280	73	1,764	13,361	5,247	1,467,835	12. موجودات أخرى
4,920,664	35,024	2,905	259,098	513,488	4,110,149	
نسبة التعرض للائتمان عن طريق القطاع الجغرافي						
%100.0	%0.7	%0.1	%5.3	%10.4	%83.5	

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2012

د. تعرض للائتمان الممول عن طريق القطاع الجغرافي.

ألف دينار كويتي						كما في 31 ديسمبر 2012
المجموع	أخرى	أمريكا	أوروبا	آسيا	الكويت	
52,379	-	-	-	-	52,379	1. بنود نقدية
520,754	-	-	-	-	520,754	2. مطالبات على السيادية
-	-	-	-	-	-	3. مطالبات على مؤسسات دولية
-	-	-	-	-	-	4. مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	-	-	5. مطالبات على بنوك التنمية متعددة
-	-	-	-	-	-	الأطراف
510,385	568	1,427	72,662	319,379	116,349	6. مطالبات على البنوك
643,658	-	-	-	-	643,658	7. مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	8. مطالبات على موجودات التوريد
435,188	-	-	-	-	435,188	9. الاستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	-	-	10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة
-	-	-	-	-	-	لـ 35% من المخاطر المرجحة
90,868	-	-	-	19	90,849	11. التعرض للقروض المتأخرة
1,436,555	-	1,549	10,955	1,986	1,422,065	12. موجودات أخرى
3,689,787	568	2,976	83,617	321,384	3,281,242	

نسبة التعرض للائتمان الممول عن طريق القطاع الجغرافي

ألف دينار كويتي						كما في 31 ديسمبر 2011
المجموع	أخرى	أمريكا	أوروبا	آسيا	الكويت	
27,585	-	-	-	155	27,430	1. بنود نقدية
495,518	-	-	-	-	495,518	2. مطالبات على السيادية
-	-	-	-	-	-	3. مطالبات على مؤسسات دولية
-	-	-	-	-	-	4. مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	-	-	5. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
586,523	32,823	990	177,825	299,087	75,798	6. مطالبات على البنوك
688,364	-	-	1,309	5,498	681,557	7. مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	8. مطالبات على موجودات التوريد
402,583	-	-	-	-	402,583	9. الاستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	-	-	10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة
-	-	-	-	-	-	لـ 35% من المخاطر المرجحة
107,023	-	-	-	-	107,023	11. التعرض للقروض المتأخرة
1,439,227	73	1,764	13,361	5,247	1,418,782	12. موجودات أخرى
3,746,823	32,896	2,754	192,495	309,987	3,208,691	

نسبة التعرض للائتمان الممول عن طريق القطاع الجغرافي

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2012

هـ. التعرض للائتمان غير الممول عن طريق القطاع الجغرافي.

ألف دينار كويتي						كما في 31 ديسمبر 2012
المجموع	أخرى	أمريكا	أوروبا	آسيا	الكويت	
-	-	-	-	-	-	1. بنود نقدية
-	-	-	-	-	-	2. مطالبات على السيادية
-	-	-	-	-	-	3. مطالبات على مؤسسات دولية
-	-	-	-	-	-	4. مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	-	-	5. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
236,453	1,591	3,904	37,318	193,640	-	6. مطالبات على البنوك
818,645	-	595	34,931	5,862	777,257	7. مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	8. مطالبات على موجودات التوريد
15,918	-	-	-	-	15,918	9. الاستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	-	-	10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة
17,106	-	-	-	-	17,106	11. التعرض للقروض المتأخرة
8,466	-	-	-	-	8,466	12. موجودات أخرى
1,096,588	1,591	4,499	72,249	199,502	818,747	
نسبة التعرض للائتمان الممول عن طريق القطاع الجغرافي						
%100.0	%0.1	%0.4	%6.6	%18.2	%74.7	

ألف دينار كويتي						كما في 31 ديسمبر 2011
المجموع	أخرى	أمريكا	أوروبا	آسيا	الكويت	
-	-	-	-	-	-	1. بنود نقدية
-	-	-	-	-	-	2. مطالبات على السيادية
-	-	-	-	-	-	3. مطالبات على مؤسسات دولية
-	-	-	-	-	-	4. مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	-	-	5. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
224,831	2,128	151	38,454	183,866	232	6. مطالبات على البنوك
883,959	-	-	28,149	19,635	836,175	7. مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	8. مطالبات على موجودات التوريد
15,585	-	-	-	-	15,585	9. الاستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	-	-	10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة
413	-	-	-	-	413	11. التعرض للقروض المتأخرة
49,053	-	-	-	-	49,053	12. موجودات أخرى
1,173,841	2,128	151	66,603	203,501	901,458	
نسبة التعرض للائتمان الممول عن طريق القطاع الجغرافي						
%100.0	%0.2	%0.0	%5.7	%17.3	%76.8	

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2012

و. مجموع التعرض للائتمان عن طريق فترات الاستحقاق المتبقية.

ألف دينار كويتي						كما في 31 ديسمبر 2012
المجموع	أكثر من سنة	6 - 12 شهرا	3 - 6 أشهر	1 - 3 أشهر	حتى شهر	
52,379	-	-	-	-	52,379	1. بنود نقدية
520,754	-	56,466	128,219	191,533	144,536	2. مطالبات على السيادية
-	-	-	-	-	-	3. مطالبات على مؤسسات دولية
-	-	-	-	-	-	4. مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	-	-	5. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
-	-	-	-	-	-	6. مطالبات على البنوك
746,838	118,895	29,424	56,706	228,919	312,894	7. مطالبات على الشركات
1,462,303	243,093	348,457	210,369	414,420	245,964	8. مطالبات على موجودات التوريد
-	-	-	-	-	-	9. الاستهلاكات التنظيمية
451,106	427,940	7,784	5,771	7,069	2,542	10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة
-	-	-	-	-	-	11. التعرض للقروض المتأخرة
107,974	-	-	25	-	107,949	12. موجودات أخرى
1,445,021	261,577	101,546	208,036	251,005	622,857	
4,786,375	1,051,505	543,677	609,126	1,092,946	1,489,121	

نسبة مجموع التعرض للائتمان عن طريق فترات الاستحقاق المتبقية

ألف دينار كويتي						كما في 31 ديسمبر 2011
المجموع	أكثر من سنة	6 - 12 شهرا	3 - 6 أشهر	1 - 3 أشهر	حتى شهر	
27,585	-	-	-	-	27,585	1. بنود نقدية
495,518	-	95,060	113,594	182,561	104,303	2. مطالبات على السيادية
-	-	-	-	-	-	3. مطالبات على مؤسسات دولية
-	-	-	-	-	-	4. مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	-	-	5. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
811,354	98,623	63,975	43,988	227,637	377,131	6. مطالبات على البنوك
1,572,323	414,871	208,849	296,572	361,786	290,245	7. مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	8. مطالبات على موجودات التوريد
418,168	395,246	6,624	4,604	6,404	5,290	9. الاستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	-	-	10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة
107,436	122	2,353	658	141	104,162	11. التعرض للقروض المتأخرة
1,488,280	438,770	163,215	146,174	247,180	492,941	12. موجودات أخرى
4,920,664	1,347,632	540,076	605,590	1,025,709	1,401,657	

نسبة مجموع التعرض للائتمان عن طريق فترات الاستحقاق المتبقية

ز. التعرض للائتمان الممول عن طريق فترات الاستحقاق المتبقية.

ألف دينار كويتي						كما في 31 ديسمبر 2012
المجموع	أكثر من سنة	6 - 12 شهرا	3 - 6 أشهر	1 - 3 أشهر	حتى شهر	
52,379	-	-	-	-	52,379	1. بنود نقدية
520,754	-	56,466	128,219	191,533	144,536	2. مطالبات على السيادية
-	-	-	-	-	-	3. مطالبات على مؤسسات دولية
-	-	-	-	-	-	4. مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	-	-	5. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
510,385	29,728	5,669	41,165	172,061	261,762	6. مطالبات على البنوك
643,658	74,121	173,553	81,310	193,794	120,880	7. مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	8. مطالبات على موجودات التوريق
435,188	424,098	3,647	2,663	3,648	1,132	9. الاستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	-	-	10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة
90,868	-	-	25	-	90,843	11. التعرض للقروض المتأخرة
1,436,555	260,224	99,173	203,819	250,546	622,793	12. موجودات أخرى
3,689,787	788,171	338,508	457,201	811,582	1,294,325	
نسبة التعرض للائتمان الممول عن طريق فترات الاستحقاق المتبقية						
%100.0	%21.4	%9.2	%12.4	%22.0	%35.1	

ألف دينار كويتي						كما في 31 ديسمبر 2011
المجموع	أكثر من سنة	6 - 12 شهرا	3 - 6 أشهر	1 - 3 أشهر	حتى شهر	
27,585	-	-	-	-	27,585	1. بنود نقدية
495,518	-	95,060	113,594	182,561	104,303	2. مطالبات على السيادية
-	-	-	-	-	-	3. مطالبات على مؤسسات دولية
-	-	-	-	-	-	4. مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	-	-	5. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
586,523	19,901	-	23,036	197,001	346,585	6. مطالبات على البنوك
688,364	230,486	77,483	127,696	136,262	116,437	7. مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	8. مطالبات على موجودات التوريق
402,583	390,620	3,670	2,281	3,342	2,670	9. الاستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	-	-	10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة
107,023	122	2,353	658	141	103,749	11. التعرض للقروض المتأخرة
1,439,227	437,486	130,008	134,580	244,482	492,671	12. موجودات أخرى
3,746,823	1,078,615	308,574	401,845	763,789	1,194,000	
نسبة التعرض للائتمان الممول عن طريق فترات الاستحقاق المتبقية						
%100.0	%28.8	%8.2	%10.7	%20.4	%31.9	

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2012

ج. تعرض الائتمان الغير ممول عن طريق فترات الاستحقاق المتبقية.

ألف دينار كويتي						كما في 31 ديسمبر 2012
المجموع	أكثر من سنة	12 - 6 شهرا	6 - 3 أشهر	3 - 1 أشهر	حتى شهر	
-	-	-	-	-	-	1. بنود نقدية
-	-	-	-	-	-	2. مطالبات على السيادية
-	-	-	-	-	-	3. مطالبات على مؤسسات دولية
-	-	-	-	-	-	4. مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	-	-	5. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
236,453	89,167	23,755	15,541	56,858	51,132	6. مطالبات على البنوك
818,645	168,972	174,904	129,059	220,626	125,084	7. مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	8. مطالبات على موجودات التوريد
15,918	3,842	4,137	3,108	3,421	1,410	9. الاستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	-	-	10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة
17,106	-	-	-	-	17,106	11. التعرض للقروض المتأخرة
8,466	1,353	2,373	4,217	459	64	12. موجودات أخرى
1,096,588	263,334	205,169	151,925	281,364	194,796	
نسبة التعرض للائتمان غير الممول عن طريق فترات الاستحقاق المتبقية						
%100.0	%24.0	%18.7	%13.9	%25.7	%17.8	

ألف دينار كويتي						كما في 31 ديسمبر 2011
المجموع	أكثر من سنة	12 - 6 شهرا	6 - 3 أشهر	3 - 1 أشهر	حتى شهر	
-	-	-	-	-	-	1. بنود نقدية
-	-	-	-	-	-	2. مطالبات على السيادية
-	-	-	-	-	-	3. مطالبات على مؤسسات دولية
-	-	-	-	-	-	4. مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	-	-	5. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
224,831	78,722	63,975	20,952	30,636	30,546	6. مطالبات على البنوك
883,959	184,385	131,366	168,876	225,524	173,808	7. مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	8. مطالبات على موجودات التوريد
15,585	4,626	2,954	2,323	3,062	2,620	9. الاستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	-	-	10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة
413	-	-	-	-	413	11. التعرض للقروض المتأخرة
49,053	1,284	33,207	11,594	2,698	270	12. موجودات أخرى
1,173,841	269,017	231,502	203,745	261,920	207,657	
نسبة مجموع التعرض للائتمان عن طريق فترات الاستحقاق المتبقية						
%100.0	%22.9	%19.7	%17.4	%22.3	%17.7	

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2012

ط. انخفاض قيمة القروض عن طريق المحفظة المعيارية.

2011			2012		
ألف دينار كويتي			ألف دينار كويتي		
صافي الدين	المخصص المحدد	إجمالي الدين	صافي الدين	المخصص المحدد	إجمالي الدين
-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-
103,149	(41,672)	144,821	48,965	(1,654)	50,619
-	-	-	-	-	-
3,875	(5,308)	9,183	3,571	(7,423)	10,994
-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-
107,024	(46,980)	154,004	52,536	(9,077)	61,613

ي. المخصصات العامة والمخصصات المحملة على بيان الدخل عن طريق المحفظة المعيارية.

2011		2012	
ألف دينار كويتي		ألف دينار كويتي	
بيان الدخل	المخصص العام	بيان الدخل	المخصص العام
-	-	-	-
-	-	-	-
-	-	-	-
-	-	-	-
-	-	-	-
-	-	-	-
94,417	75,691	62,982	69,130
-	-	-	-
(1,343)	5,099	(3,616)	5,547
-	-	-	-
-	-	-	-
7,333	13,839	33,274	13,886
100,407	94,629	92,640	88,563

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2012

ك. انخفاض قيمة القروض والمخصصات عن طريق القطاع الجغرافي.

2011			2012			
ألف دينار كويتي			ألف دينار كويتي			
صافي الدين	المخصص المحدد	إجمالي الدين	صافي الدين	المخصص المحدد	إجمالي الدين	
107,024	(46,980)	154,004	52,536	(9,077)	61,613	الكويت
-	-	-	-	-	-	آسيا
-	-	-	-	-	-	أوروبا
-	-	-	-	-	-	أمريكا
-	-	-	-	-	-	أخرى
107,024	(46,980)	154,004	52,536	(9,077)	61,613	

كما في 31 ديسمبر 2012، هناك مخصص عام بمبلغ 88,563 ألف دينار كويتي (2011: 94,629 ألف دينار كويتي) يتعلق بدولة الكويت.

ل. الحركة على المخصصات.

2011			2012			
ألف دينار كويتي			ألف دينار كويتي			
المجموع	عام	محدد	المجموع	عام	محدد	
248,757	73,538	175,219	141,609	94,629	46,980	المخصصات في 1 يناير
(240,984)	-	(240,984)	(112,183)	-	(112,183)	مبالغ مشطوبة
(866)	-	(866)	(480)	-	(480)	فروقات تحويل
26,311	-	26,311	12,992	-	12,992	مستردات
(9)	-	(9)	(13)	-	(13)	مضاف لبنك الكويت المركزي
108,400	21,091	87,309	62,137	(6,066)	68,203	بيان الدخل
141,609	94,629	46,980	104,062	88,563	15,499	المخصصات في 31 ديسمبر

م. التعرض للائتمان بعد تخفيف مخاطر الائتمان وعوامل تغيير الائتمان.

2011		2012	
ألف دينار كويتي		ألف دينار كويتي	
التعرض للائتمان بعد تخفيض مخاطر الائتمان		التعرض للائتمان بعد تخفيض مخاطر الائتمان	
التعرضات غير المصنفة	التعرضات المصنفة	التعرضات غير المصنفة	التعرضات المصنفة
27,585	-	52,379	-
495,735	-	521,005	-
-	-	-	-
-	-	-	-
-	-	-	-
92,292	603,088	123,841	507,975
888,819	-	897,779	-
-	-	-	-
402,572	-	435,743	-
-	-	-	-
65,437	-	67,760	-
801,507	-	745,232	-
2,773,947	603,088	2,843,739	507,975

6. تخفيف خطر الائتمان:

لا يتم تصفية أي بنود، سواء ضمن الميزانية العمومية أو ضمن بنود خارج الميزانية العمومية، في طريقة احتساب كفاية رأس المال.

تعرض سياسة الائتمان لدى المجموعة التعليمات المرتبطة بتقييم الضمانات وإدارتها والتي تتضمن: الحد الأدنى لمتطلبات التغطية بالفئات المختلفة للضمانات، إعادة دراسة الهوامش ومدى تكرار وأسس إعادة التقييم والمستندات المتعلقة بالضمانات والتأمين ومتطلبات الاحتفاظ بالضمانات... الخ. طبقاً لسياسة الائتمان، إن تكرار عملية تقييم الضمانات تعتمد على نوع الضمانات. وعلى وجه الخصوص، تتطلب السياسة الائتمانية المعمول بها لدى المجموعة إعادة تقييم ضمانات الأسهم المقدمة، بالإضافة إلى ذلك، وفي حالة الضمانات المقدمة بعمولات أجنبية مختلفة يتم تقييم الضمانات على أساس يومي. ويتم القيام بهذه المهمة من قبل إدارة مستقلة عن قطاعات العمل بالمجموعة لضمان موضوعية التقييم. ويقوم قطاع إدارة المخاطر بالمجموعة بإعداد تحليل سنوي مستقل ومحايّد لتصنيف الأسهم المقبولة لدى المجموعة كضمانات للتسهيلات الائتمانية، إذ يتم تصنيف هذه الأسهم وفقاً لدرجات مختلفة لتقرير هوامش التغطية المختلفة المطلوبة.

وتشتمل الضمانات المقبولة لدى المجموعة على النقد والكفالات المصرفية والأسهم والعقارات وما إلى ذلك وفقاً لشروط معينة تتعلق بالضمانات المؤهلة والهوامش المطلوبة على النحو المحدد في السياسة الائتمانية للمجموعة. كما أن عناصر تخفيف مخاطر الائتمان المستخدمة لحساب كفاية رأس المال تتضمن الضمانات المقدمة في صورة نقد وأسهم والكفالات وذلك وفقاً للقواعد والتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن معيار كفاية رأس المال. ولأغراض احتساب كفاية رأس المال، فإن الفئة الأساسية لضمانات للأطراف المقابلة الضامنة هي البنوك ذات التصنيفات المقبولة والأسهم المحلية المدرجة والتي تشكل النوع الرئيسي للضمانات والجزء الأكبر من الضمانات المستخدمة لتخفيف مخاطر الائتمان المستخدمة لكفاية رأس المال.

تم تغطية انكشاف البنك لمخاطر الائتمان من خلال الكفالات المؤهلة في المحفظة المعيارية على النحو التالي:

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2012

2012				كما في 31 ديسمبر 2012
ألف دينار كويتي				
إجمالي التعرض	التعرض المضمون	الضمانات المالية	ضمانات بنكية	
52,379	-	-	-	1. بنود نقدية
520,754	-	-	-	2. مطالبات على السيادية
-	-	-	-	3. مطالبات على مؤسسات دولية
-	-	-	-	4. مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	5. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
746,838	-	-	-	6. مطالبات على البنوك
1,462,303	325,094	93,266	-	7. مطالبات على الشركات
-	-	-	-	8. مطالبات على موجودات التوريد
451,106	13,526	6,664	-	9. الاستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة
107,974	47,973	28,514	-	11. التعرض للقروض المتأخرة
1,445,021	614,814	695,556	-	12. موجودات أخرى
4,786,375	1,001,407	824,000	-	

2011				كما في 31 ديسمبر 2011
ألف دينار كويتي				
إجمالي التعرض	التعرض المضمون	الضمانات المالية	ضمانات بنكية	
27,585	-	-	-	1. بنود نقدية
495,518	-	-	-	2. مطالبات على السيادية
-	-	-	-	3. مطالبات على مؤسسات دولية
-	-	-	-	4. مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	5. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
811,354	-	183	-	6. مطالبات على البنوك
1,572,323	482,089	153,876	-	7. مطالبات على الشركات
-	-	-	-	8. مطالبات على موجودات التوريد
418,168	14,029	6,995	-	9. الاستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة
107,436	72,322	41,793	-	11. التعرض للقروض المتأخرة
1,488,280	662,735	656,993	-	12. موجودات أخرى
4,920,664	1,231,175	859,840	-	

7. متطلبات رأس المال لمخاطر السوق:

إن التعرض لمخاطر السوق الحالي يشتمل على تبادل العملات والتعامل في محفظة المتاجرة بالأسهم. إن رأس المال المحمل على إجمالي التعرض لمخاطر السوق يتم احتسابه على أساس الأسلوب القياسي.

إن متطلبات رأس المال للتعرض لمخاطر السوق كالتالي:

2011	2012
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
-	-
-	-
240	759
-	-
-	-
240	759

8. مخاطر العمليات:

تستخدم المجموعة الأسلوب القياسي لحساب رأس المال المعرض لمخاطر العمليات والبالغة 18,207 ألف دينار كويتي (2011): 17,915 ألف دينار كويتي)، والذي يتضمن مبدئياً فصل أنشطة المجموعة إلى ثمانية خطوط عمل وتطبيق عوامل الـ BETA المناسبة لمعدل إجمالي الدخل لكل خط عمل كما هو معرف في قواعد وتعليمات بنك الكويت المركزي المرتبطة بمعيار كفاية رأس المال. رغم ذلك تم حساب رأس المال المصري لمخاطر العمليات بشكل منفصل لبلر 2 (Pillar2) مستخدماً تغيير الأسلوب المقيم اعتماداً على نتائج بطاقة النقاط لمخاطر العمليات.

9. مركز حقوق الملكية:

إن أغلبية الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية محتفظ بها لتوقع أرباح رأسمالية وإيرادات توزيعات الأرباح. إن بعض الحصص في الصناديق المدارة من قبل المجموعة مأخوذة لتتوافق مع التعليمات التي تتطلب من المجموعة بصفتها مدير الصندوق، بامتلاك 5% كحد أدنى من الوحدات المصدرة. إن امتلاك أدوات حقوق الملكية الاستراتيجية العائدة للمؤسسات المالية تتم بناءً على توقع المجموعة لتطوير علاقة العمل أو السيطرة على تلك المؤسسات.

إن الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية تدرج في دفاتر المجموعة ضمن استثمارات متاحة للبيع. يتم إدراج هذه الاستثمارات بالقيمة العادلة، وحيث يتم قيد الربح أو الخسارة الناتجة عن التغيير في القيمة العادلة إلى احتياطي التغيرات في القيمة العادلة ضمن من خلال الدخل الشامل المجمع ضمن حقوق الملكية، عند استبعاد أو انخفاض قيمة الاستثمارات المتاحة للبيع، يتم تحويل أية تعديلات في القيمة العادلة السابقة والمدرجة في بيان الدخل الشامل المجمع إلى بيان الدخل المجمع.

يتم تحديد القيمة العادلة عن طريق الرجوع إلى أسعار السوق المعلنة. إن القيمة العادلة للاستثمارات في الصناديق التبادلية، أو وحدات الأمانة، أو الاستثمارات المماثلة تستند على آخر أمر سعر شراء معلن، يتم قياس القيمة العادلة للاستثمارات غير المسعرة من خلال استخدام القيمة السوقية لاستثمارات مماثلة أو استناداً إلى نموذج التدفقات النقدية المخصومة أو طرق التقييم الأخرى الملائمة أو أسعار الوسطاء. تعتبر إدارة البنك إن الاستثمارات المتاحة للبيع في الأسهم قد تعرضت لهبوط في قيمتها عند وجود هبوط مؤثر أو مطول للقيمة العادلة دون قيمة التكلفة.

إن المعلومات الكمية المرتبطة بالاستثمارات في أدوات حقوق الملكية (الأسهم) في دفاتر المجموعة هي على الشكل التالي:

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2012

2011	2012	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
326,632	335,991	1. قيمة الاستثمارات المفصح عنها في الميزانية العمومية
		2. نوعية وطبيعة الأوراق المالية الاستثمارية المتاحة للبيع:
279,921	299,271	- أسهم مسعرة
46,711	36,720	- أسهم غير مسعرة
326,632	335,991	
352	(3,875)	3. الأرباح المحققة التراكمية (بالصافي) الناتجة عن بيع أوراق مالية استثمارية
67,595	19,048	4. مجموع الأرباح غير المحققة (بالصافي) المدرجة في الميزانية العمومية ولكن ليس من خلال بيان الدخل
30,418	8,572	5. 45% من بند 4 والمتضمنة في الشريحة TIER 2 من رأس المال
34,735	39,062	6. متطلبات رأسمالية متاحة للبيع

10. مخاطر سعر الفائدة في دفاتر البنك:

إن سياسة إدارة مخاطر سعر الفائدة تتضمن إدارة مخاطر سعر الفائدة للمجموعة، تظهر السياسة تعليمات التخطيط لخطر سعر الفائدة، والتقرير والتحوط. إن حدود مخاطر سعر الفائدة المتعددة مطبقة أيضا. تظهر أيضا السياسة بشكل واضح مسؤوليات اللجان والأقسام المختلفة ضمن سياق إدارة مخاطر سعر الفائدة. تتضمن المراقبة المستمرة لمخاطر سعر الفائدة في دفاتر البنك نشرة شهرية لمراقبة حساسية أسعار الفائدة والتي تصنف جميع الموجودات والمطلوبات إلى نطاق متفق عليه مسبقا. إن تصنيف الموجودات والمطلوبات يستند إلى التعليمات المدرجة في السياسة والتي تعكس خصائص تاريخ الاستحقاق / إعادة التسعير للتعرض الضمني.

على مدى سنة واحدة، إن تأثير صافي دخل الفائدة استنادا إلى فجوة إعادة التسعير هو:

2011		2012		
ألف دينار كويتي		ألف دينار كويتي		
التأثير على العائد		التأثير على العائد		
±@%2	±@%1	±@%2	±@%1	
16,563	8,282	12,964	6,482	دينار كويتي
(1,625)	(813)	(2,992)	(1,496)	دولار أمريكي
326	163	2,010	1,005	عملات أخرى
± 15,264	± 7,632	±11,982	± 5,991	



فاكس	تلفون	
22464870	22990000	مبارك الكبير
22404826	22990005	شارع عبدالله المبارك
23720449	22990043	أبو حليفة (كويت ماجك)
24741951	22990004	المطار (الوصول)
24712088	24712099	المطار (الجمارك)
24741951	24740026	المطار (المغادرة)
23913905	22990011	الفحيحيل - مجمع أجيال
24724867	22990045	الري
22411961	22990058	برج الداو
23280662	22990042	علي صباح السالم
24571797	22990056	التعيم
24719677	22990057	الراية
22418997	22990060	شارع السور
24889129	22990036	الاندلس
24887316	22990019	العارضية
22990193	22990059	ضاحية عبدالله المبارك
23830726	22990041	الظهر
22990102	22990062	الدسمة
23980434	23980254	شرق الأحمدي
23923779	22990006	الفحيحيل
24723493	22990027	الفروانية (الجمعية)
22990232	22990064	هدية
22616451	22990016	حولي
22621904	22990020	حولي - شارع بيروت
25334632	22990035	الجابرية
24551580	22990007	الجبراء
22990153	22990063	جلب الشيوخ
24745584	22990008	خيطان
24810549	22990015	الخالدية
24610062	22990038	المنطقة الحرة
24335856	22990763	وحدة حساب العامل
22573880	22990044	المنصورية
22474151	22990031	مجمع الوزارات
24723487	22990010	العمرية
25440035	22990024	القرين
25719570	22990033	رأس السامية
24893885	22990050	الرفعي
25654902	22990018	الرميثية
22990354	22990054	صباح السالم
23617302	22990012	الصباحية
22463492	22990030	الصالحية
25727053	22990023	السالمية
25610780	22990051	سلوى
22454869	22990026	شرق
24837952	22990021	الشوين
24345382	22990034	الدائري السادس
25737326	22990048	سوق السامية
22990355	22990055	جنوب السرة
24877318	22990013	الصليجات
24817859	22990028	سوق الخضار
25379277	22990046	غرب مشرف
25352182	22990032	اليرموك